

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية
المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية

وائل جمال حسين زيد

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1439 هـ - 2018 م

تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية

إعداد:

وائل جمال حسين زيد

بكالوريوس: علوم مالية ومصرفية/ جامعة العلوم الإسلامية العالمية/ الأردن

المشرف: د. سعدي الكرنز

قدم هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
التنمية البشرية وبناء المؤسسات من معهد التنمية المستدامة/ جامعة القدس
فلسطين

1439هـ - 2018م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة رسالة

تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في

المحافظات الشمالية

اسم الطالب: وائل جمال حسين زيد

الرقم الجامعي: 21520349

المشرف: الدكتور سعدي الكرنز

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2018/7/16 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم

وتواقيعهم:

التوقيع:

التوقيع:

التوقيع:

رئيس لجنة المناقشة: د. سعدي الكرنز

ممتحناً داخلياً: د. عزمي الاطرش

ممتحناً خارجياً: د. عفيف حمد

القدس - فلسطين

1439 هـ - 2018م

إلى النور الذي ينير لي درب النجاح

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي الذي لم يبخل علي يوماً بشيء

ويا من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف

وإلى أمي التي زودتني بالحنان والمحبة

أقول لهم: أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة

وإلى إخوتي وأسرتي جميعاً

ثم إلى كل من علمني حرفاً أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي

إقرار

أقر أنا معدّ الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أية جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأية جامعة أو معهد آخر.

التوقيع :

الاسم: وائل جمال حسين زيد

التاريخ: 2018/7/16

الشكر والتقدير

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد...

وقبل أن نمضي تقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة...

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل..... في جامعة القدس

واخص بالذكر الدكتور سعدي الكرنز الذي كان لي خير موجه ومساند كما أنني أتوجه له بخالص الشكر والامتنان على معاونتي لاستكمال هذه الرسالة. وإلى اعضاء لجنة المناقشة الكرام الدكتور عزمي الاطرش والدكتور عفيف حمد.

تعريف مصطلحات الدراسة

مفهوم التمويل: يعد التمويل احد فروع النظرية الاقتصادية فهو يركز على وصف وتحليل أساليب التمويل المتعددة يعرف بأنه (فن وعلم ونظام معالجه القضايا المالية في الدولة أو الشركة وتدبير الأموال والقروض وتنظيم إدارتها) (الهواري وعبيد، 1998).

استدامة المشروع: هي قدرة المشروع الصغير على الاستمرار حتى بعد انتهاء التمويل من المؤسسات التمويلية (الجبالي، 2016).

اداء المشروعات الصغيرة: هي مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث الحجم والقطاع إلى القيمة المضافة والتوظيف في اقتصاد دولة معينة(الهواري وعبيد، 1998).

تقديم الخدمات المساندة: هي حزمة من الخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل لأصحاب المشاريع الصغيرة ضمانا لنجاحها(الجبالي، 2016).

السياسة الائتمانية: مجموعة من التسهيلات الائتمانية التي تمنحها مؤسسات الاقراض لأصحاب المشاريع الصغيرة بناء على ضمانات متوفرة لدى صاحب الطلب الائتماني(الافى، 2016).

الملخص

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية، و إذا كان هناك تأثيرات ذات دلالة إحصائية في تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية والتمثلة في (الضمانات، فترة السداد وقيمة القسط الشهري، توفر التمويل وحجمه، تكامل نظام التمويل، فترة السماح).

واعتمدت الدراسة السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة المتمثلة في : الضمانات، فترة السداد وقيمة القسط الشهري، توفر التمويل وحجمه، تكامل نظام التمويل، فترة السماح. ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على دراسة الظاهرة وتحليلها. واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية للدراسة، تكون مجتمع الدراسة من جميع اصحاب المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية حيث بلغ عددهم (40,002)، واشتملت عينة الدراسة على عدد من اصحاب المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية حيث بلغ عددهم (369) شخصا تم اختيارهم بطريقة العينة القصدية، ولفحص فرضيات الدراسة استخدم برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة ب (SPSS) لتحليل البيانات الأولية والوصول إلى النتائج الرئيسية التي تجيب عن تساؤلات الدراسة، وتحليل البيانات إحصائيا تم استخدام المتوسطات لحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل معادلة الانحدار الخطي ومعامل ارتباط بيرسون واختبار ت لعينتين مستقلتين واختبار تحليل التباين الاحادي وغيرها من الاختبارات الإحصائية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ان درجة تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية كانت مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.76). حيث تبين أن المجال الثاني (فترة السداد وقيمة القسط الشهري) قد حاز على

أعلى المتوسطات الحسابية وكان متوسطه الحسابي يساوي (4.04)، في حين حصل المجال الثامن (زيادة عدد وإنتاجية العاملين في المشروع) على أدنى المتوسطات الحسابية حيث كان المتوسط الحسابي (3.52). كما يوجد تأثير للسياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة وان هناك علاقة فوق متوسطة القوة وطردية، هذا بالإضافة إلى ان هناك فروق ذات دلالة احصائية للمتغيرات الضابطة باستثناء متغير العمر

وبناءً على نتائج الدراسة، فقد توصلت الدراسة ببعض الاستنتاجات والتوصيات التي يعتقد أنها قد تساعد على تنمية المشاريع الصغيرة في فلسطين. ومن اهم هذه التوصيات على جميع مؤسسات التمويل ان تكثف من برامجها التسويقية حتى تصل الى جميع المشاريع التي تحتاج الى تمويل . وعلى مؤسسات التمويل تكثيف نشاطها في الوصول الى المشاريع الصغيرة التي تحتاج الى تمويل وذلك لأن متوسط التأثير على تنمية المشاريع الصغيرة كانت مرتفعة وهذا يحفز المواطنين على الاقتراض منها. كما يوصي الباحث بضرورة ان تقوم الحكومة بدعم بعض المؤسسات الاهلية التي تقدم القروض الى المشاريع الصغيرة حتى تخفف هذه المؤسسات من شروط منح القروض .

الكلمات المفتاحية

الضمانات- فترة السداد وقيمة القسط الشهري- توفر التمويل وحجمه- تكامل نظام التمويل- فترة السماح- السياسة الائتمانية - تنمية المشاريع الصغيرة.

The impact of credit policies of the specialized financing institutions on the development of small enterprises in the northern governorates

Prepared by: Wael Jamal Hussein Zaid

Supervised by: Dr. Saadi Krunz

Abstract

This study aimed at measuring the impact of credit policies of the specialized financing institutions on the development of small enterprises in the northern governorates. It tried to determine if there were statistically significant effects of the credit policies, adopted by the specialized financing institutions on the development of small projects in the northern governorates regarding: (loan guarantees, repayment period, value of monthly installment, availability and size of finance, integration of financing system and the grace period.)

The study built on the credit policies of the specialized financing institutions namely: loan guarantees, repayment period, value of the monthly installment, availability and size of financing, integration of the financing system, and the grace period.

To achieve its objectives the study adopted the descriptive analytical method, which is based on the study and analysis of the phenomenon. A questionnaire was used as a tool for collecting primary data for the study. The study population consisted of all small projects in the northern governorates, which consisted of (40,002) projects. The study sample included a number of small project owners in the northern governorates who were selected through the intentional sample method, and numbered (369) persons. To examine the hypotheses of the study, the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) was used so as to analyze the primary data and to reach the main results that can answer the study questions. In order to statistically analyze the collected data the researcher used the arithmetic averages, the standard deviations, the analysis of Linear Regression Equation, Pearson Correlation Coefficient, T test for two independent samples, the analysis of mono-variance and other statistical tests.

The study found a number of results, the most important of which is that the impact degree of the credit policies of the specialized financing institutions on the development of small enterprises in the northern governorates was high with an average of 3.76. It was found that the second field: (the repayment period and the value of the monthly installment) had the highest arithmetic averages, where it mounted to (4.04). While the eighth field: (the increase of the number and productivity of the workers in the project) had the lowest of the arithmetic averages which was (3.52). It was found that there was an impact of the credit policies of the specialized financing institutions on the development of small enterprises, and that there was also a relationship above the medium strength and a positive correlation. In addition to that there were differences of statistical significance of the control variables, with the exception of the age variable.

Based on these results, the study reached some conclusions and recommendations that are believed to help in developing small enterprises in Palestine. The most important of these recommendations is the one that call for all funding institutions to intensify their marketing programs in order to reach all projects that need funding.

Funding institutions should intensify their access to small projects that need financing; knowing that the average impact on the development of small projects has been high; and that can motivate citizens to borrow from these institutions. The researcher also recommends that the government should support some of the civil institutions that provide loans to small projects in order to enable these institutions to ease their conditions of granting loans.

key words Loan guarantees - Repayment period and monthly installment value - Availability and size of finance - Integration of the finance system - Grace period - Credit policies - Small Projects Development.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

يعتبر دعم المشروعات الصغيرة احدى الاستراتيجيات التي اتبعتها العديد من دول العالم للحد من الفقر والبطالة وتحقيق التنمية المستدامة، ولعل مجتمعنا المحلي سار في هذه الاستراتيجية دون تدخل الجهات الرسمية بشكل واضح، كما أن تطورا واضحا حدث في مفهوم التمويل الأصغر حيث أصبح مفهوما اوسع من مفهوم الاقراض الاصغر، حيث يشمل مفهوم التمويل على جانب تقديم الخدمات الاخرى الى جانب الاقراض، واهم مصادر التمويل تشمل التمويل الذاتي متمثلاً في المدخرات الشخصية والاقتراض من العائلة والاصدقاء، والتمويل التجاري والذي يتمثل في البنوك التجارية ومؤسسات التمويل الربحية، اما المصدر الثالث فهو التمويل من المؤسسات غير الهادفة للربح والذي يشمل الشركات غير الربحية والمنظمات غير الحكومية والاتحادات والتعاونيات (مقداد وعمار، 2017، ص128).

في الآونة الاخيرة بدأ قطاع الاقراض الصغير عالميا يواجه ازمة حيث اصطدم بين هدفه الأساسي الذي قام لأجله (احتواء الفقر) الذي تبلور بدخول الشركات المالية الربحية الى هذا القطاع، لذا شرعت الكثير من الدول في انتهاز حركة تقنية تنظيمية لهذا القطاع لربما بهدف خلق حالة من التوازن تكفل بقاء الاهداف الاجتماعية للقطاع بل وتطورها من جهة وادماج هذا القطاع في النظام المالي الرسمي لدعم نموه والحفاظ على استقراره وديمومة التمويل الصغير من جهة ثانية(ابو جامع، 2016). لم تكن فلسطين غائبة عن هذا المشهد التنظيمي حيث قام المشرع في اطار القرار بقانون بشأن المصارف لسنة 2010 باطلاق مرحلة جديدة لتنظيم قطاع

الاقراض الصغير في محاولة لإدماجه ضمن النظام المالي الرسمي، وما تبع ذلك من صدور النظام رقم (132) لسنة 2011 بشأن الترخيص والرقابة على مؤسسات الاقراض الفلسطينية في حين كانت مؤسسات الاقراض الصغير قبل تغير المشهد التشريعي هذا تخضع للاحكام العامة في اطار بضعه قوانين مختلفة.

ولأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العالم بتشكيلها النسبة الاكبر من عدد المشاريع العاملة والمؤثرة في اقتصادات الدول والتي تعتبر القاعدة الرئيسية لنشاط المنشآت الاقتصادية الكبيرة من خلال علاقتها التبادلية واعتبارها المحرك الاساسي لعجلة النمو، وذلك من خلال مساهمتها في خلق فرص العمل وتوليد دخل لشريحة واسعة من الافراد، اذ انها تعمل على تضيق الفجوة بين الادخار والاستثمار وتوسيع قاعدة الملكية والريادة الذاتية للقطاع الخاص، وفي تفعيل مشاركة المرأة في الاقتصاد المحلي، وتعزيز حركة التجارة الخارجية من خلال تحفيز الصادرات والواردات(ابو جامع، 2016).

ان وجود المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني أثر بالغ الأهمية في عملية نمو الاقتصادي للكثير من الاقتصاديات وخاصة الفلسطينية الذي يتخبط بين عدم فاعلية التخطيط الفلسطيني والادارة السيئة والمعوقات الإسرائيلية والقيود الاجرائية وحالة عدم الاستقرار، وخلق بيئة مواتية لنمو مشاريع في حجم القوى العاملة وعدم الاستقرار السياسي وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية الاساسية في فلسطين، وبالرغم من ان تلك التحديات والصعوبات العامة، والخاصة تشكل عائقا كبيرا امام المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعمل على قتل روح المبادرة لدى الرياديين. كما ان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يصنف المشاريع الصغيرة بتلك التي يعمل بها اقل من خمس عمال بينما يعمل في المشاريع الصغيرة من 5-19 عاملاً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينية 2012-2013). بينما قدم معهد أبحاث السياسة الاقتصادية (ماس) تعريفاً للمنشأة

الصغيرة جدا بأنها تلك المنشأة التي تشغل أربعة عمال أو اقل وعرف المنشأة الصغيرة بتلك التي
توظف ما بين 5-9 عمال (في المقداد وعمار، 2016)

وتشير احصاءات الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر ان 95% من الأعمال
في الضفة الغربية وقطاع غزة تصنف بأنها مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر وتشكل الركيزة
الاساسية للاقتصاد الفلسطيني ولقد تبين من خلال احصائيات التعداد العام للمشروعات ان
المشروعات العاملة في القطاع الخاص تشكل ما نسبته 90.7% من مجموع المشروعات
الاقتصادية وقد بينت نفس الإحصاءات ان المشروعات الفردية يمتلكها شخص واحد بغت نسبة
86.2% (المقداد وعمار، 2016)

وتشير بيانات الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر إلى ارتباط وثيق بين تطور
ونمو قطاع التمويل الاصغر ومعدلات نمو الاقتصاد الفلسطيني وحساسته له (الشبكة، 2009)
وقد اعتبرت الشبكة الفلسطينية للتمويل الصغير ومتناهية الصغر سيخر الطاقة الاقتصادية
الكامنة في الالاف منها للمساهمة الفاعلة في دعم الناتج المحلي الاجمالي وتوفير فرصة كبيرة
للحصول على رأس المال العامل اللازم لاستمرار وتطوير الأعمال ورفع مستوى المعيشة وخلق
فرص العمل والتقليل من الاعتماد على المساعدات الخارجية ودعم نمة اقتصاد نمو اقتصاد دائم
ومستقر (الشبكة الفلسطينية للتمويل الصغير ومتناهية الصغر، 2009).

ومع نهاية العام 2012 اوضحت احصاءات الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي
الصغر (شراكة) والتي تشمل الاحصائيات الفعلية لثمانى مؤسسات إقراض في فلسطين ان قيمة
القروض النشطة في فلسطين بنهاية عام 2012 وصلت إلى 84.213.038 مليون دولار وعدد
المقترضين والمقترضات النشطين إلى 49 الف شخص 57% منهم النساء (الشبكة الفلسطينية
للمويل الصغير ومتناهية الصغر، 2009).

هذا وبالرغم من التراجع في معدلات النمو الاقتصادي فلسطينيا اذ انخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال العام 2012 إلى 6% بدلال من 12% في عام 2011 (5.5% في الضفة الغربية 6.6% في قطاع غزة) (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطينية 2012 -2013) ويعزى ذلك الانخفاض إلى تردي المناخ الاستثماري في ضوء الوضع السياسي القائم والمتمثل في انعدام افاق التقدم بالعملية التفاوضية واستمرار حالة الانقسام السياسي ولإغلاق وفرض القيود على التنقل وانخفاض المعونات المقدمة من المانحين

ومن هذا المنطلق لابد من وجود مشاريع صغيرة ريادية تسهم في رفع الاقتصاد الفلسطيني نحو الافضل حيث يلقي تشجيع الريادة والمشاريع الصغيرة اهتماماً كبيراً من قبل الأكاديميين والسياسيين ومتخذي القرار في جميع أنحاء العالم. ويعود هذا في المقام الأول لكون الريادة والمشاريع الصغيرة تولد غالبية الوظائف الجديدة بالإضافة إلى ذلك، فإن إحدى خصائص اقتصاديات المعرفة هي كونها تمتاز بمرونة الإنتاج، وبما أن المنشآت الصغيرة هي أكثر مرونة، وبالتالي أكثر تأقلاً مع تقلبات ظروف السوق من المنشآت الكبيرة، فهي أقدر على التكيف في الظروف الاقتصادية الصعبة. (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، 2007)

كما أن دخول الرياديين وخروجهم من السوق وإليها، يساعد في إعادة توزيع الثروات إلى توزيعات جديدة وأكثر فاعلية. وعندما يتمركز هذا التحرك في نقطة جغرافية معينة، فإن الإنتاجية التي تتولد من دخول الرياديين وخروجهم قد تتحول إلى ميزة تنافسية لتلك المنطقة وارتفاع لمعدلات النمو في الاقتصاد المحلي. فالرياديون يؤسسون منشآت جديدة، وهذه المنشآت بالتالي تولد فرص عمل، وترفع مستوى المنافسة، وقد تؤدي إلى زيادة الإنتاجية من خلال التغير التكنولوجي، وبالتالي فإن ارتفاع عدد الرياديين سيترجم كزيادة في مستويات النمو. وكما ذكرنا سابقاً، فقد صنف بعض الاقتصاديين الريادة إلى نوعين: "رياديو الضرورة" و"رياديو الفرصة". أما النوع

الأول، فهم أولئك الذين لا يجدون فرص عمل في السوق، وبالتالي هم مجبرون على أن يقوموا بأعمال تجارية من أجل كسب قوتهم. والنوع الثاني هم الرياديون الذين يرون فرصة كسب مناسبة، وبالتالي ينخرطون في الأعمال الريادية من أجل اغتنام الفرصة. ويشير بعض الاقتصاديين إلى أن رياديي الضرورة لا يسهمون في النمو الاقتصادي، بينما رياديو الفرصة يسهمون بشكل فعال في النمو الاقتصادي (Rose, 2006).

2.1 مشكلة الدراسة

المشكلة الأساسية التي تواجه المشروعات الصغيرة هي كيفية الحصول على التمويل اللازم والذي يحتاجه المشروع ليكتب له النجاح وما هي المصادر المتاحة التي يمكن من خلالها الحصول على هذا التمويل لكي يتمكن من انشاء وتنمية مشروعه، وعلى الرغم من وجود عدد من مؤسسات المالية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال والتي تشكل نواة النظام المصرفي الفلسطيني، وبالأخص لما لها من دور في تنمية الاقتصاد الفلسطيني والذي تدهورت حالته منذ العام 2000 ولغاية الان بسبب اجراءات الاحتلال التي مارسها ضد الاقتصاد الفلسطيني، وعلى كافة القطاعات الاقتصادية الفلسطينية ويتضح ذلك من اغلاق العديد من المنشآت العاملة وانخفاض الطاقة الانتاجية المستغلة في عدد اخر منها، مما انعكس بشكل واضح في انخفاض واضح وكبير في نسبة تشغيل الايدي العاملة والذي رفع معدلات البطالة والفقر، ولقد دفع هذا الوضع العديد من الجهات الحكومية والاهلية المحلية والمؤسسات الدولية الممولة الى التدخل ببرامج ساعدت العديد من الاسر الفلسطينية على شكل برامج طارئة مختلفة لدعم المشاريع الصغيرة، بينما بادرت بعض المؤسسات الربحية وغير الربحية إلى تبني فكرة تمويل المشاريع الصغيرة في محاولة لتوفير التمويل اللازم لها، ولكن لا يوجد وضوح في سياسة

مؤسسات التمويل لمنح الائتمان للمشاريع الصغيرة. وهذه تمثل المشكلة الرئيسة التي تناولها البحث الحالي. ومن هذا المنطلق كان لابد من معرفة اثر سياسة الدعم الذي تقدمه هذه

المؤسسات على المشاريع الصغيرة

وبذلك تتلخص مشكلة البحث بالسؤال الرئيسي التالي:

ما تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية ؟

ومن هذا السؤال الرئيسي ينبثق عنه الاسئلة الفرعية التالية:

1. ما اثر سياسة مؤسسات التمويل على استدامة المشاريع الصغيرة في فلسطين؟
2. كيف تؤثر انظمة التمويل الحالية المتبعة مؤسسات التمويل على تنمية المشاريع الصغيرة في فلسطين؟
3. هل تساهم سياسة الائتمان التي تمنح من قبل مؤسسات التمويل بشكل مرتفع في تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية؟
4. هل تؤثر المتغيرات (الضمانات، فترة السداد وقيمة القسط الشهري، حجم التمويل، نظام التمويل، فترة السماح) على تنمية المشروعات الصغيرة من وجهة نظر المقترضين؟
5. هل تؤثر المتغيرات الضابطة (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، نوع المشروع، المؤسسة التي افترضت منها، عدد العاملين في المشروع، قيمة القرض بالدولار الامريكي) على السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة وتنمية المشاريع الصغيرة؟

3.1 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى

لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) للسياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة وانبثق عن هذه الفرضية خمسة فرضيات فرعية:

الفرضية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) للضمانات على تنمية المشاريع الصغيرة .

الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لفترة السداد وقيمة القسط الشهري على تنمية المشاريع الصغيرة

الفرضية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لتوفر التمويل وحجمه على تنمية المشاريع الصغيرة .

الفرضية الرابعة: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لتكامل نظام التمويل على تنمية المشاريع الصغيرة .

الفرضية الخامسة: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لفترة السماح على تنمية المشاريع الصغيرة

الفرضية الرئيسية الثانية

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لمتوسطات استجابات عينة الدراسة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا للمتغيرات الضابطة.

وقد انبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الأولى: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)

لمتوسطات استجابات عينة الدراسة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير الجنس

الفرضية الثانية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)

لمتوسطات استجابات عينة الدراسة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير العمر.

الفرضية الثالثة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)

لمتوسطات استجابات عينة الدراسة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير المؤهل العلمي.

الفرضية الرابعة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)

لمتوسطات استجابات عينة الدراسة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير نوع المشروع.

الفرضية الخامسة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية

($\alpha \leq 0.05$) لمتوسطات استجابات عينة الدراسة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل

المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير المؤسسة التي اقترضت منها.

الفرضية السادسة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية

($\alpha \leq 0.05$) لمتوسطات استجابات عينة الدراسة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل

المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير عدد العاملين في المشروع.

الفرضية السابعة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لمتوسطات استجابات عينة الدراسة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير قيمة القرض بالدولار الأمريكي.

3.1 اهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الاهداف التالية:

الهدف الرئيسي: التعرف على تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية.
ويتفرع عنه الاهداف الفرعية التالية:

1. دراسة طبيعة ومفهوم المنشآت الصغيرة ومقومات نجاحها في فلسطين.
2. فحص اثر السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل على استدامة المشاريع الصغيرة في فلسطين.
3. تتبع تأثير نظام مؤسسات التمويل على تنمية المشاريع الصغيرة في فلسطين.
4. التعرف على المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة من قبل مؤسسات التمويل.

4.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في:

اولا: الأهمية النظرية

من الممكن ان تكون هذه الدراسة ذات اهمية في الاقتصاد الفلسطيني اذ ان المشروعات الصغيرة تلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لان لها دور في خلق فرص عمل جديدة وبالاخص للعدد الهائل من الخريجين، كما انها تعمل على زيادة الدخل وتنويعه وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض البطالة والتقليل من معدلات الفقر. بالإضافة إلى ندرة الدراسات في فلسطين عن هذا الموضوع..

كما تكمن أهمية البحث في النقاط التالية:

- 1- ان للتمويل ونوعيته وحجمه أهمية كبيرة والذي تلعبه مؤسسات التمويل المتخصصة وذلك لانه يسهم في تحقيق اهداف تنموية من خلال دعم المشاريع الصغيرة.
- 2- ان تبني العائلات التي تحتاج إلى مشاريع لتحقيق دخل لها متطلب اساسي من متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المأمولة لذلك لا بد من دعمها ومساعدتها حتى تستطيع تحسين ظروفها وفتح المجال امام العائلات الاخرى لتشغيل ابنائها في هذه المشاريع مما يقلل من حدة الفقر في فلسطين.

ثانيا: الأهمية التطبيقية

- 1- تظهر الدراسة بيان الدور التمويلي للقطاع المصرفي الفلسطيني واثره في تعزيز القدرة التنموية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاراضي الفلسطينية

2- العمل على مساعدة اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتعرف والتواصل مع مصادر التمويل الفلسطيني.

3- توضيح أهمية توفير نظام تمويل مصرفي فلسطيني قائم على دعم وتعزيز كينونة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين.

4- نتائج الدراسة قد تساعد اصحاب القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية لوضع سياسة ائتمانية واضحة لجميع مؤسسات التمويل في فلسطين.

5- كما تساعد الدراسة الحالية اصحاب مؤسسات التمويل والقائمين عليها في التعرف الى اكثر احتياجات المشاريع الصغيرة للحد من المعوقات التي تواجهها.

5.1 منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، فهو المنهج المناسب لهذه الدراسة التحليلية، وذلك لأن المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف " بأنه اسلوب من اساليب التحليل المتركز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة او موضوع محدد، أو فترة أو فترات زمنية معينة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية، بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة. كما يمكن تعريفه بأنه وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية رقمية، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجة ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى، وقد يقتصر هذا المنهج على وضع قائم في فترة زمنية محددة أو تطويرا يشمل عدة فترات زمنية" (العروضي، 2015) لهذا فقد ارتأى الباحث أن المنهج الوصفي التحليلي هو الأنسب لهذه الدراسة ويحقق أهدافها بالشكل الذي يضمن الدقة والموضوعية.

6.1 خطة الدراسة

في هذه الدراسة سيقوم الباحث بعرض مشكلة الدراسة ومقدمتها في الفصل الأول بالإضافة إلى الأهمية والاهداف، ومن ثم عرض ادبيات الدراسة وأهم الكتب والابحاث التي درست موضوع الدراسة بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي تعرضت لهذا الموضوع، أما في الفصل الثالث فسيتم الحديث عن المنهجية واجراءات الدراسة والتحقق من صدق وثبات اداة الدراسة، وفي الفصل الرابع سيتم اجراء التحليل الاحصائي لكافة البيانات التي تم جمعها من خلال تطبيق اداة الدراسة على المبحوثين وعرض النتائج ومناقشتها، واخيرا في الفصل الخامس سيتم وضع اهم الاستنتاجات التي استنتجها الباحث وبناء على ذلك توضع توصيات الدراسة ومن ثم المراجع والملاحق.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المقدمة

نشأ الإقراض الصغير في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ثمانيات القرن الماضي استجابة للطلب المتزايد على التمويل للمشاريع الصغيرة جدا والصغيرة والتي تشكل قاعدة هامة للإنتاج والتشغيل في الاقتصاد الفلسطيني وشكلت جمعيات الإقراض الصغير المصدر شبة الوحيد للتمويل قبل نشوء السلطة الوطنية واضطاعها بمسؤولية ترخيص البنوك والرقابة عليها من خلال سلطة النقد الفلسطينية بعد العام 1995 واتسعت قاعدة المستفيدين من الإقراض الصغير في سائر المحافظات الفلسطينية وازداد اهتمام المانحين به كأحد الآليات الهامة للتنمية ومحاربة الفقر خصوصا في ضوء ارتفاع معدلات البطالة في التسعينيات اثر قيام السلطات الإسرائيلية بالسماح بدخول العاملين الفلسطينيين للعمل داخل اسرائيل وزاد عدد مؤسسات الإقراض التي سجلت كجمعيات غير حكومية أو مؤسسات دولية وتطورت منتجاتها المالية وتوسعت قروضها وبات التنظيم هذا القطاع ضروريا لمساعدته على النمو والتوسع وحماية حقوق والتزامات المتعاقدين فيه بصورة عادلة واولكت هذه المهمة لسلطة النقد الفلسطينية في عام 2008 التي بادرت إلى اصدار التعليمات بهذا الخصوص⁽¹⁾.

¹ - تجدر الإشارة الى ان قانون سلطة النقد لسنة 1997 قد صدر قبل القانون الاساسي الذي خلا من نص على صلاحية الرئيس في اصدار انظمة حيث ان اصدار هذه الاخيرة وفقا للقانون الاساسي يكون من اختصاص مجلس الوزراء وليس من هدف هذه الدراسة بحث مدى دستورية المادة(73) من قانون النقد التي تمنح رئيس السلطة الفلسطينية صلاحية اصدار الانظمة المصادق عليها من مجلس ادارة سلطة النقد.

2.2 مفهوم التمويل وأهميته وأشكاله

3.2 مفهوم التمويل الأصغر

يشير التمويل الأصغر إلى تقديم قروض صغرى للفقراء خاصة أولئك الذين لا يستطيعون الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية (من خلال برامج تصمم بالتحديد لتوفير احتياجات أولئك الفقراء بما يتلاءم مع ظروفهم، وهناك مجموعة من الخصائص المميزة، لبرامج التمويل الأصغر تتلخص فيما يلي(غانم، 2010):

- 1- القروض تكون قصيرة الأجل (غالباً أقل من 12 شهر)، وبشكل عام تكون لتمويل رأس المال العامل وتكون على دفعات أسبوعية أو شهرية، ويتم صرفها بسرعة بعد الموافقة، خاصة لمن يحصلون على تلك القروض بشكل متكرر.
- 2- على عكس ما يتم طلبه من خلال المقرضين التقليديين من ضمانات ملموسة مثل رهن الملكية، فإن يتم طلب ضمانات سهلة كنظام ضمان المجموعة وفيه يكفل الأعضاء بعضهم بعضاً بالتبادل لضمان السداد.
- 3- طلب القرض وإجراءات صرفه تكون بسيطة وسهلة الفهم ويتم تصميمها بما يتلاءم مع المقترضين منخفضي الدخل(غانم، 2010).

4.2 أشكال التمويل

وهناك العديد من أشكال التمويل وهي مجموعة من صيغ تمويل المشروعات الصغيرة متعددة ومتفاوتة في الضمانات والشروط والتكلفة. وأهم هذه الصيغ هي:

- الأموال الخاصة. تعتمد المشروعات الصغيرة بشكل أساسي على الأموال الخاصة وإذا لم تكف لتغطية كافة الاحتياجات التمويلية تلجأ لبقية الصيغ.

- اللجوء إلى الأسواق المالية المختلفة.
- القروض المصرفية. تلجأ المشروعات الصغيرة بكثرة إلى التمويل بالاستدانة، حيث تشترط البنوك في بعض الأحيان ضمانات مكبلة، الأمر الذي دفع بالعديد من الحكومات إلى إنشاء صناديق خاصة لتمويلها وضمان قروضها.
- السحب على المكشوف. تستعمل المشروعات الصغيرة في الكثير من الأحيان أموالاً من البنوك تفوق رصيدها، لاسيما فيما يتعلق بالمبالغ الصغيرة لفترات قصيرة نسبياً.
- البيع الإيجاري leasing. لقد ثبتت نجاعة هذه الصيغة في العديد من الدول المتقدمة والنامية، حيث يقوم الممول بشراء العقار وتأجيره للمستثمر أو المستغل ويقتسمان العائد. وعادة ما ينتهي هذا الإيجار بالتمليك.
- صيغ أخرى. تساعد العديد من الصيغ الأخرى المشروعات الصغيرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أهمها الإعانات والتسهيلات الحكومية وشبكات الدعم والضمانات وحاضنات الأعمال وعقد تحويل الفواتير factoring، وخصم الأوراق التجارية وغيره من الصيغ (جبار وعمر، 2010).

5.2 البيئة القانونية والتنظيمية والرقابية لمؤسسات الإقراض المتخصصة

عانى قطاع الإقراض المتخصص على مر السنوات الماضية من فراغ قانوني كبير، نتيجة لحدثته وعدم تنظيمه وعدم تخصصه، إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للمؤسسات العاملة فيه، فكل منها يعمل في إطار مرجعي مختلف عن الآخر. فكان هذا نتيجة في غياب النظم الرقابية والإشرافية الموحدة لتنظيم أنشطة هذا القطاع. وتتخذ هذه المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية الأشكال القانونية التالية:

➤ شركات غير ربحية (فاتن، ريف).

➤ vetas

➤ برامج لمنظمات دولية (الشبان المسيحيين، مؤسسة الإسكان التعاوني الإسلامية).

➤ أكاد، أصالة NGO's منظمات غير حكومية

➤ (PDF) برامج لمؤسسات مالية

➤ وكالة الغوث الدولية (الأونروا).

➤ برامج لمؤسسات حكومية (صندوق المرأة).

وقد أوصت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء في تقريرها "تلبية الطلب على خدمات التمويل (CGAP) الأصغر في الضفة الغربية وقطاع غزة" في العام 2006، إلى ضرورة تعيين هيئة واحدة للإشراف على مؤسسات الإقراض المتخصصة في فلسطين، واقتُرحت المجموعة الاستشارية التركيز على بعض الإصلاحات المحددة مثل تحول هذه المؤسسات من مؤسسات غير حكومية إلى شركات ربحية أو غير ربحية، وضرورة إقرار أنظمة وتعليمات تحكم نشاط هذا النوع من المؤسسات. كانت معظم مؤسسات الإقراض المتخصصة في فلسطين تعمل كمؤسسات غير حكومية وفقا لقانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية، وكانت مسجلة وتخضع لرقابة وزارة الداخلية، إلى أن أعطى قانون المصارف المعدل لسنة 2010 سلطة النقد الفلسطينية صلاحية منح التراخيص اللازمة لمؤسسات الإقراض المتخصصة والرقابة والإشراف عليها، كون سلطة النقد هي الجهة الوحيدة المخولة برسم ووضع السياسة النقدية والإشراف على تنفيذها (غانم، 2010).

وقد تبع ذلك صدور نظام "الترخيص والرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصصة"، بموجب القرار الرئاسي رقم (132) لسنة 2011، والذي يعزز ويفصل ما جاء في قانون المصارف. حيث أشار هذا النظام بأن التراخيص بمزاولة أعمال الإقراض أو التمويل لا تمنح إلا للشركات

المساهمة العامة أو الخصوصية سواء أكانت ربحية أو غير ربحية أو للشركات الأجنبية المسجلة في فلسطين حسب الأصول، ولذا فقد ألزم هذا النظام مؤسسات الإقراض المتخصصة بالتحويل إلى شركات ربحية أو غير ربحية وهذا يحتاج إلى إطار زمني كافٍ للتحويل (معهد الحقوق في جامعة بيرزيت، 2011).

وتماشيا مع القرار وبهدف تنظيم أعمال هذه المؤسسات وفق أحكام القانون والنظام، وبما يضمن مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، والرقي بالنظام المالي في فلسطين، أصدرت سلطة النقد الفلسطينية تعليماتها رقم (2012/1) بشأن ترخيص مؤسسات الإقراض المتخصصة في فلسطين، فحددت في هذه التعليمات هيكل رأس المال الواجب توفره لهذه الشركات في حال التحويل لشركات ربحية بحيث لا يقل رأس المال للشركة المساهمة الخصوصية الربحية عن 5 مليون دولار أمريكي وللشركة المساهمة العامة عن 10 مليون دولار أمريكي، وأن لا تقل قاعدة رأس المال للشركات غير الربحية عن 5 مليون دولار. وبما أن هذه المؤسسات هي في الغالب جمعيات وليس لديها رأس مال بالمعنى الحرفي وأنها بدأت عن طريق المنح والقروض فهي تحتاج لفترة أو هامش من الوقت لتعديل رأس مالها لتحقيق ما هو مطلوب في التعليمات (عبد الكريم وآخرون، 2013).

6.2 أهمية ودور المشاريع الصغيرة

تعتبر المؤسسات الصغيرة في المجتمعات النامية ذات أهمية للأسباب التالية :-

1- قدرة هذه المؤسسات على الاستفادة من المواد الخام المأخوذة من مواد صناعية أخرى وإعادة تصنيعها.

2- يمكن تكوين هذه المؤسسات من دون الحاجة إلى رأس مال كبير.

3- قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع الظروف المحيطة.

4- مصدر رخيص لتوفير فرص العمل (Jamie, 2016).

ومما لا شك فيه ان هناك دورا رياديا وتنمويا تتمتع به المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية، حيث يكمن دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التالي:-

1. خلق فرص العمل وهي العملية الأكثر تعقيدا في الاقتصاد وبالأخص في اقتصاديات الدول النامية .

2. تكوين المهارات الادارية والتنظيمية المحلية مما يؤسس لشريحة منظمة.

3. مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي.

4. تقديم مبتكرات لمنتجات وخدمات جديدة لم تكن موجودة من قبل في السوق.

5. قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على استثمار المدخرات الفردية الخاصة.

6. مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في توزيع وتنوع الصناعات المحلية.

7. تعمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على زيادة حجم الاستهلاك مما يزيد من حجم الطلب

الذي ينعكس على الزيادة في الاستثمار وبالتالي على مستوى الانتاج والدخل.

8. تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تنمية وزيادة حجم الصادرات (Aluko & Oke,

2015).

7.2 المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة

تعتبر المشاريع الصغيرة من اهم ركائز التنمية الاقتصادية والادارية والاجتماعية اذ تعمل على خلق شبكة علاقات اقتصادية مجتمعه، تكون اساس تطوير البيئة الاقتصادية للمشاريع الكبيرة. وبالرغم من هذا الدور الحيوي الا ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة عالميا تعاني من العديد من

المشاكل المختلفة وعلى جميع المستويات الادارية والاقتصادية والقانونية والتسويقية الخ. الا ان هذه المشاكل قد تختلف من اقتصاد إلى اخر أو من نظام إلى اخر أو من قطاع إلى اخر أو حتى مشروع إلى اخر ولكن تم حصرها في التالي:

1. المشاكل الادارية تتراوح من الادارة الفردية وتحكم العائلة إلى سوء التخطيط.
2. المشاكل التمويلية والتي تمتد من عدم توفر الضمانات إلى عدم توفر التمويل والمصادر المختلفة لرأس المال.
3. المشاكل التسويقية التي تتعلق بالموارد البشرية والمتمثلة في عدم الخبرة وارتفاع اجرة العمالة الماهرة وتركيز العمل في العائلة.
5. المشاكل التشريعية والقانونية والتي تتمثل في عدم مواءمة القوانين والتشريعات مع متطلبات هذا النوع من المشاريع
6. المشاكل الفنية وسرعة التقدم التكنولوجي وعدم قدرة هذه المشاريع على مواكبة هذه التقدم (Subhanij, 2016).

8.2 خصائص المؤسسات الصغيرة:

تمتاز المؤسسات الصغيرة بعدد من الخصائص اهمها:-

- 1-سهولة الانشاء
- 2-القدرة على جذب المدخرات
- 3- ادارة التدريب الذاتي
- 4-سهولة الدخول إلى السوق
- 5-سهولة الادارة (Jamie, 2016).

9.2 صعوبات تمويل المشروعات صغيرة:

اولا: صعوبة الحصول على القروض التمويلية

ان صعوبة الحصول على القروض التمويلية هي احدى المعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما ان هنالك اشارات إلى ضعف فرص الوصول إلى الموارد المالية في القطاع المالي المنظم من جانب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب ارتفاع معدل العجز في السداد وعلو تكلفة ادارة القروض الصغيرة لهذا لجأ اصحاب المشروعات والمتوسطة إلى الافراد الممولين الذين يأخذون أسعار فائدة عالية على القروض في كثير من الاحيان يعتبر النقص في الموارد المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهما حيث لا يميل بعض اصحاب المشروعات إلى الاستغلال الافضل للموارد المالية المتاحة لديهم غير ان بعضهم استطاع استغلال ما لديهم من موارد مالية ضعيفه استغلالا حسنا(موقع مشروع الالكتروني، استرجع بتاريخ 2018/2/13، متاح على الموقع الالكتروني <https://www.machro3.com>)

ثانيا: الاستغلال المتقطع لرأس المال

في كثير من الاحيان يعتقد اصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة في القطاعين الصناعي والتجاري ان قلة رأس المال هي العقبة الاساسية ان لم تكن العقبة الوحيدة للاستثمار، كما ان الكثير من رجال الأعمال لم يتمكنوا من البدء في مشروعاتهم لأنهم لا يملكون رأس المال الاساسي وبعض المشروعات تعمل بنجاح منقطع النظير نسبة لاستغلالها لرأس المال المتوفر لديها على قلته استغلالا حسنا يبدو ان معضلة رأس المال تختلف من منشأة إلى اخرى ومن مرحلة انتاجية إلى رحلة اخرى وبالرغم من اصحاب الأعمال الصغيرة يختلفون حول أسباب حاجاتهم لرأس المال فقد يشيرون بعدم قدرتهم المالية في الاستثمار في اصول محددة وبالتالي

تتعرض عندهم في نقص المال اصحاب الأعمال الصغيرة غالباً ما يشيرون لمشكلة واحدة ويعتقدون ان ايجاد الحل لهذه المشكلة سيجعل الوضع على ما يرام غالباً ما يكون هذا المعوق مرتبطاً بالعوامل الخارجية وليست الداخلية. على النقيض من ذلك نجد ان شريحة من اصحاب المشروعات استفادت من الاستغلال الافضل لمواردهم المالية المحدودة وذلك بزيادة سرعة تداول رأس المال العامل حجم رأس المال العامل يعتمد (مع ثبات العوامل الاخرى) على دوراته، ان عدم توفر رأس المال قد يكون عقبة في الانتاج ولكن الالم من ذلك هو ان رأس المال المتاح لدى المنشأة لا بد ان يستغل استغلالاً فعالاً قبل التفكير في توسيعه باللجوء إلى القروض التمويلية التي تتطلب دفع سعر الفائدة بالإضافة إلى الحاجة للضمانات المصرفية (ابراهيم، 2017).

ثالثاً: صعوبة توفر الضمانات

المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحظى بمعدلات عالية لعوائد رأس المال المستثمر مقارنة بالمشروعات الكبيرة علاوة على ذلك فان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتميز بارتفاع اجمالي الإنتاجية والفعالية والاقتصادية الكلية متمثلة في زيادة نسبة الانتاج لرأس المال المستثمر زيادة عائد رأس المال للمشروعات الصغيرة بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة يوضح احقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتمويل، واعتماداً على الفعالية الاقتصادية لرأس المال هنالك حقيقة مهمة وهي انه كلما قل رأس المال كلما زاد العائد على رأس المال والعكس صحيح. الا ان عدم رغبة شركات التمويل في تسليف المشروعات الصغيرة والمتوسطة يرجع إلى عدم توفر الضمانات المناسبة في الوقت الذي يكون فيه معدل العائد على رأس المال المستثمر اكبر بكثير مقارنة بالمشروعات الكبيرة. غير ان زيادة معدلات العائد على رأس المال في المشروعات الصغيرة

والمتوسطة في الحقيقية يمثل ضمانا افضل من الضمانات التقليدية غير المتوفرة عند اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة (العفيف والقضاة، 2017).

رابعاً: زيادة تكلفة التمويل

كثير من معوقات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سببها زيادة تكلفة التمويل، وتكلفة ادارة، وتقديم القروض، والتكلفة الناتجة من عدم المقدرة على السداد. لهذا فقد اعتبرت مؤسسات التمويل ان اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من العملاء الذين يتسمون بالخطورة علاوة على انهم لا يقومون بحفظ مستندات بطريقة منتظمة الشئ الذي يرغب فيه النظام المصرفي ولذلك لا يستطيعون مقابلة متطلبات الضمانات التقليدية (Marwa, 2014).

10.2 صعوبات تمويل المشروعات الصغيرة

ان هنالك بعض المعوقات ما زالت موجودة اولها في حال فشل المنشأة يفقد المالك مصدر دخلة المعيشي، ثانيا عندما تكون معدلات التضخم عالية يكون قيمة القروض الحقيقية متدنية حتى وان كانت نسب السداد عالية واستطاعت المؤسسة المالية ان تغطي تكاليف التمويل من سعر الفائدة فان نظام الشركة يتفادى هذه المعوقات وذلك بمشاركة المؤسسة لصاحب المشروع في تحمل الخسائر ان وجدت. وبذلك تتلخص الصعوبات بمايلي:

1-عدم توفر الاموال اللازمة

2-عدم توفر ايادي عاملة ماهرة

3-كثير من الاشخاص لا يفضلون دخول عمل فيه مخاطر (المللي، 2015)

11.2 عوامل نجاح المشاريع الصغيرة

بالرغم من هذه المشاكل الرئيسية والتي قد تحبط اي محاولة من هذه المشاريع في التقدم والاستمرار، الا ان هنالك العديد من العوامل التي من الممكن ان تؤدي إلى نجاح تلك المشاريع التي قد يتأثر نجاحها بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والتي من اهمها القدرات والمهارات الإدارية الحديثة والتي تشمل:-

-تمتع صاحب المشروع بالمهارة والقدرات الادارية والريادية اللازمة لمواجهة التحديات التي يواجهها المشروع باستخدام الاساليب والطرق الحديثة في تنظيم وادارة المشروع.
- رسم اهداف المشروع بدقة وعناية وتخطيط اوجه العمل داخل اقسام المشروع ككل.
-التكيف مع متطلبات سوق وجذب العمالة الماهرة والمحافظة عليها باجر يتناسب وطبيعة عمل المشروع(Kwarteng & Li, 2015).

-سرعة التكيف مع تغيرات السوق وتحديد شريحة العملاء المطلوب الوصول اليهم وقنوات التوزيع المتاحة للمشروع.
- المعرفة التامة باحتياجات المشروع المختلفة وتحديد استراتيجيات التي تسمح بتوفير هذه الاحتياجات في الوقت المناسب.

-مرونة صاحب ادارة المشروع في التعامل مع اقتراحات المتخصصين والعملاء.
-سرعة التكيف مع تغيرات السوق وتحديد شريحة العملاء المطلوب الوصول اليهم وقنوات التوزيع المتاحة للمشروع.
-المعرفة التامة باحتياجات المشروع المختلفة وتحجج استراتيجيات التي تسمح بتوفير هذه الاحتياجات في الوقت المناسب.

- حفظ سجلات العمل محاسبية منظمة وواضحة تجنباً لأي تعقيدات قانونية أو إدارية (الشميري والمحميد، 2014)

- خلق فرص حقيقة يمكن استغلالها وملائمتها لحاجات أفراد المجتمع

- توفير رأس المال اللازم لتمويل العمليات وتحديد استراتيجيات لتبيان كيفية استخدام رأس المال المشروع (Lang, 2016).

12.2 عوامل المحافظة على نجاح المشاريع الصغيرة

ان عوامل نجاح المشاريع الصغيرة تتطلب توفر ثلاثة عوامل اساسية لكل مشروع للمحافظة على الاستمرارية في عالم الأعمال وهي :

1. المدير المبدع الكفاء والواقعي المرن في مواجهة التحديات التي ستواجهه المشروع.
2. مصادر التمويل المناسبة والغير مكلفة نسبياً لتوفير الاموال اللازمة للمشروع ووقت الحاجة وخاصة رأس المال التشغيلي.
3. التدريب المناسب لمواكبة التغيرات التكنولوجية والادارية والمالية والفنية في اطار عالمي سريع التغير (Issed, 2017).

13.2 واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاراضي الفلسطينية:

مما لا شك فيه ان هناك دورا كبيرا منوطا بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة فلسطينيا حيث قامت الحكومة الفلسطينية بتوجيه العديد من المؤسسات التنموية المحلية والاجنبية العاملة في فلسطين لدعم هذا الاتجاه التنموي الاقتصادي المفترض المشاريع الصغيرة والمتوسطة للعمل على خلق

عدد كبير من فرص العمل الرخيصة وتوظيف الاموال العاطلة والتي لن تجد طريقها إلى العجلة التنموية الا من خلال هذا القطاع في ظل الظروف الفلسطينية (Issed, 2017).

وتشير احصاءات الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر ان 95% من الأعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة تصنف بأنها مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر وتشكل الركيزة الاساسية للاقتصاد الفلسطيني ولقد تبين من خلال احصائيات التعداد العام للمشروعات ان المشروعات العاملة في القطاع الخاص تشكل ما نسبته 90.7% من مجموع المشروعات الاقتصادية وقد بينت نفس الإحصاءات ان المشروعات الفردية يمتلكها شخص واحد بغت نسبة 86.2% (المقداد وعمار، 2016)

وتشير بيانات الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر إلى ارتباط وثيق بين تطور ونمو قطاع التمويل الاصغر ومعدلات نمو الاقتصاد الفلسطيني وحساسته له (الشبكة، 2009) وقد اعتبرت الشبكة الفلسطينية للتمويل الصغير ومتناهية الصغر سيخر الطاقة الاقتصادية الكامنة في الالاف منها للمساهمة الفاعلة في دعم الناتج المحلي الاجمالي وتوفير فرصة كبيرة للحصول على رأس المال العامل اللازم لاستمرار وتطوير الأعمال ورفع مستوى المعيشة وخلق فرص العمل والتقليل من الاعتماد على المساعدات الخارجية ودعم نمة اقتصاد نمو اقتصاد دائم ومستقر (الشبكة الفلسطينية للتمويل الصغير ومتناهية الصغر، 2009).

ومع نهاية العام 2012 اوضحت احصاءات الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة) والتي تشمل الاحصائيات الفعلية لثمانى مؤسسات إقراض في فلسطين ان قيمة القروض النشطة في فلسطين بنهاية عام 2012 وصلت إلى 84.213.038 مليون دولار وعدد المقترضين والمقترضات النشطين إلى 49 الف شخص 57% منهم النساء (الشبكة الفلسطينية للتمويل الصغير ومتناهية الصغر، 2009).

14.2 اجراءات منح القروض الصغيرة

ان منح القروض تعتمد بشكل عام على المعلومات الائتمانية التي تزودها بها سلطة النقد والمعلومات المستمدة من العميل نفسة بناء على ما يقدمه من مستندات بالاضافة إلى الية الاستعلام المجتمعي عن العميل في بعض الاحيان فمن يثبت لديه سجل ائتماني متعثر لا يمنح قروض أو يتم منحه بعد تقديم ضمانات كافية تقلل من مخاطر ائتمانية والضمانات التي عادة ما تطلبها مؤسسات الإقراض خلال عقود القرض هي الكفالات الشخصية الاوراق التجارية (كمبيالات وشيكات) وتحويل راتب العميل احيانا وبشكل محدود ان كان يعمل ليتم اقتطاع قسط القرض منه والرهونات الرسمية والحيازية ان وجدت بالنسبة لبعض المؤسسات (الزيادات، 2015).

كما ان محفظة القروض لدى مؤسسات التي اجابت على الاستبيانات في نمو متواصل وانها تلبي الطلب على الإقراض عند معظم المؤسسات وتمارس مؤسسات الإقراض الصغير في الاراضي الفلسطينية الإقراض الفردي والإقراض الجماعي/التضامني ويحتل الإقراض الفردي النصيب الاكبر من محفظة الإقراض حيث ان معظم موارد مؤسسات الإقراض غير الربحية تأتي من المنح والقروض والمعونات الاجنبية بالاضافة إلى عوائد القروض من فوائد ورسوم وعمولات (سنابل، 2010).

15.2 نمو قطاع الاقراض في فلسطين

على الرغم مما يعانيه الاقتصاد الفلسطيني من تشوهات بفعل الاحتلال وممارسته من اغلاق وتقييد الحركة وحصار لقطاع غزة وتدمير للممتلكات الخاصة وتحكم في القدرة على الوصول إلى الاسواق وتقليص الانشطة الاقتصادية.. الخ، تشير الدراسات المسحية على واقع قطاع

الإقراض الصغير في الوطن العربي بأن الأراضي الفلسطينية تشهد نموا في هذا القطاع حيث سجلت أعلى متوسط لرصيد القرض في المنطقة العربية كنسبة مئوية من نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في الاعوام 2007-2009 (سنابل، 2010)، حيث تتمتع السوق الفلسطينية بارتفاع كفاءتها على مستوى المنطقة العربية بسبب الضوابط المفروضة على تكلفة التشغيل ما ساعد على انخفاض نسبة المصاريف التشغيلية بشكل ملحوظ ورغم انخفاض تكلفة التشغيل، حيث تأرجحت جودة محفظة القروض بين الارتفاع والانخفاض (سنابل 2010)⁽²⁾ تبعا لتأرجح مخاطر القروض المقترنة بعامل التأخير في السداد من عدمه بسبب العوامل الخارجية غير المستقرة والاضاع السياسية الداخلية حيث تقوم الجهات الدولية المانحة بتقديم معظم التمويل للقطاع الا انه في السنوات الاخيرة يتواصل نمو محافظ القروض لدى معظم هذه المؤسسات (Issed, 2017).

ورغم النمو الحاصل على قطاع التمويل الصغير في فلسطين تشير المسوحات إلى ان مؤسسات الإقراض الصغير العاملة في البلاد تلبي فقط ما يقارب 10% من حاجة السوق ففي دراسة اعدت عام 2004 تبين ان نسبة الافراد والمشاريع الصغيرة الذي يتاح لهم الحصول على الائتمان كنسبة مئوية من السوق المحتملة هي 10%(براندسما وبيروجورجي، 2004) وقد اظهر تقرير لشبكة التمويل الاصغر للبلدان العربية (سنابل عام 2009) ان عدد الفقراء في الأراضي الفلسطينية ممن يسعون للحصول على التمويل الصغير بين سن 15-64 سنة (557.311) وعدد المؤهلين منهم للحصول على هذا التمويل (417.983) وقد وصل عدد

² - هناك من يرى تراجع التمويل الاجنبي لقطاع الإقراض الصغير في السنوات الاخيرة ما دفع بعض المؤسسات الى الاس من البنوك لضمان استمرارية انشطتها لذلك تدرس معظم مؤسسات الإقراض فكرة التحول الى شركات ربحية لتعزيز مواردها المالية وفرص بقاء المؤسسة في ظل انحسار الدعم الاجنبي. ريم عبوشي، مديرة مؤسسة اصالة، مقابلة في مقر المؤسسة في مدينة البيرة بتاريخ 2017/07/23.

المقترضين في عام 2009 إلى (36.270) ومتوسط قيمة القرض الواحد إلى (2.694\$) حيث كان اجمالي محفظة القروض القائمة في العام ذاته (97.724.563\$) وكان اجمالي الطلب المحتمل على التمويل بمافيه قيمة المحفظة القائمة للعام نفسة (1.126.198.967\$) مما يعني بقاء السوق بحاجة إلى مبلغ (1.028.474.404\$) لتكون نسبة تغطية السوق 8.68% (Issed, 2017).

الدراسات السابقة

اولاً: الدراسات العربية

دراسة عمار ومقداد (2017) بعنوان " أثر سياسة برامج الاقراض على تنمية المشاريع

الصغيرة ومتناهية الصغر (دراسة حالة: الاغاثة الإسلامية- قطاع غزة)"

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر سياسة برامج الاقراض على تنمية المشاريع متناهية الصغر عبر دراسة أثر سياسة برنامج تمويل المشاريع الصغيرة بصيغتي المrabحة والقرض الحسن في مؤسسة الاغاثة الإسلامية على تنمية المشاريع متناهية الصغر في قطاع غزة .وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي، لعينة مكونة من 298 مقترض من أصل 674,1 مقترض من البرنامج بصيغة المrabحة والقرض الحسن في قطاعات إنتاجية ومناطق جغرافية مختلفة . وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي كان أهمها عدم وجود تأثير لسياسة برنامج التمويل على نمو المشروع متمثلاً في استمراريته، نمو أرباحه ونمو رأس المال أو زيادة عدد العاملين فيه، كما وجدت الدراسة أن الظروف المحيطة بالمشاريع الصغيرة بقطاع غزة لها دور كبير في الحد من نموها كما اتضح وجود علاقة بين التمويل واستمرارية المشروع وكذلك بين التمويل ونمو رأس مال المشروع.

دراسة المدهون والنخالة (2017) بعنوان "واقع الحاضنات التكنولوجية ودورها في تطوير المشاريع الصغيرة في قطاع غزة :دراسة مقارنة بين الحاضنة التكنولوجية في الجامعة الإسلامية والكلية الجامعية"

هدفت الدراسة للتعرف على الحاضنة التكنولوجية ودورها في تطوير المشاريع الصغيرة في فلسطين بالمقارنة بين حاضنة الجامعة الإسلامية وحاضنة الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية وإظهار مدى قدرة الحاضنة على تطوير إمكاناتها لتمكين المشاريع الصغيرة من تحقيق نموها، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت المقابلة والاستبانة كأداتين رئيسيتين لجمع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة من المشاريع المحتضنة والبالغ عددهم (150) مشروعاً . حيث تم استخدام طريقة الحصر الشامل. تم تطوير الاستبانة لتقوم بفحص طبيعة وآلية التعامل مع المشاريع التي يتم احتضانها في الحاضنتين وقد تم استرداد 250 استبانة بنسبة 38.8% . كما وتم عقد مقابلات مع مدراء الحاضنتين بهدف الالمام بالآلية المفصلة التي يتم من خلالها احتضان المشاريع الصغيرة ونوعية الدعم الذي يقومون بتقديمه . وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية بين دور الحاضنة التكنولوجية وتطوير المشاريع، وتبين أن من أعلى العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى نجاح حاضنة الجامعة الإسلامية هي العلاقة بين الارشاد الفني والتقني للمشروعات ودور الحاضنة بنسبة 31 % وأقل نسبة هي العلاقة بين مدى تأثير نموذج الحاضنة المستخدم على مخرجات عملية الاحتضان ودور الحاضنة بنسبة 55% . وتبين أن من أعلى العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى نجاح حاضنة الكلية الجامعية هي العلاقة بين دعم وتطوير المشاريع الصغيرة ودور الحاضنة بنسبة 10 % . وأوصت الدراسة بالعمل على إيجاد علاقة تعاون بين الجامعات والمعاهد كمصدر لخلق الافكار وبين الحاضنة كمكان لتجسيد الافضل منها، والاهتمام بالمخرجات، وتفعيل دور الحاضنات التكنولوجية من خلال

توجيه رواد الأعمال وترويج منتجاتهم، وتبني نظم متطورة في التقييم والمتابعة لمعدلات أداء المشاريع الريادية المحتضنة.

دراسة أبو جامع (2016) بعنوان "الائتمان المصرفي وتعزيز قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية"

تهدف الدراسة للتعرف على دور القطاع المصرفي في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأراضي الفلسطينية تكمن أهميتها في بيان الدور التمويلي الخاص بالقطاع المصرفي الفلسطيني وأثره في تعزيز قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأراضي الفلسطينية. لهذا تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي والقياسي للظواهر والمتغيرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة لتحليل الظواهر والمتغيرات الاقتصادية. توصلت الدراسة إلى ان القطاع المصرفي الفلسطيني لم يرقم بالدور ولم يولي الاهتمام الكافي بتمويل المشاريع الصغيرة حيث لم تتجاوز نسبة القروض الممنوحة من قبل المصارف العاملة في فلسطين لتمويل المشاريع الصغيرة 3% من إجمالي القروض الممنوحة من المصارف العاملة الأراضي الفلسطينية. أوصت الدراسة إلى ضرورة تطبيق مجموعة من السياسة والإجراءات التي من شأنها تحسين أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة لخدمة الاقتصاد الفلسطيني وتفعيلها، من خلال توفير الخدمات الاستشارية والفنية وتقديمها لتحسين الفرص الاستثمارية وتشجيع المصارف العاملة في فلسطين على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتكلفه منخفضه، من خلال منحها امتيازات مادية محدده كإعفاءات ضريبية وغيره.

دراسة الزيادات واخرون (2015) بعنوان "أثر رأس المال البشري في الاستراتيجية التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر رأس المال البشري في الاستراتيجية التنافسية، وقد تكون مجتمع الدراسة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الخدمات في العاصمة الأردنية (عمان)، وقد تم توزيع (384) استبانة على أصحاب هذه المشاريع، تم استرداد (202) استبانة، واستبعد (19) لعدم صلاحيتها وبذلك تكون الاستبانات الخاضعة للتحليل (183) استبانة. وقد تم تحليل البيانات باستخدام التحليل الوصفي والانحدار البسيط لاختبار فرضيات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية (معنوية) لرأس المال البشري في الاستراتيجية التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق لأثر رأس المال البشري في الاستراتيجية التنافسية، تعزى إلى حجم المشروع. الكلمات الدالة: رأس المال البشري، استراتيجيات التنافس، استراتيجية التمايز، استراتيجية التركيز، استراتيجية قيادة الكلفة، استراتيجية التسليم

دراسة سكيك (2015) بعنوان "أثر التمويل بالمربحة للآمر بالشراء على نمو راس المال العامل (دراسة تطبيقية على المشاريع الصغيرة الممولة من الإغاثة الإسلامية في فلسطين)"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التمويل بالمربحة للآمر بالشراء علي نمو راس المال العامل في المشاريع الصغيرة الممولة من الإغاثة الإسلامية في فلسطين، من خلال الوقوف على الدائم الأساسية لضمان استمرار التمويل بالحجم المطلوب اللازم لاستمرار العمل الإغاثي والتنمية لمؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة، خاصة في ظل إحجام البنوك على القيام بدور فعال في تمويل تلك المشاريع. ولأغراض تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي تم من خلاله تحليل ومناقشة محاور الدراسة ومتغيراتها وتوزيع إستبانة علي مجتمع الدراسة

المكون من 125 مشروعاً قائماً في نهاية العام 2014 م وفقاً للمعلومات التي تم الحصول عليها من مؤسسة الإغاثة الإسلامية بقطاع غزة، أما عينة الدراسة فهي كافة أفراد المجتمع، وقد تم توزيع الاستبانات على أصحاب تلك المشاريع واسترد منها عدد 80 استبانة، بعد إستبعاد عدد 2 منها لعدم ملاءمتها وصلاحياتها للتحليل (أي بنسبة إسترداد % 65.6 وكان من أهم نتائج الدراسة أن الإغاثة الإسلامية تطبق عدد من المعايير التي تحكم حجم ونوعية التمويل الذي يهدف إلي نمو راس المال العامل، كما تتبع سياسة واضحة تعمل على تشجيع المستثمرين والتي تلبي متطلبات القطاعات الاقتصادية المختلفة وفقاً لصيغة المراجعة للأمر بالشراء بإعتبارها بديلاً مناسباً عن صيغ التمويل التقليدية فضلاً عن ملاءمتها للأحكام الشرعية التي تساعد على ضبط إصداراتها التمويلية وتنظيم العلاقة مع المستثمرين. وكان من أهم توصيات الدراسة : ضرورة قيام الإغاثة الإسلامية بتصميم خطة عمل واضحة تتعلق بأفاق التوسع في التمويلات الممنوحة، مع ضرورة العمل نحو توفير بيئة قانونية وتشريعية مناسبة تساهم في ضبط فترة السداد للمشاريع بهدف المساعدة في إسترجاع راس المال ومن ثم المساهمة في إعادة تدويره مرة أخرى، مع العمل نحو دعم الأنشطة الاجتماعية التي تساهم في التخفيف من حالات الفقر والبطالة في المجتمع.

دراسة صالح (2015) بعنوان " تقويم تجربة بنك الأسرة في منح التمويل الأصغر دراسة ميدانية تحليلية"

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء علي تجربة بنك الأسرة بصفته كبنك متخصص في منح التمويل الأصغر وتقديم هذا التمويل وفق الرؤية والرسالة التي وضعها عند التأسيس ولجمع بيانات الدراسة صُممت استبانته مكونة من قسمين أشتمل القسم الأول: علي البيانات الشخصية

لأفراد عينة الدراسة، بينما أشتمل القسم الثاني: علي متغيرات فرضيات الدراسة بعدد (39) متغير وفق عبارات الرؤية والرسالة للبنك، ووزعت الإستبانة علي أفراد عينة الدراسة، حيث أخذت العينة من قائمة عملاء الأفرع الثلاثة : الفرع الرئيسي بالخرطوم، فرع بحري، فرع أم درمان السوق الشعبي، بصفتهم من أوائل الفروع التي اسسها البنك وأكبرها. اتبعت الدراسة في تحليل الفرضيات برنامج SPSS الإحصائي، واستخدمت الأساليب الإحصائية مثل التوزيع التكراري والنسب المئوية ومعمل ارتباط بيرسون والمتوسط واختبار Qia-Square للتعرف على دلالة الفروق الإحصائية بين اجابات عينة الدراسة، توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها: أن بنك الأسرة استطاع أن يحقق بعض مضمون عبارات الرؤية والرسالة التي وضعها البنك، كما خلصت الدراسة إلي العديد من التوصيات من أهمها تبسيط الإجراءات في منح التمويل الأصغر، قبول الضمانات المتوفرة لدي صغار المستثمرين والناشطين اقتصاديا، المتابعة الحثيثة للمشاريع الممولة من قبل بنك الأسرة.

دراسة شعلان (2015) بعنوان " واقع التمويل الاسلامي للمشاريع الصغيرة : دراسة حالة قطاع غزة"

هدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة في قطاع غزة، وتحقيقا لاهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وتصميم استبانة لخدمة اهداف الدراسة كما استخدم الباحث اسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة والمتمثل بالمؤسسات الاسلامية في قطاع غزة، وقد تم توزيع الاستبانة على تلك المؤسسات والبالغة 50 مؤسسة وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج اهمها ان عمل جميع مؤسسات التمويل الاسلامي في غزة مقتصر على صيغة المراجعة والقرض الحسن وانه لا يوجد نظام بيانات متكامل للمشروعات

الصغيرة على مؤسسات التمويل الاسلامي في غزة كما ان غياب الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي جعل مؤسسات التمويل الاسلامي تبتعد عن تمويل المشروعات الصغيرة وان جميع مؤسسات التمويل الاسلامي تهتم بالجانب الشخصي والاخلاقي لأصحاب المشاريع الصغيرة، وفي ضوء النتائج السابقة تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات اهمها انشاء نظام معلومات متكامل للمنشآت الصناعية يقدم المعلومات المطلوبة عن المشروعات الصغيرة في القطاع لمؤسسات التمويل الاسلامية.

دراسة الشميمري (2014) بعنوان "واقع تمويل مشاريع ريادة الأعمال في السعودية وجهة نظر خبراء ريادة الأعمال"

هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى بعض عوائق الدعم والتمويل للمشروعات الصغيرة والكشف عن موقع أنشطة رواد الأعمال والمشروعات الريادية مقارنة بالدول العالمية وتلمس الادوار المناطة بالقطاع الخاص والقطاع الحكومي في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة لدعم المشروعات الصغير كما ان هذه الدراسة هي ورقة عمل تستخدم الدراسة المعلومات الثانوية كبداية للدراسة الحالية في مرحلتها الاولى بحيث تستعرض بعض الاحصاءات الدولية حول نشاط إنشاء المشروعات الصغيرة مقارنة بالدول الاخرى ثم تستخدم الورقة المعلومات الاولى المجموعة عبر استبيان تم توزيعه وجمعه خال فترة زمنية قصيرة كأساس للدراسة وتحليل نتائجها. وتحقيقاً للهدف البحث فقد تم استخدام بعض الاساليب الاحصائية المتاحة في حزمة برنامج التحليل الاحصائي المعروف بـ SPSS. ومن تلك الاساليب تم استخدام التحليل الوصفي وما يندرج تحته من تحليل عبر النسب المئوية، والتكرارات ومقاييس النزعة المركزية مثل المتوسط الحسابي. وكان استخدام هذه الاساليب لتحليل بعض الاسئلة الوصفية. وتوصلت الدراسة إلى ان تقييم الخبراء للوضع الراهن في تمويل المشروعات الصغيرة في المملكة فقد أشاروا إلى أن أوال الوضع الحالي

للاستثمار على الصعيد الفردي والمؤسسي شبه مفقود أو ضعيف على أحسن الاحوال, كما أن هناك غياب لعدة آليات وإجراءات وتشريعات قادرة على النهوض بالمشروعات الريادية، وال تزال المملكة متأخرة مقارنة بالتجارب الدولية الاخرى : بالنسبة للدور الرئيسي المتوجب على الحكومة أو القطاع الخاصة تأديته، سواء في عملية التمويل ذاتها، أو تحسين ثانيا مناخ تمويل هذه المشروعات، كما يجب على القطاع الخاص أيضا أن يقوم بتمويل هذه المشروعات حتى تحقق الفوائد المرجوة منها. وهذه الدراسة تستوجب عدة متطلبات منها 1. تبسيط الاجراءات الادارية في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري 2 .. تكثيف الجانب الرقابي لتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية، وضرورة محاربة الفساد وسوء الادارة 3 .. الاهتمام بشكل كبير في تنفيذ استراتيجية تطوير المدن الصناعية بما يتناسب ومتطلبات الصناعة الحديثة وتسهيل إجراءات تأمين الاراضي الصناعية وقربها من الاسواق ووضع الاولوية للمشروعات الريادية 4 .. سرعة تفعيل وتشغيل المدن الاقتصادية والعمل على تحسين الاجراءات والانظمة المتعلقة بتشجيع المشروعات الصغيرة فيها مما يكسبها ميزة تنافسية قادرة على استقطاب وخلق الشراكات الاجنبية والمحلية للمساهمة في تطوير ونمو الاستثمارات.

دراسة النمروطي واخرون (2014) بعنوان "فاعلية برامج المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية الفقيرة - دراسة تطبيقية على برنامج التمكين الاقتصادي (ديب)"

يهدف البحث إلى التعرف على فاعلية برامج المنح الصغيرة في تمكين الأسر الفلسطينية في قطاع غزة التي تعاني من الفقر المدقع و ذلك من خلال تزويدهم بالأسول لبدء أنشطة اقتصادية تساعد في تحسين استراتيجيات سبل العيش لهم وإكسابهم المهارات والخبرات الضرورية، مما يؤهلهم للوصول إلى مؤسسات الإقراض الأصغر من خلال دراسة حالة برنامج

التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية المحرومة (ديب)، وقد تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات والتي تم توزيعها على المستفيدين من برنامج ديب. وقد أظهرت نتائج الدراسة فاعلية البرنامج في تمكين هذه الأسر اقتصادياً حيث إن المشروع يعتبر مصدر الدخل الرئيسي الحالي للعديد من الأسر والتي حققت ارتفاعاً في دخلها بعد الحصول على المنحة، حيث تحسن إنفاقها على حاجياتهم الأساسية وازداد عدد العاملين فيها. كما شعروا بأنهم أكثر استقلالية بعد المشروع وباستطاعتهم دعم أنفسهم من دخلهم الحالي. ورغم أن هذه المشاريع لم تتطور بعد بالشكل الكافي كي تستطيع الاستغناء عن المساعدات الإغاثية، إلا أن المجال لا زال مفتوحاً أمام هذه المشاريع للتطور، حيث إن المشاريع المدرة للدخل تحتاج للوقت حتى تصل إلى حالة من الاستقرار. كما أن الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها القطاع قد أثرت بشكل سلبي على أداء المشاريع. الكلمات المفتاحية: الأسر الفلسطينية، الفقر المدقع، التمكين الاقتصادي، المنح الصغيرة، المشاريع بالغة الصغر، برنامج ديب

دراسة عوض (2013) بعنوان "مدى التزام المصارف الإسلامية في فلسطين بمعيار الضبط المالي الخاص بالمربحة للامر بالشراء الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المصارف الإسلامية في فلسطين بمعيار الضبط المالي الخاص بالمربحة للامر بالشراء الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت على مجتمع الدراسة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف المتغيرات الدراسة وتحليلها، واختبار فرضياتها من خلال البرنامج الإحصائي لتحليل البيانات وقد توصلت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها : ان

المصارف تقوم بتوجيه الجزء الاكبر من استثماراتها في تمويل عمليات المرافحة للامر بالشراء كما اظهرت الدراسة تطبيق المصارف المرافحة على اساس التزام العميل بوعده، كذلك الافصاح للعميل عن السعر الاصلي للسلعة وقيمة الربح قبل التعاقد، ووجود اليه لمعالجة الخصم الممنوح للمصرف لتخفيض السعر الاصلي للسلعة وقيمة الربح، وكذلك تحمل المصارف المخاطر المتعلقة بحيازة السلعة قبل تسليمها للعميل، وعدم فرض المصارف لغرامات في حالات التأخر في السداد. وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات اهمها: ضرورة توجيه التمويل للصيغ الاخرى مثل المشاركة والمضاربة والمرافحة، وعدم الاقتصار على عمليات المرافحة، وان تعمل على اعداد قوائم بالمصارف التي تدخل ضمن السعر الاصلي والمصاريف التي لا تضاف للسعر الاصلي، وعدم قيام المصرف بمطالبة العميل بجميع اقساط المرافحة في حالة تأخره عن السداد في ضوء الأسباب المبررة لذلك، وعدم التزام العميل المعسر بالدفع، وتوجيه هذه الغرامات إلى الأعمال الخيرية، وعدم التعامل معها كإيرادات للمصرف.

ثانيا: الدراسات الاجنبية

دراسة VladislavMaksimov (2017) بعنوان

"Reducing poverty in the least developed countries: The role of small and medium enterprises"

تهدف هذه الدراسة إلى التخفيف من حدة الفقر في اقل البلدان نموا يقتضى رفع مستوى دخل العمال المحليين. لذلك لا بد ان ننظر إلى الفقراء المنتجين واستكشاف اعلى رواتب الموظفين التي تمكنهم من العيش برغد العيش. لذلك نركز على المنشآت الصغيرة والمتوسطة لانها محرك رئيسى لنمو العمالة والتخفيف من حدة الفقر في هذه البلدان. ودفع اجور اعلى هذه المشاريع، وزيادة الكفاءة التنظيمية. ويكون الجدل عادة في اقل البلدان نموا التي تتسم بقدر

كبير من القيود المؤسسية الرسمية، يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ان تحسن الكفاءة اما بتبنى الكفاءة المؤسسات الرسمية أو باستغلال المؤسسية والعوامل المساعدة، ليس فقط من جانب الحكومات المحلية، ولكن ايضا من جانب غير حكومية التي لا تبتغى الربح أو مؤسسات اجتماعية في جميع ارجاء العالم. وفي عينة مؤلفة من 1273 للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من سبعة بلدان من اقل البلدان نموا في افريقيا واسيا والشرق الاوسط، نجد دعم نموذج بالوساطة فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مع العقود الحكومية، وارتفاع معدل الصادرات، أو ملكية المرأة تحقيق درجة اعلى من الكفاءة التنظيمية، وفي المقابل تدفع اسعارا اعلى رواتب الموظفين ويحدث اقوى الوساطة والشركات المملوكة للاناث اضعف من شركات التصدير بينما العلاقات المباشرة الاجور اقوى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المصدرة.

دراسة Jamie (2016) بعنوان

"Islamic Financing of the Small Projects—Palestinian Case "

وتهدف هذه الدراسة لكشف التمويل المتاح من البنوك الاسلامية في فلسطين، وتحديد اكثر ما يستخدم من ادوات التمويل من خلال اعطائها للمنشآت الصغيرة في الاقتصاد الفلسطيني، وتهدف الدراسة إلى تقييم ما اذا كانت هناك اية مساهمة البنوك الاسلامية في الاقتصاد الفلسطيني. وبغية تحقيق هذه الاهداف قام الباحث باستخدام اسلوب التحليل الوصفي ولتوضيح مرافق الائتمان من خلال النظام المصرفي الفلسطيني، مرفقا بها البنوك الاسلامية في فلسطين، والتسهيلات الائتمانية الادوات المستخدمة. وحددت الدراسة من خلال تجارب التمويل الاسلامي الفلسطينية والاسلامية التي تمارسها اليات تمويل المصارف الاسلامية، (المشاركة والاجارة) وقد خلصت الدراسة إلى ان القيود والعقبات الاسرائيلية المتكررة، المشددة على حركة السلع والخدمات والاشخاص عبر المعابر الداخلية والدولية إلى زيادة معاناة المشروعات الصغيرة،

وكذلك القطاعات الاقتصادية الانتاجية الاخرى على جميع المستويات الادارية والمالية والفنية, مع اى جهة فلسطينية استراتيجية لتعزيز حصة المساهمة فى المشاريع الصغيرة إلى الاقتصاد الوطنى الفلسطينى. وبالإضافة إلى ذلك, خلصت الدراسة إلى ان عدم قدرة البنوك التقليدية لتوفير التمويل اللازم إلى القطاعات الانتاجية الفلسطينية ادت إلى البنوك الاسلامية دخول سوق التمويل فى فلسطين لفتح مصادر تمويل جديدة للمشاريع الصغيرة, الفلسطينى المشاريع الصغيرة قد رفع مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى.

لذلك لا بد من تفعيل دور البنوك الاسلامية فى تمويل المشروعات الصغيرة. للتخلص هذه المشاكل, كما يجب ان تكون هناك استراتيجية لدعم أنشطة هذه المشاريع وتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة على تجاوز كل هذه القيود, لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم فى فلسطين ماليا وتقنيا.

دراسة Ndikubwimana (2016) بعنوان

" The Role of Financial Institutions in Promoting Innovation of SMEs in Rwanda: An Empirical Review "

هدفت الدراسة لمعرفة الامكانيات التي تقدمها حكومة رواندا للمشاريع الصغيرة من حيث التمويل والدعم المادي والتي أنشأت بيئة تمكين لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، واجتذب الباحثين والاقتصاديين ذوي الخبرة المحلية والإقليمية والدولية الجيدة في استخدام الابتكار والتكنولوجيا لتوسيع نطاق الأنشطة التجارية وزيادة النمو الاقتصادي. وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لزيادة الإنتاجية والفعالية التنظيمية لها في رواندا، وقد استخدمت الدراسة استبانة استكشافية مقدمة لأصحاب المشاريع الصغيرة والبالغ عددهم في عينة الدراسة 15 شخصا وسعت الاستبانة إلى معرفة ما اذا كانت

تحقق ميزة تنافسية ومرضية لمعدل العائد على الاستثمار. وقد تبين أنها ليست مهمة سهلة لتحقيق مثل هذا الهدف في اقتصاد دولة حيث لا تزال تطبق الممارسات التقليدية وغير الرسمية لإدارة الأعمال. ويتضح من الأبحاث أن استراتيجيات المشاريع الصغيرة تسعى للحصول على ميزة تنافسية، إلا أن هذا يمثل تحدياً لبعض المؤسسات التي تفتقر إلى روح المبادرة والمهارات الابتكارية. ونتيجة لذلك، العديد من الشركات الصغيرة تفشل وبعد أيام قليلة بعد بدءها.

دراسة UNCTAD (2016) بعنوان

"The Role of Development Banks in Promoting Growth and Sustainable Development in the South"

أعد هذا التقرير عن التعاون الاقتصادي والتكامل فيما بين البلدان النامية التابعة لشعبة العولمة واستراتيجيات التنمية (UNCTAD). وتالف فريق التقرير ريكاردو Gottschalk أكبر مساهم، دانيال بون، ماتياس Mednik والاستشاريين CP تشاندراسيكار، ستيفاني غريفيث - جونز. وتقديم تمويل للمشاريع الصغيرة من جانب الأمم المتحدة حتى تتسم بالجانب القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أو بشأن تعيين حدودها وقد اتخذت هذه الخطوة لمعرفة أهمية منح الفقراء في العالم قروضا من أجل القيام بعمل مشاريع صغيرة أو متناهية الصغر للعيش منها بحرية وللقيام بهذا قام فريق البحث السابق باختيار عينة من الأشخاص الفقراء والاعتماد على البنك التركي في دعمهم واعطائهم قروض وكذلك البنك البرازيلي منح 188 مليون دولار فتحسنّت أوضاع 98 % من العينة المختارة في البرازيل.

Commercial Bank Innovations in Small and Medium-Sized "

"Enterprise Finance: Global Models and Implications for Thailand

في تايلند، اعترفت الحكومة بأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصاد، لذلك خصصت كمية كبيرة من الدعم المالي لهذا القطاع. ومع ذلك فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على اللحاق بركب الشركات الأكبر، والقيود المفروضة على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تظل في صلب المناقشة المتعلقة بالسياسة العامة اليوم. وإزاء هذه الخلفية، جاءت هذه الدراسة لبحث مسألة مهمة في تايلاند قد لا تكون ناجمة عن قلة المساعدات المالية في حد ذاتها بل في طريقة ملائمة للنموذج التجاري للسوق ودعم خطة لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الحصول على الائتمان على أساس مستدام. وفي ضوء نجاح تمويل المشاريع الصغيرة في جميع أنحاء العالم، وهو عدد كبير من المصارف التجارية التي تدر أرباحاً طائلة من هذا القطاع. وتستكشف هذه الورقة مختلف نماذج أعمال المصارف التجارية في مجال السياسة العامة المترتبة على تايلاند. باستخدام ميزة تنافسية للبنوك التجارية، تايلند، يمكن أن تهيئ بيئة أكثر ملاءمة للسوق من أجل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن شأن ذلك أيضاً أن يكفل أن اقراض عملاء الشركات الصغيرة ليست عبئاً على الحكومة الاكتفاء الذاتي على المدى الطويل. ومن أجل الحصول على نتائج لهذه الدراسة قام الباحث باختيار 30 بنك مختلفة تعمل على دعم واقراض اصحاب المشاريع الصغيرة فوجد ان 47.9% من هذه البنوك تدعم المشاريع الصغيرة بينما تمنح الحكومة فقط 7% من اصحاب هؤلاء المشاريع.

"Leasing, Alternative Source of Financing for Small & Medium Enterprises (SMES) in Ghana"

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهمية التأجير التمويلي لتمويل المشاريع الصغيرة وذلك لغاية معرفة سبب عدم كفاية التمويل، حيث يعتبر كأحد التحديات الرئيسية التي تحد من أداء معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. حيث يظهر العديد من الأبحاث التي أجريت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ان المشكلة في الحصول على التمويل هو التوابع الضخمة للقروض. وللتخفيف من ذلك تم ايجاد مصادر بديلة مثل التأجير والوساطة التجارية. و استناداً إلى القضية في غانا، تؤكد هذه الورقة أهمية التأجير التمويلي كوسيلة أرخص بديلة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتبحث هذه الورقة طرق تعزيزها، ومعرفة القوى المحركة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة باستخدام التأجير التمويلي وذلك باستخدام اسلوب البحث الاستقصائي، وقد تم دراسة كيفية تحسين التأجير المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تدخلات الدولة وغيرها من تقنيات تعزيز التمويل لتحسين تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهذه الدراسة الاستقصائية اجريت على بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحددة وشركات التأجير في غانا واستخدمت مؤشر التأجير كمصدر بديل للتمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأظهرت النتائج أن هناك، بشكل عام، وجود علاقة قوية بين مختلف العوامل الدينامية للتأجير فيما يتعلق بالخيارات المتاحة لتمويل المشاريع الصغيرة في غانا.

دراسة Aluko & Oke (2015) بعنوان

"Impact of Commercial Banks on Small and Medium Enterprises Financing In Nigeria"

تبحث هذه الدراسة في تأثير المصارف التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (المشاريع الصغيرة والمتوسطة) في نيجيريا بين عام 2002 وعام 2012. وقد اخذت عينة من المصارف التجارية 10 مصارف للدراسة وتم الحصول على البيانات المصرفية الفردية وجمع الوقت الكلي لسلسلة بيانات سنوية قدمتها البنوك لإفادة الدراسة. وتكشف النتائج التي اجريت باستخدام تحليل الانحدار الخطي، أن البنك التجاري أثر بشكل كبير في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة كما يستنتج من نتائج التأثير المستمر والأثر الثابت وعشوائية الأثر النماذج التي تبين أن الائتمان المصارف التجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأن نسبة الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي الائتمان في الاقتصاد ورأس المال للمصارف التجارية توضح نسبة كبيرة من التغييرات التي تنشأ في مجال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتقترح هذه الدراسة أن المصارف التجارية قادرة على جعل الشركات الصغيرة والمتوسطة قابلة للنمو.

دراسة Valentine (2014) بعنوان

" The Impact of Financial Institutions Financing on Small and Medium Scale Enterprises in Nigeria"

تحاول هذه الدراسة بحث وتقييم دور وأثر المؤسسات المالية في إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البيئة الاقتصادية النيجيرية. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج اقتصادي قياسي يعتمد على علاقة وظيفية وقد تبين ان هناك ارتباط كبير بين نمو نشاط المشروع و حجم المبلغ الممول به و كذلك العلاقة بين القروض الصادرة عن المؤسسة المالية والنمو

النشط لتنمية المشاريع صغيرة الحجم أو الشركات الصغيرة والمتوسطة بعد فترة من 1992-2012. وقد استخدمت الدراسة اختبار 'ديكي فولر' (ADF) وفيليب بيرون (PP) حيث أجريت لاختبار جذر الوحدة وستاتيوناريته من المتغيرات: هو استكشاف الاختبار cointegration يوهانسن وتستخدم للتحقق من ما إذا كان هناك علاقة بين التوازن الطويل و المتغيرات الاقتصادية المحددة. واستناداً إلى نتائج تجريبية، يمكننا تحديد النتائج العامة للدراسة ومنها وجود علاقة إيجابية وهامة بين مؤشرات المتغيرات، مع معاملات المؤسسات المالية التي تؤثر على نمو الصغيرة والمتوسطة الحجم.

دراسة Marwa (2014) بعنوان

"Micro, Small and Medium Enterprises' External Financing Challenges: The Role of Formal Financial Institutions and Development Finance Intervention in Tanzania"

وتسعى هذه الدراسة لظهور أهمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم حيث ان لها دورا هاما في توليد الدخل وخلق فرص العمل والحد من الفقر والحد من عدم المساواة في الدخل. غير ان المشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من البلدان النامية تتعرض للعديد من التحديات في العمليات التجارية. في جملة امور, امكانية الوصول إلى التمويل الخارجى كما ان التحدى الاكثر الحاحا بالنسبة للمشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية على وجه الخصوص, تنزانيا. وتمت هذه الدراسة باستخدام منهجية الاستعراض المكتبى وتستكشف هذه الورقة بالتفصيل أسباب المشكلة الاليات الموجودة حاليا لمعالجة هذه. باختصار, ويحدد الكيفية التى تناسب الهيكلية بين احتياجات التمويل الرئيسية والخصائص الفريدة للمشاريع البالغة الصغر والصغيرة

والمتوسطة الحجم والتي قد تؤدي إلى فشلها السوق. وتوصلت الدراسة إلى طرق وتنص و رؤى استراتيجية لطرق تمويل مبتكرة يمكن ان يكون بديلا افضل لتلافي مشكلات المشاريع الصغيرة.

دراسة IRENE (2014) بعنوان

"THE EFFECT OF BANK FINANCING ON THE FINANCIAL PERFORMANCE OF SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTERPRISES IN NAIROBI COUNTY"

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر التمويل المصرفي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نايروبي، سكان الأقاليم، في كينيا وقد أجري هذا البحث من خلال تصميم بحثي وصفي. حيث ان البحث الوصفي يعتبر التصميم المناسب لأنه يمكن وصف خصائص معينة للمجموعات، وتقدير نسبة من الناس الذين لديهم خصائص معينة وجعلها ضمن التوقعات. كما استخدمت هذه الدراسة بيانات كمية، ثانوية. وكانت مصادر البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من مسح كمغ الذي يعطي أعلى 100 شركة صغيرة ومتوسطة الحجم في كينيا على مدى 5 سنوات (2009-2013). تم جمع البيانات بناء على المعلومات المتعلقة بالمتغيرات. اما البيانات الكمية تم تحليلها من خلال التحليل الوصفي بينما البيانات النوعية من خلال تحليل المحتوى. وتوفر الدراسة معلومات لصانعي السياسة والباحثين والأكاديميين والمستثمرين على تأثير التمويل المصرفي على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن نتائج هذه الدراسة ان حجم التمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم اثره الايجابي على المشاريع " الاداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد تبين وجود علاقة عكسية بين اداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم" مع الاداء المالي. وخلصت الدراسة إلى ان هناك علاقة ايجابية هامة بين التمويل المصرفي والاداء المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يوجد مقرها في نيروبي بكينيا. وتوصى الدراسة بضرورة اصلاح مسالة الاداء المالي من حيث

التمويل المصرفي لزيادة وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم" وتسهيل الحصول على الائتمان من المؤسسات المالية. وتوصى الدراسة أيضا ادارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ان تكثف المشاريع " بغية تعزيز ادائها المالي.

دراسة Muturi & Osoro (2013) بعنوان

"The Role Of Micro Financial Institutions On The Growth Of Smes In Kenya:A Case Study Of Micro Financial Institutions In Kisi Town"

سعت هذه الدراسة للتحقيق من الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية الصغيرة في مساعدة صغار المؤسسات ونماء المؤسسات المتوسطة في مدينة كيسي. وكانت الأهداف المحددة هي: تحديد دور الائتمان وتوفير نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في مدينة كيسي، لتحديد دور التدريب الذي تقدمه مؤسسات التمويل الأصغر في مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة لتنمو ودور حساب التمويل الممنوح من مؤسسات التمويل الأصغر على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في مدينة كيسي. وتم أخذ العينات منها بحيث تم الحصول على عينة تمثيلية من 100 مستجيب بشكل عشوائي وتم إجراء مسح على هذه عينة باستخدام جداول مقابلة منظمة. تم تحليل البيانات من المستجيبين وترجمتها إلى نتائج مفيدة المعلومات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss). حيث استخدمت توزيعات التردد للرسم الاستنتاجات. وقد أثبتت الدراسة أن معظم الشركات حصلت علي قروض من مؤسسات التمويل الأصغر. وكشفت الدراسة أن حساب التمويل الذي توفره المؤسسات المالية الصغيرة يساعد الجهات التي تنشط في تطوير ثقافة الادخار. وقد أثبتت الدراسة أن معظم الشركات حصلت علي قروض من مؤسسات التمويل الأصغر. وكشفت الدراسة أن حساب التمويل الذي توفره المؤسسات

المالية الصغيرة يساعد الجهات التي تنشط في تطوير ثقافة الادخار. كما أن إمكانية الحصول على التدريب ترتبط ارتباطاً إيجابياً بنمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وخلصت الدراسة إلى أن توفير التدريب على القروض الائتمانية، وحساب التوفير الرخيص يساعد على نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. أوصت الدراسة أن تقوم الحكومات ومؤسسات التمويل متناهي الصغر بتقديم الائتمان بسهولة وبأسعار معقولة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتنمو.

دراسة Wang (2013) بعنوان

"The Impact of Microfinance on the Development of Small and "Medium Enterprises: The Case of Taizhou, China"

هذه الورقة تبحث تأثير التمويل الصغير في تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وقد كان الاسهام الرئيسى لهذه الورقة هو الدراسة الاستقصائية عن استخدام البيانات المجمعة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في تاييتشو بمقاطعة تشجيانغ، اكبر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الصين. دراسة العروض الاولى ان التمويل البالغ الصغر دورا حاسما في الارباح نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. الدراسة تكشف ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في ذلك الوقت اعلى للمخاطر المالية وانخفاض مستوى الانتاجية، زاد احتمال ان تبحث الشركات الصغرى. وعلاوة على ذلك، تبين الدراسة سمات الشركة بما في ذلك الابتكار الجهود الادارية والمشاريعية هي مفاتيح المواقف وتحديد احتمال تلقى التمويل الصغير.

"THE ROLE OF FINANCIAL INTERMEDIATION IN THE GROWTH OF SMALL AND MEDIUM MANUFACTURING ENTERPRISES IN KENYA: A SURVEY OF SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES IN NAIROBI"

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد دور الوساطة المالية في تعزيز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في كينيا. وقد لوحظ ان الوسطاء الماليين دورا هاما في دعم الانشطة المبتكرة ومنظمى المشاريع الذين تبدا مثل أعمال تجارية جديدة. وقد سعت الدراسة لدراسة طبيعة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من الوساطة المالية، وتحديد الاجراءات التى اتخذتها التقييم والوساطة المالية قبل ان تقدم الدعم لدراسة الاطار التنظيمى من اجل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، لتحديد الطريقة التى يمكن بها دعم الكفاءة الادارية تأثير المشاريع واثرها على نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتم جمع البيانات الاولية عن طريق استبيانات موضوعية تتضمن جمل مغلقة ومفتوحة. وتم تحليل البيانات باستخدام الاحصاءات الوصفية مثل تواتر النسب ووسائل الانحراف المعياري وكذلك ووضح التقرير احصاءات مثل انوفا هولدينغ المحدودة؛ وتعدد التراجع الخطى، تحليل الارتباط. وتظهر النتائج ان معظم الذين استطلعت آراؤهم يرون انه لقي تاييدا كبيرا من الوسطاء الماليين، ودعم وتعزيز نمو الأعمال ويعزى إلى نمو الأعمال، وطبيعة الدعم الذى تلقاه إلى نسبة 49.2 % من الذين وافقوا انهم تلقوا تاييدا كبيرا، و 73.5 % وجدوا ان الدعم الذى تتلقاه في تعزيز نمو الأعمال في المشاريع الصغيرة وان 55.6 % وافقوا بشدة على أهمية التمويل الصغير لتنمية المشاريع الصغيرة وظهرت نتائج الدراسة التي اظهرت ان دور الوسطاء الماليين في تعزيز المشاريع الصغيرة

والمتوسطة الحجم في كينيا. وتم تقديم توصيات إلى الجهات المعنية للتأكد من ملائمة تؤدي استراتيجية لتحسين قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في كينيا.

دراسة YindenabaAbor & other (2013) بعنوان

"Bank finance and export activities of Small and Medium Enterprises"

تتقصى هذه الدراسة حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل المصرفي وكيف يؤثر ذلك على الأنشطة التصديرية. وتعتمد الدراسة نموذج قائم على تقييم العلاقات التجريبية. النتائج التي توصلت إليها الدراسة تشير إلى أن فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل المصرفي تحسن احتمالات التصدير. هذا التمويل مسالة حاسمة لتلبية التكاليف الثابتة العالية المصدرة والتسويق الدولي للعلامات التجارية، وأعلى معايير الجودة المطلوبة في الأسواق الخارجية. ونتائج الدراسة تشير أيضا إلى أن الشركات الأكبر سنا أكثر إنتاجية بين الشركات، وبين الشركات الأكبر حجما على الأرجح اتخاذ خطوة هامة من الدخول إلى أسواق التصدير. ولذلك ينبغي اتخاذ السياسة الموجهة نحو الحد من العوائق التي تمنع من الوصول إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل من المصارف التجارية.

دراسة MWANGI (2013) بعنوان

"COMMERCIAL BANKS PERCEPTION ON THE FINANCING OF SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES (SME)"

وركزت هذه الدراسة على ادراك البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة الغربية. وبحثت الدراسة في العلاقة بين مفهوم المصارف التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبين الدراسات التي انجزت، كما أن هذه الدراسة ترمي إلى سد

هذه الفجوة المعرفية في قلة المعرفة بأهمية تمويل المشاريع الصغيرة عن طريق تحديد تصور وجود مخاوف لدى المصارف التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإلى أي مدى من الممكن مساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة لذلك أجريت هذه الدراسة على عينة من أصحاب المشاريع الصغيرة وقد استخدمت المتغيرات المستقلة (حجم التمويل، نظام التمويل، فترة السداد، قيمة القسط الشهري). وكانت الاستنتاجات الرئيسية الواردة في هذه الدراسة أن النظرة الداخلية والخارجية المؤثرة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى حد كبير هي قدرة العميل على السداد. هذا في حين أظهرت الدراسة أن البنوك التجارية لا توثق بالضبط سياسة التمويل، وبالأخص أن رأس مال المشروع يعتبر المشكلة الأكبر في منح التسهيلات البنكية لأخذ قرض من قبل أصحاب المشاريع الصغيرة لذلك تبرز عوامل مثل التزام الإدارة العليا، والتحديد الواضح للأنشطة التي تضطلع بالتنفيذ الفعال لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، الشروط القانونية القائمة، وجود مخصصات الميزانية واليات المراقبة الداخلية، التي لا بد من الالتزام به في حالة نجاح تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية في المنطقة الغربية.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال عرض بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع فقد تبين أن هناك دراسات محلية بحثت في المشاريع الصغيرة وأهميتها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني كما أن هناك دراسات بحثت في تمويل المشروعات الصغيرة واعتبار أن التمويل من معوقات الاستثمار كما تطرقت إلى التحدث عن مؤسسات اقراض بشكل عام سواء أكانت مؤسسات تمنح تمويلا اسلاميا أو

تقليديا واصلت هذه الدراسات بتمويل المشاريع الصغيرة لأنها تساهم في تقليص البطالة وزيادة التنمية الاقتصادية.

اما الدراسات العربية والاجنبية فقد تطرقت إلى التمويل بشكل عام ايضا للمشاريع الصغيرة وبحثت في مصادر التمويل من مؤسسات اقراض أو بنوك وبينت اساليب التمويل الممنوحة للمشاريع الصغيرة ومدى ملائمة هذه الاساليب لنوعية المشروع وتوصل هذه الدراسات إلى ضرورة الاهتمام بالتمويل للمشروعات الصغيرة.

الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في أهمية تمويل المشروعات الصغيرة وضرورة معالجة مشكلة نقص التمويل لما لها من أهمية كبيرة في معالجة اقتصادية ضخمة مثل مشكلة البطالة. وقد اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بنوعية المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة وكذلك بمجتمع الدراسة.

1.3 المقدمة

من أجل تحقيق هدف الدراسة وهو معرفة تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية، فقد تضمن هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمعها وعينة الدراسة وطريقة اختيارها، كما يعطي وصفاً مفصلاً لأدوات الدراسة، صدقها وثباتها، وكذلك إجراءات الدراسة والمعالجة الإحصائية التي استخدمها الباحث في استخلاص نتائج الدراسة وتحليلها.

2.3 منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، فهو المنهج المناسب لهذه الدراسة التحليلية، وذلك لأن المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف " بأنه أسلوب من أساليب التحليل المتركز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد، أو فترة أو فترات زمنية معينة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية، بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة. كما يمكن تعريفه بأنه وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية رقمية، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجة ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى، وقد يقتصر هذا المنهج على وضع قائم في فترة زمنية محددة أو تطويراً يشمل عدة

فترات زمنية" (العروضي، 2015) لهذا فقد ارتأى الباحث أن المنهج الوصفي التحليلي هو الأنسب لهذه الدراسة ويحقق أهدافها بالشكل الذي يضمن الدقة والموضوعية.

3.3 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع اصحاب المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية حيث بلغ عددهم بحسب احصائيات الشبكة الفلسطينية (Micro-Focus Outreach Report as of DEC 2017) (40,002) وهي مبينة بالتفصيل في الجدول الاتي.

جدول (1.4): يمثل تفاصيل مجتمع الدراسة حسب مؤسسة التمويل ونوع المشروع

العدد الكلي للمقترضين واصحاب المشاريع	اصالة	فيتاس	اكاد	فاتن	أونروا	ريف
تجارة عامة	1,685	1,453	2,119	10,446	2,011	1,087
خدماتي	704	1,222	61	4,082	2,716	23
انتاجي	516	379	460	1,651	1,014	46
زراعي	1,433	251	1,382	3,131	1,131	999
المجموع الكلي	4,338	3,305	4,022	19,310	6,872	2,155
المجموع النهائي	40,002					

4.3 عينة الدراسة:

قام الباحث بحساب عينة الدراسة حسب موقع حساب العينات www.surveysystem.com كما هو واضح في ملاحق الدراسة، وبما ان المجتمع يعتبر من المجتمعات الكبيرة جدا لذلك سيتم اخذ نسبة 1% (0.01) من مجتمع الدراسة بهامش خطأ 5%، كما تم التأكد أن العينة

تمثل جمهور الدراسة من خلال تطبيق معادلة Slovin، وبذلك شملت عينة الدراسة (381) من اصحاب المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية، وتم اختيار أفراد العينة بطريقة العينة القصدية حيث اخذ بعين الاعتبار نوع المشروع وجهة التمويل والقدرة والاستعداد لتعبئة الاستبانة وفهم مضمونها من قبل افراد عينة الدراسة بالإضافة إلى ضمان التنوع المطلوب كما يظهر في مجتمع الدراسة وهذا ما يعرف بالقصد بغرض التمثيل، وقد تم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة واسترجع منها 369 استبانة والجدول (2) يبين وصف عينة الدراسة وخصائصها الديموغرافية تبعاً لمتغيراتها المستقلة

جدول (2.4-أ): توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها المستقلة بالأرقام والنسب المئوية بحسب

متغيراتها الديموغرافية (ن=369)

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	210	56.91
	انثى	159	43.09
	المجموع	369	100
العمر	اقل من 30 سنة	144	39.02
	30-اقل من 40 سنة	141	38.21
	40-اقل من 50 سنة	66	17.89
	50-60 سنة	18	4.88
	المجموع	369	100

جدول (2.4-ب): توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغيراتها المستقلة بالأرقام والنسب المئوية بحسب متغيراتها الديموغرافية (ن=369)

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة المئوية (%)
المؤهل العلمي	دبلوم	168	45.53
	بكالوريوس	165	44.72
	ماجستير	33	8.94
	دكتوراه	3	0.81
	المجموع	369	100
نوع المشروع	تجاري	135	36.59
	صناعي	57	15.45
	خدماتي	69	18.70
	زراعي	105	28.46
	غير ذلك	3	0.81
	المجموع	369	100
المؤسسة التي اقترضت منها	فائن	156	42.28
	اصالة	48	13.01
	فيتاس	60	16.26
	ريف	90	24.39
	غير ذلك	15	4.07
	المجموع	369	100
عدد العاملين في المشروع	اقل من 5 موظفين	270	73.17
	5-اقل من 10 موظفين	93	25.20
	10-اقل من 20 موظف	6	1.63
	المجموع	369	100
قيمة القرض بالدولار الأمريكي	اقل من 3 الاف	3	0.81
	3-اقل من 5 الاف	54	14.63
	5-اقل من 10 الاف	111	30.08
	10-اقل من 25 الف	111	30.08
	25-50الف	90	24.39
	المجموع	369	100

5.3 أدوات الدراسة:

بعد إطلاع الباحث على عدد من الدراسات السابقة والأدوات المستخدمة فيها، قام ببناء الاستبانة التي تكونت من ثلاثة أقسام كما هو موضح في الجدول (3.3).

جدول(3.3): يوضح أقسام أداة الدراسة الرئيسية

رقم القسم	عنوان القسم	عدد الفقرات
الأول	البيانات الشخصية	7
الثاني	تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة	32
الثالث	تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية	14

وفيما يلي وصفا تفصيليا لبناء مقاييس الدراسة وخصائصها السيكمترية:

مقياس تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية :

بعد الاطلاع على العديد من المقاييس العربية والأجنبية، استخدم الباحث مقياس تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية بصورته الاولى، ومن ثم تم تعديله ليصبح بصورته النهائية في الملحق رقم (3) والمكون من (46) فقرة، والجدول رقم(4) يوضح توزيع فقرات مقياس تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية على الأبعاد:

جدول (4.3) يوضح توزيع فقرات المقياس على الأبعاد

الرقم	المتغير	البعد	الفقرات	عدد الفقرات
1.	المتغير المستقل السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل	الضمانات	6-1	6
2.		فترة السداد وقيمة القسط الشهري	15-7	9
3.		توفر التمويل وحجمه	21-16	6
4.		تكامل نظام التمويل	25-22	4
5.		فترة السماح	32-26	7
6.	المتغير التابع تنمية المشاريع الصغيرة	استمرارية المشروع (استدامة)	37-33	5
7.		أرباح المشروع ونمو راس مال المشروع	42-38	5
8.		زيادة عدد وإنتاجية العاملين في المشروع	46-43	4

6.3 دلالات صدق وثبات مقياس تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل

المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية.

لقد تحقق لمقياس تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية دلالات الصدق والثبات الآتية:

أولاً : صدق المحتوى:

تم عرض المقياس في صورته الأولية على عدد من المحكمين المتخصصين في المجال كما هو ظاهر في ملحق رقم (1)، وذلك لتعديل ما يرونه مناسباً على بنود المقياس، إما بالحذف أو الإضافة أو التعديل، وقد كانت نسبة موافقة المحكمين على فقرات المقياس لا تقل عن (85%) مما يعني أن المقياس صالح للتطبيق على عينة الدراسة وقد أصبح المقياس بصورته النهائية كما هو مبين في ملحق رقم (2).

ثانياً: صدق البناء (صدق الاتساق الداخلي):

للتحقق من صدق بناء مقياس تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تم تطبيقه على عينة استطلاعية مكونة من (36) موظف وموظفة من خارج عينة الدراسة، وباستخدام معامل التحليل العاملي لقياس درجة التشبع (one factor analysis) تم استخراج قيم المعاملات كما هو مبين في الجدول (5.3).

الجدول (5.3) قيم معاملات التحليل العاملي (one factor analysis) لمقدار صدق الاداة ودرجة التشبع وذلك لفقرات مقياس تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية.

رقم الفقرات	معامل التحليل العاملي	رقم الفقرات	معامل التحليل العاملي	رقم الفقرات	معامل التحليل العاملي	رقم الفقرات	معامل التحليل العاملي
1	0.82	13	0.90	25	0.82	37	0.88
2	0.77	14	0.77	26	0.84	38	0.81
3	0.81	15	0.86	27	0.85	39	0.87
4	0.85	16	0.85	28	0.72	40	0.83
5	0.79	17	0.86	29	0.91	41	0.72
6	0.89	18	0.69	30	0.81	42	0.82
7	0.75	19	0.83	31	0.82	43	0.87
8	0.82	20	0.71	32	0.69	44	0.90
9	0.83	21	0.80	33	0.89	45	0.75
10	0.80	22	0.85	34	0.79	46	0.75
11	0.87	23	0.93	35	0.75		
12	0.82	24	0.83	36	0.90		

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (5.4) أن قيم معاملات التحليل العاملي بين

الفقرات ومقدار تشبع كل منها، تراوحت ما بين (0.69 - 0.93). وقد تم اعتماد معيار لقبول

الفقرة بأن لا يقل معامل تشبعها ككل عن (0.50) (ابو فايد، 2016). كما تم استخراج معاملات الارتباط بين ابعاد المتغير المستقل ببعضها والدرجة الكلية للسياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة وبين ابعاد المتغير التابع والدرجة الكلية لبعده تنمية المشاريع الصغيرة، باستخدام معامل ارتباط بيرسون كما هو مبين في الجدول (6.3) والجدول (7.3).

جدول (6.3) قيم معاملات الارتباط بين ابعاد المتغير المستقل ببعضها والدرجة الكلية

للسياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة باستخدام معامل ارتباط بيرسون

الدرجة الكلية للسياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة	فترة السماح	توافر التمويل وحجمه	فترة السداد وقيمة القسط الشهري	الضمانات	البعد ومستوى الدلالة
0.419°	0.11	0.06	0.02	0.359°	1 الضمانات
0.0*	0.0*	0.0*	0.0*	0.0*	مستوى الدلالة
0.639**	0.374°	0.32	0.21	1	0.359° فترة السداد وقيمة القسط الشهري
0.0*	0.0*	0.0*	0.0*	0.0*	مستوى الدلالة
0.623**	0.22	0.398°	1	0.21	0.02 توافر التمويل وحجمه
0.0*	0.0*	0.0*	0.0*	0.0*	مستوى الدلالة
0.769**	0.391°	1	0.398°	0.32	0.06 تكامل نظام التمويل
0.0*	0.0*	0.0*	0.0*	0.0*	مستوى الدلالة
0.668**	1	0.391°	0.22	0.374°	0.11 فترة السماح
0.0*	0.0*	0.0*	0.0*	0.0*	مستوى الدلالة
1	0.668**	0.769**	0.623**	0.639**	0.419° الدرجة الكلية للسياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة
0.0*	0.0*	0.0*	0.0*	0.0*	مستوى الدلالة

*دال احصائيا عند مستوى الدلالة 0.01

** دال احصائيا عند مستوى الدلالة 0.05

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (6.4) أن قيم معاملات الارتباط البينية للسياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة والدرجة الكلية للابعاد تراوحت بين (0.419* - 0.769*). وهذا يشير الى قوة وترابط ابعاد الاستبانة تبعا للمتغيرات المستقلة.

جدول (7.3) قيم معاملات الارتباط بين ابعاد المتغير التابع والدرجة الكلية لبعـد تنمية

المشاريع الصغيرة باستخدام معامل ارتباط بيرسون

البُعد	استمرارية المشروع (استدامة)	أرباح المشروع ونمو راس مال المشروع	زيادة عدد وإنتاجية العاملين في المشروع	تنمية المشاريع الصغيرة
استمرارية المشروع (استدامة)	1	0.669**	0.439**	0.799**
مستوى الدلالة	0.0*	0.0*	0.0*	0.0*
أرباح المشروع ونمو راس مال المشروع	0.669**	1	0.652**	0.927**
مستوى الدلالة	0.0*	0.0*	0.0*	0.0*
زيادة عدد وإنتاجية العاملين في المشروع	0.439**	0.652**	1	0.824**
مستوى الدلالة	0.0*	0.0*	0.0*	0.0*
تنمية المشاريع الصغيرة	0.799**	0.927**	0.824**	1
مستوى الدلالة	0.0*	0.0*	0.0*	0.0*

*دال احصائيا عند مستوى الدلالة 0.01

** دال احصائيا عند مستوى الدلالة 0.05

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (7.3) أن قيم معاملات الارتباط البينية لأبعاد تنمية المشاريع الصغيرة والدرجة الكلية للابعاد تراوحت بين (0.799** - 0.927**). وهذا يشير الى قوة وترابط ابعاد الاستبانة تبعا للمتغير التابع.

7.3 ثبات المقياس:

تم استخدام ثبات التجانس الداخلي (Consistency)، وهذا النوع من الثبات يشير إلى قوة الارتباط بين الفقرات في أداة الدراسة، ومن أجل تقدير معامل التجانس استخدم الباحث معادلة (ألفا كرونباخ) (Cronbach Alpha) بحساب ثبات مقياس والجدول (8.3) يوضح ذلك:

جدول (8.3): ثبات أداة الدراسة المتعلقة بتأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل

المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية

الرقم	البعد	معامل ألفا كرونباخ
1	السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة	82%
2	تنمية المشاريع الصغيرة	86%
	تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة	89%

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (8.3) أن أعلى قيمة لمعامل كرونباخ ألفا كانت لتنمية المشاريع الصغيرة، وبلغت (0.86)، وأدنى قيمة لمعامل كرونباخ ألفا كانت للسياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة، وبلغت (0.82). وبلغت قيمة معامل (الاتساق الداخلي) للمقياس ككل (0.89). ويرى الباحث أن هذه القيم تعد مؤشراً على ثبات المقياس بما يسمح باستخدامه لأغراض الدراسة الحالية.

8.3 طريقة تصحيح مقياس تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل

المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية:

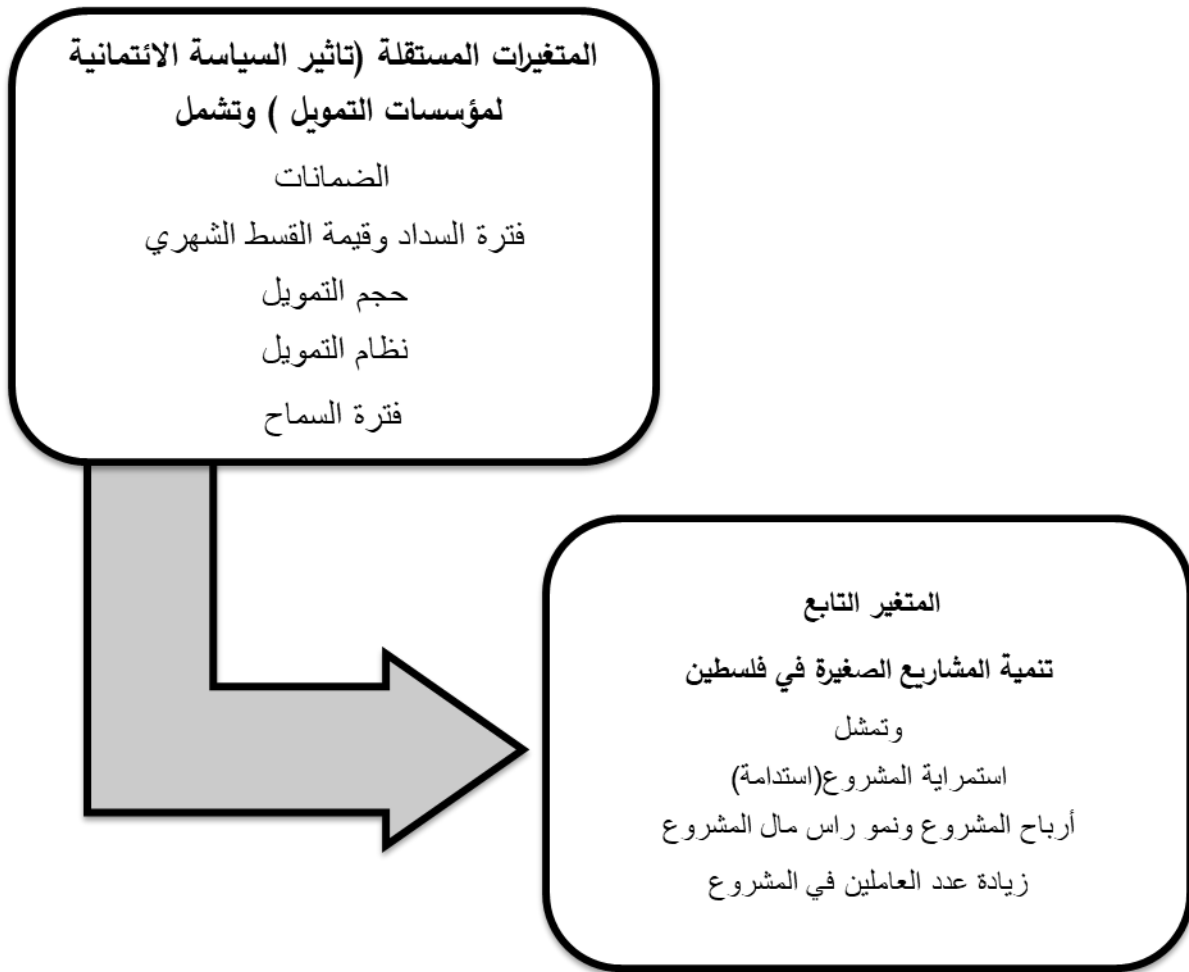
يحتوي المقياس على (46) فقرة، أمام كل فقرة ستة اختيارات هي (دائماً، غالباً، أحياناً، نادراً، أبداً، لا أعلم) وقيمتها (5، 4، 3، 2، 1، 0) على التوالي بذات الترتيب، وتتراوح الدرجة

الكلية للاستجابة على مقياس تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية ما بين (0-230) درجة، حيث أن الدرجة (0) تمثل الحد الأدنى من مستوى تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية حيث تعطى الفقرة التي لا يعلم فيها المستجيب الدرجة صفر وبالتالي يعتبر وزنا افتراضيا ولا يظهر ضمن الاوزان، والدرجة (230) تمثل الحد الأعلى من مستوى تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية ولتفسير الدرجات تم توزيع المدى على المستويات التالية كما هو مبين في جدول (9.3):

جدول (9.3): مفتاح التصحيح

الدرجة	الوسط الحسابي
منخفضة جدا	اقل من 1.8
منخفضة	2.59-1.8
متوسطة	3.39-2.6
مرتفعة	4.19-3.4
مرتفعة جدا	4.2 فما فوق

9.3 نموذج متغيرات الدراسة



10.3 تعريف متغيرات الدراسة

مفهوم التمويل: يعد التمويل احد فروع النظرية الاقتصادية فهو يركز على وصف وتحليل أساليب التمويل المتعددة يعرف بأنه (فن وعلم ونظام معالجه القضايا المالية في الدولة أو الشركة وتدبير الأموال والقروض وتنظيم إدارتها) (الهوري وعبيد، 1998).

استدامة المشروع: هي قدرة المشروع الصغير على الاستمرار حتى بعد انتهاء التمويل من المؤسسات التمويلية (الجبالي، 2016).

اداء المشروعات الصغيرة: هي مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من حيث الحجم والقطاع إلى القيمة المضافة والتوظيف في اقتصاد دولة معينة(الهواري وعبيد، 1998).

تقديم الخدمات المساندة: هي حزمة من الخدمات التي تقدمها مؤسسات التمويل لاصحاب المشاريع الصغيرة ضمانا لنجاحها(الجبالي، 2016).

السياسة الائتمانية: مجموعة من التسهيلات الائتمانية التي تمنحها مؤسسات الاقراض لاصحاب المشاريع الصغيرة بناء على ضمانات متوفرة لدى صاحب الطلب الائتماني(الافى، 2016).

11.3 إجراءات الدراسة:

جرت الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- 1- تحديد مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتحديد المجتمع وهو اصحاب المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية الذي ستطبق عليها الدراسة ومن ثم الحصول على الأذن بالسماح بتطبيق ادوات الدراسة في الجامعة.
- 2- تحديد عينة الدراسة، واختيارها، حيث قام الباحث بالتنسيق مع الجامعة، وتبليغهم بموعد إجراء الدراسة.
- 3- بناء أدوات الدراسة من خلال مراجعة الأدب التربوي المنشور في هذا المجال، والإجراءات الملائمة التي قام بها الباحث.
- 4- حساب معايير الصدق والثبات لأدوات الدراسة.
- 5- تطبيق الأدوات على عينة الدراسة.
- 6- جمع البيانات وبالأخص عن تفاصيل مجتمع الدراسة كما في الملحق رقم (4).
- 7- معالجة البيانات واستخلاص النتائج والتوصيات والمقترحات.

12.4 تصميم الدراسة:

عولجت نتائج الدراسة من خلال المتغيرات الآتية:

المتغيرات المستقلة:

- الضمانات
 - فترة السداد وقيمة القسط الشهري
 - توفر التمويل وحجمه
 - تكامل نظام التمويل
 - فترة السماح
- المتغيرات التابعة: تنمية المشاريع الصغيرة .

13.4 المعالجة الإحصائية:

بعد جمع بيانات الدراسة، قام الباحث بمراجعتها، وذلك تمهيداً لإدخالها إلى الحاسوب. رقت البيانات بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى أخرى رقمية وذلك في جميع أسئلة الدراسة، ثم أجيب على أسئلة الدراسة، واختبرت فرضياتها باستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- 1) أساليب الإحصاء الوصفي: كالتكرار، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.
- 2) قياس التجانس الداخلي (كرونباخ ألفا).
- 3) استخدم اختبار معامل الارتباط "بيرسون" لتوضيح علاقة السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة بتنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية .

4) استخدام اختبار (Regression) لحساب تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل

المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية.

الفصل الرابع

تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

يتناول هذا الفصل وصفا للنتائج التي نجمت عن هذه الدراسة، ومن أجل تسهيل عملية تفسير النتائج، فقد اعتمدت الدراسة على النسب المئوية:

1.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول الرئيس

(ما تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية ؟)

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لمجال الدراسة، والجداول التالية توضح ذلك:

جدول (4.1): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال الضمانات مرتبة

ترتيباً تنازلياً

الدرجة	النسبة المئوية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	التسلسل
مرتفعة جدا	%87.97	%20.27	0.89	4.40	تعتبر مؤسسات التمويل الكفلاء ذوي أهمية كضمان لها عند منح القروض مما يقلل تعثر سدادها.	3.
مرتفعة جدا	%85.53	%21.59	0.92	4.28	يوجد توثيق للضمانات المرهونة لصالح البنك حسب الأصول	4.
مرتفعة	%82.11	%22.39	0.92	4.11	لدى مؤسسات التمويل القدرة على التقييم المادي للضمانات المقدمة.	2.
مرتفعة	%76.26	%33.38	1.27	3.81	تقوم مؤسسات التمويل بتطوير المشروع كنوع من الضمان لها.	5.
مرتفعة	%73.17	%36.07	1.32	3.66	تتلائم السياسة الائتمانية للمؤسسة مع الوضع الاقتصادي الحالي.	6.
متوسطة	%66.83	%37.99	1.27	3.34	تبالغ مؤسسات التمويل لصالحها عند تقدير الضمانات المقدمة عند منح التسهيلات.	1.
مرتفعة	%78.64	%27.96	1.10	3.93	الدرجة الكلية	

يشير الجدول اعلاه بأن الدرجة الكلية لفقرات مجال الضمانات تظهر ارتفاع اتجاهات المبحوثين حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.93) والانحراف المعياري الكلي (1.10) ومعامل اختلاف معياري بنسبة (27.96%)، ورتبت الفقرات تنازلياً حيث جاءت أعلى الفقرات فقرة (تعتبر مؤسسات التمويل الكفلاء ذوي أهمية كضمان لها عند منح القروض مما يقلل تعثر سدادها) بمتوسط حسابي (4.40) وانحراف معياري (0.89) ومعامل اختلاف معياري بنسبة (20.27%)، كما كانت أدنى فقرة (تبالغ مؤسسات التمويل لصالحها عند تقدير الضمانات المقدمة عند منح التسهيلات) بمتوسط حسابي (3.34) وانحراف معياري (1.27) ومعامل اختلاف معياري بنسبة (37.99%).

كما يتبين من الجدول اعلاه ان الفقرات التي حصلت على درجة مرتفعة جداً هي الفقرات (تعتبر مؤسسات التمويل الكفلاء ذوي أهمية كضمان لها عند منح القروض مما يقلل تعثر سدادها، يوجد توثيق للضمانات المرهونة لصالح البنك حسب الأصول) وهذا يدل على ان المؤسسة تقوم بدراسة الضمانات المقدمة وهل هي قانونية وكافية للتمويل المطلوب.

اما الفقرات التي حصلت على درجة مرتفعة فهي الفقرات (تتلاءم السياسة الائتمانية للمؤسسة مع الوضع الاقتصادي الحالي، تبالغ مؤسسات التمويل لصالحها عند تقدير الضمانات المقدمة عند منح التسهيلات، لدى مؤسسات التمويل القدرة على التقييم المادي للضمانات المقدمة). وهذا يدل على ان الضمانات المقدمة من طالبي الائتمان تشكل عاملاً رئيسياً في قبول طلب الائتمان أو رفضه. اما الفقرة التي حصلت على درجة متوسطة فهي الفقرة (تعتبر مؤسسات التمويل الكفلاء ذوي أهمية كضمان لها عند منح القروض) وهذا يدل على قوة الضمانات القادمة من الكفلاء المقدمة للحصول على التمويل تؤثر في قيمة التمويل المراد منحه. كما يعزو الباحث هذه النتيجة إلى ان الضمانات الابتدائية والنهائية الواجبة التقديم ضمن وثائق المقترضين للمشاريع الصغيرة؛

يثبت جدية المتقدمين وضمان حقوق الجهات المستفيدة في حالة الإخلال بالعقد أو جزء منه، سواء فيما يتعلق بتعثر المقترض لأسباب تعود إليه، أو لتدني مستوى جودة تنفيذ المشاريع. هذا بالإضافة إلى أن عدم توفر الضمانات الكافية التي يمكن أن تغطي قيمة القرض المطلوب والتي تعتبر أحد الأسس الرئيسية بالنسبة لمؤسسات التمويل للموافقة على منح القرض مما خلق مشكلة رئيسية للمنشآت الصغيرة التي لا يتوفر لديها الأصول الثابتة الكافية خاصة في بداية عمرها التشغيلي فبالنسبة لهذه المشاريع فإن مؤسسات التمويل تعتمد على رأس مال المنشأة وليس على دخل المنشأة لاتخاذ القرار الائتماني بمنح القرض أو رفضه.

جدول (4.2) : يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال فترة السداد

وقيمة القسط الشهري مرتبة ترتيبا تنازليا

الدرجة	النسبة المئوية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	التسلسل
مرتفعة جدا	88.94%	15.52%	0.69	4.45	تعرفت قبل الاقتراض على معنى وأهمية فترة السداد	7.
مرتفعة جدا	87.15%	16.08%	0.70	4.36	تساهم فترة السداد في استفادتي من القرض الذي أحصل عليه	9.
مرتفعة جدا	86.67%	16.84%	0.73	4.33	تعطي فترة السداد الفرصة المعقولة لمشروعي ليقف على قدميه	8.
مرتفعة جدا	85.37%	19.40%	0.83	4.27	يتم إعادة جدولة القرض مع المؤسسة في حال التعثر في عملية السداد.	5.
مرتفعة	81.63%	27.38%	1.12	4.08	اخترت المؤسسة التي أريد الاقتراض منها بعد أن سألت أكثر من مؤسسة اقراض بناء على قيمة القسط الشهري المناسب لي.	6.
مرتفعة	80.65%	22.82%	0.92	4.03	في حال تأخري عن سداد قسط شهري، تقوم المؤسسة بوضع غرامات تأخير.	4.
مرتفعة	73.66%	26.48%	0.98	3.68	ارى ان الاجراءات التي تتبعها المؤسسة في حال	3.

الدرجة	النسبة المئوية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	التسلسل
					تأخري عن سداد الدفعة المستحقة مناسبة ومعقولة.	
مرتفعة	73.50%	26.80%	0.98	3.67	أشعر أن القسط الشهري للقرض مناسب مع الدخل الشهري للمشروع	2.
مرتفعة	68.94%	39.06%	1.35	3.45	أرغب في سداد مبلغ القرض في وقت قصير لتقليل نسبة الفائدة الشهرية	1.
مرتفعة	80.72%	22.83%	0.92	4.04	الدرجة الكلية	

يشير الجدول اعلاه بأن الدرجة الكلية لفقرات مجال فترة السداد وقيمة القسط الشهري تظهر ارتفاع اتجاهات المبحوثين حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.04) والانحراف المعياري الكلي (0.92) ومعامل اختلاف معياري بنسبة (22.83 %)، ورتبت الفقرات تنازليا حيث جاءت اعلى الفقرات فقرة (تعرفتُ قبل الاقتراض على معنى وأهمية فترة السداد) بمتوسط حسابي (4.45) وانحراف معياري (0.69) ومعامل اختلاف معياري بنسبة (15.52 %)، كما كانت أدنى فقرة (أرغب في سداد مبلغ القرض في وقت قصير لتقليل نسبة الفائدة الشهرية) بمتوسط حسابي (3.45) وانحراف معياري (1.35) ومعامل اختلاف معياري بنسبة (39.06 %).

كما يتبين من الجدول اعلاه ان الفقرات التي حصلت على درجة مرتفعة جدا هي الفقرات (تعرفتُ قبل الاقتراض على معنى وأهمية فترة السداد. تساهم فترة السداد في استفادتي من القرض الذي أحصل عليه، تعطي فترة السداد الفرصة المعقولة لمشروعي ليقف على قدميه، يتم اعادة جدولة القرض مع المؤسسة في حال التعثر في عملية السداد.) وهذا يدل على ان مؤسسات التمويل بالرغم من أنها تستخدم مجموعة من العوامل في عين الاعتبار عند اتخاذ قرار منح الائتمان

للعلماء، إلا أنها تختلف جوهرياً فيما بينها من حيث استخدامها لتلك العوامل، فقد جاء الاختلاف واضحاً في مجموعة العوامل المتعلقة بمقدرة العميل على السداد.

أما الفقرات التي حصلت على درجة مرتفعة فهي الفقرات (اخترت المؤسسة التي أريد الاقتراض منها بعد أن سألت أكثر من مؤسسة اقراض بناء على قيمة القسط الشهري المناسب لي، في حال تأخري عن سداد قسط شهري، تقوم المؤسسة بوضع غرامات تأخير، أرى ان الاجراءات التي تتبعها المؤسسة في حال تأخري عن سداد الدفعة المستحقة مناسبة ومعقولة.. أشعر أن القسط الشهري للقرض مناسب مع الدخل الشهري للمشروع، أرغب في سداد مبلغ القرض في وقت قصير لتقليل نسبة الفائدة الشهرية) وهذا يشير إلى ان مؤسسات التمويل تتفق فيما بينها حول درجة استخدامها لمجموعة العوامل المتعلقة بشخصية العميل وقدرته على السداد، وكذلك مجموعة العوامل المتعلقة برأس مال العميل وقدرته على توليد أرباح، ومجموعة العوامل المتعلقة بالظروف الاقتصادية والسياسية العامة السائدة.

جدول (4.3) : يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال توفر التمويل

وحجمه مرتبة ترتيباً تنازلياً

الدرجة	النسبة المئوية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	التسلسل
مرتفعة	83.09%	20.63%	0.86	4.15	قدمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة التمويل الكافي لمشروعي بناء على الضمان الشخصي الذي قدمته	5.
مرتفعة	82.76%	26.24%	1.09	4.14	القرض الذي حصلت عليه أثر إيجابياً على مشروعي مما دفعني للتفكير في الحصول على قرض آخر لتطوير مشروعي.	1.
مرتفعة	76.42%	26.95%	1.03	3.82	تقدم مؤسسات التمويل القرض بقيمة كافية مما لا يجبر صاحب المشروع على تغيير مشروعه	4.

الدرجة	النسبة النوعية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	التسلسل
					لنقص التمويل.	
مرتفعة	71.22%	36.06%	1.28	3.56	عند حاجة مشروع لقرض اكبر كان هناك مؤسسة تمويل جاهزة لتقديم القرض.	3.
متوسطة	65.53%	41.12%	1.35	3.28	لدي الفرص والامكانية للحصول على قرض آخر لتطوير مشروع بفائدة اقل.	6.
متوسطة	62.44%	47.27%	1.48	3.12	تقدم المؤسسة مبلغ القرض المطلوب من قبلي بالضبط وليس حسب تقديرها للمبلغ المطلوب للمشروع فعليا	2.
مرتفعة	73.58%	32.07%	1.18	3.68	الدرجة الكلية	

يشير الجدول اعلاه بأن الدرجة الكلية لفقرات مجال توفر التمويل وحجمه تظهر ارتفاع اتجاهات

المبحوثين حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.68) والانحراف المعياري الكلي (1.18)

ومعامل اختلاف معياري بنسبة (32.07 %)، ورتبت الفقرات تنازليا حيث جاءت اعلى الفقرات

فقرة (قدمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة التمويل الكافي لمشروع بناء على

الضمان الشخصي الذي قدمته) بمتوسط حسابي (4.15) وانحراف معياري (0.86) ومعامل

اختلاف معياري بنسبة (20.63 %)، كما كانت أدنى فقرة (تقدم المؤسسة مبلغ القرض

المطلوب من قبلي بالضبط وليس حسب تقديرها للمبلغ المطلوب للمشروع فعليا) بمتوسط

حسابي (3.12) وانحراف معياري (1.48) ومعامل اختلاف معياري بنسبة (47.27%).

وقد تبين ان الفقرات التي حصلت على درجة مرتفعة هي الفقرات (قدمت برامج التمويل الداعمة

للمشاريع الصغيرة التمويل الكافي لمشروع بناء على الضمان الشخصي الذي قدمته، القرض

الذي حصلت عليه أثر إيجابيا على مشروع مما دفعني للتفكير في الحصول على قرض آخر

لتطوير مشروع، تقدم مؤسسات التمويل القرض بقيمة كافية مما لا يجبر صاحب المشروع

على تغيير مشروعه لنقص التمويل. عند حاجة مشروعى لقرض اكبر كان هناك مؤسسة تمويل جاهزة لتقديم القرض) وهذا يدل على ان العوامل المتعلقة بالضمانات المقدمة للمصرف من قبل العميل، والعوامل الخاصة بالمصرف (درجة سيولة المصرف)، والعوامل الخاصة بموضوع الائتمان. يؤثر على درجة منح التسهيلات الائتمانية للعميل من قبل مؤسسات التمويل.

كما يشير الباحث إلى ان هناك مجموعة من المشكلات التي تواجه حجم التمويل في المؤسسات التمويلية للمشاريع الصغيرة افتقاد المشروعات الصغيرة إلى الخصائص التي تؤهلها للوصول إلى الموارد المالية المتاحة للمنشآت الكبيرة بالإضافة إلى انخفاض رأس المال المتاح للمشروعات الصغيرة في بداية حياتها، كعدم دراية المستثمرين بمصادر التمكين المتاحة أمامهم هذا بالإضافة إلى عدم درايتهم باحتياجاتهم الحقيقية من الاموال كالخلط غير المناسب بين القروض قصيرة وطويلة الاجل عند تمكين احتياجات مشروعاتهم.

جدول (4.4) : يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال تكامل نظام التمويل

مرتبة ترتيبا تنازليا

الدرجة	النسبة المئوية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	التسلسل
مرتفعة جدا	86.34%	22%	0.95	4.32	المؤسسة قدمت لي القرض مع شرح وتوضيح نظام التمويل الذي حصلت عليه.	3.
مرتفعة	71.87%	32.54%	1.17	3.59	المؤسسة التي اقترضت منها ساعدتني في التدريب المسبق قبل تنفيذ المشروع.	1.
متوسطة	70.41%	33.31%	1.17	3.52	المؤسسة التي اقترضت منها تقدم ندوات و/أو ورشات ملائمة لتمكيني من ادارة مشروعى بكفاءة وفاعلية.	2.
متوسطة	66.67%	36.07%	1.20	3.33	استفدت من التدريب الذي قدمته مؤسسة التمويل التي اقترضت منها في كيفية إقامة مشروعى قبل تنفيذه.	4.
مرتفعة	73.82%	30.44%	1.12	3.69	الدرجة الكلية	

يشير الجدول اعلاه بأن الدرجة الكلية لفقرات مجال تكامل نظام التمويل تظهر ارتفاع اتجاهات الباحثين حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.69) والانحراف المعياري الكلي (1.12) ومعامل اختلاف معياري بنسبة (30.44 %)، ورتبت الفقرات تنازلياً حيث جاءت أعلى الفقرات فقرة (المؤسسة قدمت لي القرض مع شرح وتوضيح نظام التمويل الذي حصلت عليه) بمتوسط حسابي (4.32) وانحراف معياري (0.95) ومعامل اختلاف معياري بنسبة (22 %)، كما كانت أدنى فقرة (استفدتُ من التدريب الذي قدمته مؤسسة التمويل التي اقترضت منها في كيفية إقامة مشروع قبل تنفيذه) بمتوسط حسابي (3.33) وانحراف معياري (1.20) ومعامل اختلاف معياري بنسبة (36.07 %).

كما يتبين أن الفقرة (المؤسسة قدمت لي القرض مع شرح وتوضيح نظام التمويل الذي حصلت عليه) حصلت على متوسط مرتفع جداً بينما حصلت الفقرة (المؤسسة التي اقترضت منها ساعدتني في التدريب المسبق قبل تنفيذ المشروع) على درجة مرتفعة وحصلت الفقرات (المؤسسة التي اقترضت منها تقدم ندوات و/أو ورشات ملائمة لتمكيني من إدارة مشروع بكفاءة وفاعلية، استفدتُ من التدريب الذي قدمته مؤسسة التمويل التي اقترضت منها في كيفية إقامة مشروع قبل تنفيذه) على درجة متوسطة وهذا يشير إلى أن المقترضين يحاولون القيام بسداد القرض بشكل حفيف، وعدم ترك الأمر لمؤسسة الإقراض للمتابعة، كذلك يعرف العملاء بأنهم مسؤولون عن سداد قرض وأنهم قد حصلوا على حوافز السداد المقدمة من مؤسسة الإقراض مثل الحصول على قرض فردي مستقبلاً مرة أخرى، وكذلك حافز زيادة حجم القرض الذي يعتبر من الحوافز المفضلة لدى المقترضين، وتحفزهم على السداد على الوقت، لاستمرار الحصول على قروض جديدة.

كما يشير الباحث إلى ان وجود ضعف في تكامل نظام التمويل يجعل المشروعات الصغيرة تفتقر إلى التمكين الذاتي الكافي مما يجعلها تلجأ إلى مصادر تمكينية أخرى، فقد تلجأ إلى مصادر الحصول على التمكين من تاجر المواد الخام البسيطة الذي يمد المشروعات بالخامات الأولية والاسعار التي يفرضها عليه مقابل تأجيل السداد إلى ما بعد الإنتاج.

جدول (4.5) : يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال فترة السماح مرتبة

ترتيباً تنازلياً

الدرجة	النسبة المئوية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	التسلسل
مرتفعة جداً	86.67%	19.69%	0.85	4.33	اثرت فترة السماح علي ايجابياً ومكنتني من السداد بانتظام	1.
مرتفعة جداً	84.07%	23.91%	1.01	4.20	قبل الاقتراض تعرفت على فترات السماح المقدمة من أكثر من مؤسسة اقراض	6.
مرتفعة	83.58%	18.34%	0.77	4.18	ساهمت فترة السماح في منحي الوقت الكافي لتمكين مشروع.	3.
مرتفعة	82.28%	23.68%	0.97	4.11	ساهمت فترة السماح في اعطائي الوقت الكافي قبل تسديد القسط الاول من القرض.	7.
مرتفعة	79.51%	26.96%	1.07	3.98	فترة السماح كانت سببا مهما في اختياري للمؤسسة التي اقترضت منها	5.
مرتفعة	77.07%	28.44%	1.10	3.85	فترة السماح شجعتني على الإقتراض لإقامة مشروع صغير	4.
مرتفعة	71.54%	35.52%	1.27	3.58	كانت فترة السماح عامل أساسي عندي عند الإقدام على عملية الاقتراض.	2.
مرتفعة	80.67%	24.92%	1.01	4.03	الدرجة الكلية	

يشير الجدول اعلاه بأن الدرجة الكلية لفقرات مجال فترة السماح تظهر ارتفاع اتجاهات

المبحوثين حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.03) والانحراف المعياري الكلي (1.01)

ومعامل اختلاف معياري بنسبة (24.92%)، ورتبت الفقرات تنازلياً حيث جاءت أعلى الفقرات
فقرة (اثرت فترة السماح علي ايجابياً ومكنتني من السداد بانتظام) بمتوسط حسابي (4.33)
وانحراف معياري (0.85) ومعامل اختلاف معياري بنسبة (19.69%)، كما كانت أدنى
فقرة (كانت فترة السماح عامل أساسي عندي عند الإقدام على عملية الاقتراض) بمتوسط حسابي
(3.58) وانحراف معياري (1.27) ومعامل اختلاف معياري بنسبة (35.52%).

ولقد تبين ان الفقرات التي حصلت على درجة مرتفعة جداً هي الفقرات (اثرت فترة السماح علي
ايجابياً ومكنتني من السداد بانتظام، قبل الاقتراض تعرفت على فترات السماح المقدمة من أكثر
من مؤسسة اقراض) بينما حصلت الفقرات (ساهمت فترة السماح في منحي الوقت الكافي لتمكين
مشروعي، ساهمت فترة السماح في اعطائي الوقت الكافي قبل تسديد القسط الاول من القرض،
فترة السماح كانت سببا مهما في اختياري للمؤسسة التي اقترضت منها، فترة السماح شجعتني
على الاقتراض لإقامة مشروع صغير، كانت فترة السماح عامل أساسي عندي عند الإقدام على
عملية الاقتراض) وهذا يشير إلى انه لا شك أن تحديد فترة السماح المقدمة للعملاء كمهلة للدفع
يحدد بمقدار ومهارة المدير المالي وخبراته السابقة بما يجنبه المخاطر، إذ قد يحدد معدلات
مختلفة. للخصم النقدي تتفاوت فترات الائتمان كما يساعد العميل على بدء مشروعه دون الحاجة
إلى دفع دفعات أولية.

جدول (4.6) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات استمارة الدراسة

حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة مرتبة تنازلياً

الدرجة	النسبة المئوية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
مرتفعة	80.72%	22.83%	0.92	4.04	المجال الثاني (فترة السداد وقيمة القسط الشهري)
مرتفعة	80.67%	24.92%	1.01	4.03	المجال الخامس (فترة السماح)

مرتفعة	%78.64	%27.96	1.10	3.93	المجال الأول (الضمانات)
مرتفعة	%73.82	%30.44	1.12	3.69	المجال الرابع (تكامل نظام التمويل)
مرتفعة	%73.58	%32.07	1.18	3.68	المجال الثالث (توفر التمويل وحجمه)
مرتفعة	%77.49	%27.64	1.066	3.874	المجال الكلي

يتضح من نتائج الجدول السابق رقم (6.5) أن المجال الثاني (فترة السداد وقيمة القسط الشهري)

قد حاز على أعلى المتوسطات الحسابية وكان متوسطه الحسابي يساوي (4.04)، في حين

حصل المجال الثالث (توفر التمويل وحجمه) على أدنى المتوسطات الحسابية حيث كان المتوسط

الحسابي (3.68). أما درجة مقياس تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة

كانت مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.874).

جدول (4.7) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال استمرارية المشروع

(استدامة) مرتبة ترتيبا تنازليا

الدرجة	النسبة المئوية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	التسلسل
مرتفعة	%82.60	%19.30	0.80	4.13	ساهمت مؤسسات التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على تحقيق الضمان لاستدامة مشروعها واستمراره في العمل.	3.
مرتفعة	%82.44	%18.74	0.77	4.12	ساهمت مؤسسات التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة انتاج مشروعها.	1.
مرتفعة	%78.05	%28.04	1.09	3.90	ساهمت مؤسسات التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة قدرات مشروعها الإداري والوظيفية	4.
مرتفعة	%72.85	%28.51	1.04	3.64	ساهمت مؤسسات التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في تطوير الخدمات التي يقدمها مشروعها من قبل موظفي المشروع للزبائن	5.
مرتفعة	%72.68	%28.39	1.03	3.63	تقوم مؤسسات التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة	2.

الدرجة	النسبة المئوية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	التسلسل
					على توفير خدمات تزيد من ولاء زبائني	
مرتفعة	77.72%	24.36%	0.95	3.89	الدرجة الكلية	

يشير الجدول اعلاه بأن الدرجة الكلية لفقرات مجال استمرارية المشروع (استدامة) تظهر ارتفاع اتجاهات المبحوثين حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.89) والانحراف المعياري الكلي (0.95) ومعامل اختلاف معياري بنسبة (24.36%)، ورتبت الفقرات تنازليا حيث جاءت اعلى الفقرات فقرة (ساهمت مؤسسات التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة انتاج مشروع) بمتوسط حسابي (4.12) وانحراف معياري (0.77) ومعامل اختلاف معياري بنسبة (18.74%)، كما كانت أدنى فقرة (ساهمت مؤسسات التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في تطوير الخدمات التي يقدمها مشروع من قبل موظفي المشروع للزبائن) بمتوسط حسابي (3.64) وانحراف معياري (1.04) ومعامل اختلاف معياري بنسبة (28.51%).

لقد تبين من خلال الجدول السابق ان الفقرات حصلت على درجة مرتفعة وهي (ساهمت مؤسسات التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على تحقيق الضمان لاستدامة مشروع واستمراره في العمل..، ساهمت مؤسسات التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة انتاج مشروع..، ساهمت مؤسسات التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة قدرات مشروع الادارية والوظيفية، ساهمت مؤسسات التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في تطوير الخدمات التي يقدمها مشروع من قبل موظفي المشروع للزبائن، تقوم مؤسسات التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على توفير خدمات تزيد من ولاء زبائني) وهذا يشير إلى ان استدامة المشروع وملائمته للاحتياج

(الاحتياج الحقيقي، التنافس، الجودة والتنوعية ، الأثر الإيجابي على البيئة المحيطة، أثره الإيجابي على المستفيدين،) يؤثر بشكل مرتفع على نجاح المشروع.

جدول (4.8) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال أرباح المشروع ونمو

راس مال المشروع مرتبة ترتيبا تنازليا

الدرجة	النسبة المئوية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	التسلسل
مرتفعة	82.28%	21.99%	0.90	4.11	مكنتني مؤسسات التمويل على زيادة الحصة السوقية لمشروعي .	2.
مرتفعة	82.11%	20.11%	0.83	4.11	ساعدت مؤسسات التمويل الداعمة في زيادة القدرة التنافسية لمشروعي مع مشاريع منافسة أخرى.	1.
مرتفعة	75.61%	29.55%	1.12	3.78	ساعدت مؤسسات التمويل الداعمة لمشروعي في استقطاب وجذب زبائن جدد.	3.
مرتفعة	72.68%	34.65%	1.26	3.63	ساهمت مؤسسات التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة قدرة مشروعي للاستجابة السريعة لمتغيرات سوق العمل	5.
مرتفعة	70.41%	35.42%	1.25	3.52	ساهمت مؤسسات التمويل في تحقيق ارباح لمشروعي من خلال التنوع في خدمات مشروعي.	4.
مرتفعة	76.62%	27.95%	1.07	3.83	الدرجة الكلية	

يشير الجدول اعلاه بأن الدرجة الكلية لفقرات مجال أرباح المشروع ونمو راس مال المشروع

تظهر ارتفاع اتجاهات المبحوثين حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.83) والانحراف

المعياري الكلي (1.07) ومعامل اختلاف معياري بنسبة (27.95 %)، ورتبت الفقرات تنازليا

حيث جاءت اعلى الفقرات فقرة (ساعدت مؤسسات التمويل الداعمة في زيادة القدرة التنافسية

لمشروعي مع مشاريع منافسة أخرى.) بمتوسط حسابي (4.11) وانحراف معياري (0.83)

ومعامل اختلاف معياري بنسبة (20.11 %)، كما كانت أدنى فقرة(ساهمت مؤسسات التمويل

في تحقيق ارباح لمشروعي من خلال التنوع في خدمات مشروعي) بمتوسط حسابي (3.52)

وانحراف معياري(1.25) ومعامل اختلاف معياري بنسبة (35.42 %)..

ولقد تبين من الجدول اعلاه ان جميع الفقرات حصلت على درجة مرتفعة وهذا يشير إلى انه من مميزات المشاريع الصغيرة انها لا تحتاج الى رأس مال كبير، وسهلة التأسيس، يحتاج الفرد المقبل في عالم الاعمال ان يضع خطة مدروسة لمشروعه، فالأقبال على تأسيس مشروع من غير دراسة مسبقة سيفشل بالتأكيد، لتأسيس مشروع ناجح يجب دراسة السوق ودراسة المنافسين أيضا.

جدول (4.9) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال زيادة عدد وإنتاجية

العاملين في المشروع مرتبة ترتيبا تنازليا

الدرجة	النسبة المئوية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	التسلسل
مرتفعة	79.02%	28.33%	1.12	3.95	ساهمت مؤسسات التمويل الداعمة لمشروعي على تعزيز بناء قدراتي المهنية كصاحب مشروع	2
مرتفعة	77.07%	30.13%	1.16	3.85	عززت مؤسسة التمويل التي افترضت منها قدرات الافراد المنتجين في مشروعي.	3
متوسطة	63.25%	40.85%	1.29	3.16	زاد عدد العاملين بمشروعي بسبب مساهمة مؤسسات التمويل في استقطاب الموظفين المؤهلين.	4
متوسطة	62.60%	43.16%	1.35	3.13	هناك زيادة في الطلب على مزيد من الايدي العاملة في مشروعي .	1
مرتفعة	70.49%	34.92%	1.23	3.52	الدرجة الكلية	

يشير الجدول اعلاه بأن الدرجة الكلية لفقرات مجال زيادة عدد وإنتاجية العاملين في المشروع

تظهر ارتفاع اتجاهات المبحوثين حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.52) والانحراف

المعياري الكلي (1.23) ومعامل اختلاف معياري بنسبة (34.92%)، ورتبت الفقرات تنازلياً حيث جاءت أعلى الفقرات فقرة (ساهمت مؤسسات التمويل الداعمة لمشروعي على تعزيز بناء قدراتي المهنية كصاحب مشروع) بمتوسط حسابي (3.95) وانحراف معياري (1.12) ومعامل اختلاف معياري بنسبة (28.33%)، كما كانت أدنى فقرة (هناك زيادة في الطلب على مزيد من الأيدي العاملة في مشروعي) بمتوسط حسابي (3.13) وانحراف معياري (1.35) ومعامل اختلاف معياري بنسبة (43.16%)

وهذا يشير إلى أن نقاط القوة مثل عدد العاملين في المشروع تعطي ميزة للمشروع أساسها مواردها وقدراتها تجعلها تحلق عالياً في سماء النجاح والازدهار في السوق، وهناك أمثلة كثيرة مثل عدد العاملين في المشروع تعزز مكانة المشروع في السوق، بالإضافة إلى امتلاك موارد عالية الجودة لا يملكها المنافسين، أيضاً وجود تسويق مميز للمشروع واحد من أهم نقاط القوة، القدرة على الإبداع والابتكار، وولاء المستهلكين.

جدول (4.10) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات استثمار الدراسة

حول تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية مرتبة تنازلياً

الدرجة	النسبة المئوية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
مرتفعة	77.72%	24.36%	0.95	3.89	المجال السادس (استمرارية المشروع) (استدامة))
مرتفعة	76.62%	27.95%	1.07	3.83	المجال السابع (أرباح المشروع ونمو راس مال المشروع)
مرتفعة	70.49%	34.92%	1.23	3.52	المجال الثامن (زيادة عدد وإنتاجية العاملين في المشروع)
مرتفعة	74.94%	29.08%	1.0833	3.7467	المجال الكلي

يتضح من نتائج الجدول السابق رقم (10.5) أن المجال السادس (استمرارية المشروع) (استدامة)) قد حاز على أعلى المتوسطات الحسابية وكان متوسطه الحسابي يساوي (3.89)، في حين حصل المجال الثامن (زيادة عدد وإنتاجية العاملين في المشروع) على أدنى المتوسطات الحسابية حيث كان المتوسط الحسابي (3.52). أما درجة مقياس تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية كانت مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.746).

2.4 ثانيا: الإجابة عن سؤال الدراسة الثاني والذي نصه:

هل تساهم سياسة الائتمان التي تمنح من قبل مؤسسات التمويل بشكل مرتفع في تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية؟

بما تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة كان مرتفعا وايضا تأثير الاقراض تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية كان مرتفعا كان لابد من الاجابة عن سؤال الدراسة الثاني من خلال استخراج المتوسط الحسابي العام لمقياس الدراسة والذي يقيس تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية

جدول (4.11) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات استثمار الدراسة حول

تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات

الشمالية مرتبة تنازليا

الدرجة	النسبة المئوية	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
مرتفعة	80.72%	22.83%	0.92	4.04	المجال الثاني (فترة السداد وقيمة القسط الشهري)
مرتفعة	80.67%	24.92%	1.01	4.03	المجال الخامس (فترة السماح)
مرتفعة	78.64%	27.96%	1.10	3.93	المجال الأول (الضمانات)
مرتفعة	77.72%	24.36%	0.95	3.89	المجال السادس (استمرارية المشروع (استدامة))
مرتفعة	76.62%	27.95%	1.07	3.83	المجال السابع (أرباح المشروع ونمو راس مال المشروع)
مرتفعة	73.82%	30.44%	1.12	3.69	المجال الرابع (تكامل نظام التمويل)
مرتفعة	73.58%	32.07%	1.18	3.68	المجال الثالث (توفر التمويل وحجمه)
مرتفعة	70.49%	34.92%	1.23	3.52	المجال الثامن (زيادة عدد وإنتاجية العاملين في المشروع)
مرتفعة	75.15%	29.62%	1.11	3.76	المجال الكلي

يتضح من نتائج الجدول السابق رقم (21) أن المجال الثاني (فترة السداد وقيمة القسط الشهري)

قد حاز على أعلى المتوسطات الحسابية وكان متوسطه الحسابي يساوي (4.04)، في حين

حصل المجال الثامن (زيادة عدد وإنتاجية العاملين في المشروع) على أدنى المتوسطات

الحسابية حيث كان المتوسط الحسابي (3.52). أما درجة المجال الكلي كانت مرتفعة حيث بلغ

المتوسط الحسابي (3.76). وهذا ما يجيب عن سؤال الدراسة الثاني.

ويفسر الباحث هذه النتيجة إلى انه عند البدء بعملية التخطيط الاستراتيجي لمؤسسات

التمويل المتخصصة ووضع الخطة السنوية يكون الجزء الاكبر منها هو التركيز على

السياسة الائتمانية بحيث تتناسب مع الوضع الحالي للاقتصاد وانه يجب ان تتناسب مع

سياسة البنك المركزي او ما يمثلها في فلسطين (سلطة النقد) حيث انها سياسة توسعية

تهدف الى تنمية المشاريع واستدامتها التي بدورها تنعكس على تنمية المجتمع وتحقيق العدالة

التوزيعية لكل القطاعات .ومن هنا نلاحظ بان السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة في المحافظات الشمالية هي سياسة مبنية على اسس تحفيزية ومشجعة لعملية الاقتراض والسبب الرئيسي لذلك هو ان نواة الاقتصاد الفلسطيني قائم على المشاريع الصغيرة كما يفسر الباحث هذه النتيجة إلى أن المؤسسة تقوم بدراسة حالة المقترض او طلب المقترض وتحديد قيمة القرض بناء على عدة معايير ومنها ان يكون يتناسب القسط الشهري مع الدخل الشهري من المشروع ليتمكن المقترض من سداد الدفعات المستحقة بوقتها وبقيمتها .

وفي حال تأخره عن سداد القسط الشهري تتبع إجراءات مناسبة ومعقولة منها الغرامات او حال تعثره تلجا الى اعادة جدولة القرض للمقترض.

2.4 النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة

1.2.5 الفرضية الرئيسية

لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) للسياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة

لبحث السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة المؤثرة على تنمية المشاريع الصغيرة من وجهة نظر اصحاب المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية استخدم الباحث اختبار multiple Regression Analysis وتم حساب معادلة خط الانحدار المتعدد من خلاله ومعامل ارتباط بيرسون وهذا يتضح في الجدول (12.4).

جدول (أ.4.12) يبين اختبار multiple Regression Analysis ومعادلة خط الانحدار المتعدد ومعامل ارتباط بيرسون لتأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة

الفرضية	قيمة بيتا β	قيمة اختبار T- TEST	مستوى الدلالة
الضمانات	0.21	4.71	**0.00
فترة السداد وقيمة القسط الشهري	0.15	2.24	**0.03
توفر التمويل وحجمه	0.39	8.82	**0.00
تكامل نظام التمويل	0.07	2.39	**0.02
فترة السماح	0.07	1.52	0.13

*دالة احصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$)

جدول (ب.4.12) يبين اختبار multiple Regression Analysis ومعادلة خط الانحدار المتعدد ومعامل ارتباط بيرسون لتأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة.

درجة التأثير	معامل ارتباط بيرسون	درجة اختبار F	معامل التحديد	مستوى الدلالة
تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة	0.65	52.84	0.42	**0.00

معادلة خط الانحدار المتعدد كمايلي

$$Y = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + e$$

حيث ان

$$Y = \text{تنمية المشاريع الصغيرة}$$

$$X_1 = \text{الضمانات}$$

$$X_2 = \text{فترة السداد وقيمة القسط الشهري}$$

$$X_3 = \text{توفر التمويل وحجمه}$$

$$X_4 = \text{تكامل نظام التمويل}$$

$$X_5 = \text{فترة السماح}$$

قيم $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$ معاملات بيتا التي تبين نوع العلاقة بين المتغير التابع والمستقل.

يتضح من خلال الجدول السابق أن هناك اثرا ذو دلالة احصائية حيث تبين أن مستوى الدلالة اقل من 0.05 وبذلك ترفض الفرضية العدمية ونقبل بالفرض البديل على أنه يوجد تأثير للسياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة وان هناك علاقة فوق متوسطة القوة تتبين من خلال نتائج معامل ارتباط بيرسون كما أن قيمة بيتا تبين أن العلاقة طردية فكلما زادت السياسة الائتمانية مرونة زادت تنمية المشاريع الصغيرة، كما وقد جاء معامل التحديد (R^2) ليشير الى معامل مقداره (0.42) وهذا يعني أن 42% من التباين الحاصل في تنمية المشاريع الصغيرة، هو تباين مفسر من قبل السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة اما ما تبقى من هذه النسبة والبالغ 58% فهو تباين تفسره عوامل اخرى عشوائية لم تدخل نموذج الانحدار.

ويفسر الباحث هذه النتيجة إلى ان بالرغم من أن الدور الاقتصادي الذي تقوم به مؤسسات الإقراض المتخصصة في فلسطين لا يزال صغيرا نسبيا، مقارنة بالدور الذي يلعبه القطاع المالي الرسمي (المصارف ومؤسسات القطاع المالي الأخرى)، إلا أن هذا الدور أخذ بالتزايد من سنة لأخرى، وهو مرشح للاستمرار في النمو خلال السنوات القادمة في ظل تنامي فجوة التمويل لقطاع الأفراد ومنشآت الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر والذي هو مركز اهتمام واستهداف من

قبل هذه المؤسسات. كما أن هذه المؤسسات تتحمل قدرا من المسؤولية الاجتماعية وإن لا زال في نطاق محدود، فقد يصعب على أطراف القطاع المالي الأخرى تحملها بنفس الكيفية والمنهجية.

وانبثق عن هذه الفرضية خمسة فرضيات فرعية وفيما يلي فحص كل منها:

1.1.2.4 الفرضية الأولى:

لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) للضمانات على تنمية المشاريع الصغيرة .

لبحث السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة المؤثرة على تنمية المشاريع الصغيرة من وجهة نظر اصحاب المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية استخدم الباحث اختبار linear Regression Analysis وتم حساب معادلة خط الانحدار من خلاله ومعامل ارتباط بيرسون وهذا يتضح في الجدول رقم (13.4).

جدول (4.13) يبين اختبار Linear Regression Analysis ومعادلة خط الانحدار ومعامل

ارتباط بيرسون لتأثير الضمانات على تنمية المشاريع الصغيرة

الفرضية	معامل ارتباط بيرسون R	قيمة ف F	قيمة بيتا β	قيمة R^2	مستوى الدلالة α
تأثير الضمانات على تنمية المشاريع الصغيرة	0.47	104.06	2.01	0.22	*0.0

*دالة احصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$)

يتضح من خلال الجدول السابق أن هناك اثرا ذو دلالة احصائية حيث تبين أن مستوى الدلالة اقل من 0.05 وبذلك ترفض الفرضية العدمية ونقبل بالفرض البديل على انه يوجد تأثير

للضمانات على تنمية المشاريع الصغيرة وان هناك علاقة تقريبا متوسطة القوة تتبين من خلال نتائج معامل ارتباط بيرسون كما أن قيمة بيتا تبين أن العلاقة طردية فكلما زادت الضمانات زاد تنمية المشاريع الصغيرة، كما وقد جاء معامل التحديد (R^2) ليشير الى معامل مقداره (0.22) وهذا يعني أن 22% من التباين الحاصل في تنمية المشاريع الصغيرة، هو تباين مفسر من قبل الضمانات اما ما تبقى من هذه النسبة والبالغ 78% فهو تباين تفسره عوامل اخرى عشوائية لم تدخل نموذج الانحدار.

ويفسر الباحث هذه النتيجة إلى ان المؤسسات المتخصصة تقوم بتقدير وتقييم وتوثيق الضمانات المقدمة لها بدرجة عالية عند منح التسهيلات الائتمانية للمشاريع . ومن جهة اخرى تقوم المؤسسات بتطوير المشروع كنوع من الضمان لها لان طبيعة الضمانات المقدمة لها هي ضمانات ليست قوية جدا فتلجا الى ان تكون سياستها محفزة للمقترضين الذي بدوره ينعكس على تنمية وزيادة المشاريع الصغيرة.

2.1.2.4 الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة

الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لفترة السداد وقيمة القسط الشهري على تنمية المشاريع الصغيرة .
لبحث السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة المؤثرة على تنمية المشاريع الصغيرة من وجهة نظر اصحاب المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية استخدم الباحث اختبار Linear Regression Analysis وتم حساب معادلة خط الانحدار من خلاله ومعامل ارتباط بيرسون وهذا يتضح في الجدول (14.4)

جدول (4.14) يبين اختبار Linear Regression Analysis ومعادلة خط الانحدار ومعامل ارتباط

بيرسون لتأثير فترة السداد وقيمة القسط الشهري على تنمية المشاريع الصغيرة .

الفرضية	معامل ارتباط بيرسون R	قيمة ف F	قيمة بيتا β	قيمة R^2	مستوى الدلالة α
لتأثير فترة السداد وقيمة القسط الشهري على تنمية المشاريع الصغيرة	0.42	77.85	1.37	0.18	0.0*

*دالة احصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$)

يتضح من خلال الجدول السابق أن هناك اثرا ذو دلالة احصائية حيث تبين أن مستوى الدلالة اقل من 0.05 وبذلك ترفض الفرضية العدمية ونقبل بالفرض البديل على انه يوجد تأثير لفترة السداد وقيمة القسط الشهري على تنمية المشاريع الصغيرة وان هناك علاقة تقريبا متوسطة القوة نتبين من خلال نتائج معامل ارتباط بيرسون كما أن قيمة بيتا تبين أن العلاقة طردية فكلما زادت فترة السداد وقيمة القسط الشهري تحسنا زاد تنمية المشاريع الصغيرة، كما وقد جاء معامل التحديد (R^2) ليشير الى معامل مقداره (0.18) وهذا يعني أن 18% من التباين الحاصل في تنمية المشاريع الصغيرة، هو تباين مفسر من قبل فترة السداد وقيمة القسط الشهري اما ما تبقى من هذه النسبة والبالغ 82% فهو تباين تفسره عوامل اخرى عشوائية لم تدخل نموذج الانحدار. ويعزو الباحث ذلك إلى وجود اسباب ادت إلى انخفاض نسبة تأثير السداد وبالأخص ان الشعب الفلسطيني تمر عليه العديد من العوائق مثل الاحتلال الصهيوني الذي يقف حائلا دون قدرة المواطنين على الاستمرار بمشاريعهم بالإضافة إلى أن اندلاع الانتفاضة تسببت في خلق مشاكل لمؤسسات الإقراض تمثلت في التأخر في السداد بسبب مشاكل التدفق للمشاريع وكذلك بسبب

صعوبة الأحداث. و عدد كبير من المقترضين لا يستطيعون الوصول إلى البنك لسداد دفعاتهم.و العديد من المشاكل الاجتماعية أدت إلى نشوء مشاكل السداد.

3.1.2.4 الفرضية الثالثة:

لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لتوفر التمويل وحجمه على تنمية المشاريع الصغيرة .

لبحث السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة المؤثرة على تنمية المشاريع الصغيرة من وجهة نظر اصحاب المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية استخدم الباحث اختبار Linear Regression Analysis وتم حساب معادلة خط الانحدار من خلاله ومعامل ارتباط بيرسون وهذا يتضح في الجدول (15.4)

جدول (4.15) يبين اختبار Linear Regression Analysis ومعادلة خط الانحدار ومعامل

ارتباط بيرسون لتأثير توفر التمويل وحجمه على تنمية المشاريع الصغيرة

الفرضية	معامل ارتباط بيرسون R	قيمة ف F	قيمة بيتا β	قيمة R^2	مستوى الدلالة α
تأثير توفر التمويل وحجمه على تنمية المشاريع الصغيرة	0.55	163.03	1.74	0.31	*0.0

*دالة احصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$)

يتضح من خلال الجدول السابق أن هناك اثرا ذو دلالة احصائية حيث تبين أن مستوى الدلالة اقل من 0.05 وبذلك ترفض الفرضية العدمية ونقبل بالفرض البديل على انه يوجد تأثير لتوفر التمويل وحجمه على تنمية المشاريع الصغيرة وان هناك علاقة فوق متوسطة القوة تتبين من خلال نتائج معامل ارتباط بيرسون كما أن قيمة بيتا تبين أن العلاقة طردية فكلما زادت توفر التمويل وحجمه تحسنا زاد تنمية المشاريع الصغيرة، كما وقد جاء معامل التحديد (R^2) ليشير

الى معامل مقداره (0.31) وهذا يعني أن 31% من التباين الحاصل في تنمية المشاريع الصغيرة، هو تباين مفسر من قبل توفر التمويل وحجمه اما ما تبقى من هذه النسبة والبالغ 69% فهو تباين تفسره عوامل اخرى عشوائية لم تدخل نموذج الانحدار.

ويفسر الباحث هذه النتيجة إلى ان عدم كفاية رؤوس الأموال لتوفير المعدات اللازمة ومستلزمات التشغيل بصفة دوريه للمشروع ، حيث تواجه المشاريع مشاكل تمويلية كبيرة في بداية إنشائها، فإنها تعتمد على الإمكانيات ذاتية لمؤسسي المشروع ، بالإضافة إلى اعتمادها البسيط على مؤسسات تمويلية وبالأخص المصرفية منها والتي غالبا ما تحجم عن تمويل المشاريع الصغيرة أو تفرض شروطا قاسية لما تتوقعه من ارتفاع درجة المخاطرة.

4.1.2.4 الفرضية الرابعة:

لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لتكامل نظام التمويل على تنمية المشاريع الصغيرة .

Linear Regression Analysis وتم حساب معادلة خط الانحدار من خلاله ومعامل ارتباط بيرسون وهذا يتضح في الجدول (16.4)

جدول (4.16) يبين اختبار Linear Regression Analysis ومعادلة خط الانحدار ومعامل

ارتباط بيرسون لتأثير تكامل نظام التمويل على تنمية المشاريع الصغيرة .

مستوى الدلالة α	قيمة R^2	قيمة بيتا β	قيمة ف F	معامل ارتباط بيرسون R	الفرضية
0.0*	0.10	2.96	38.81	0.31	تأثير تكامل نظام التمويل على تنمية المشاريع الصغيرة

*دالة احصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$)

يتضح من خلال الجدول السابق أن هناك اثرا ذو دلالة احصائية حيث تبين أن مستوى الدلالة اقل من 0.05 وبذلك ترفض الفرضية العدمية ونقبل بالفرض البديل على انه يوجد تأثير لتكامل نظام التمويل على تنمية المشاريع الصغيرة وان هناك علاقة ضعيفة القوة تقريبا كما تتبين من خلال نتائج معامل ارتباط بيرسون كما أن قيمة بيتا تبين أن العلاقة طردية فكلما زادت تكامل نظام التمويل زاد تنمية المشاريع الصغيرة، كما وقد جاء معامل التحديد (R^2) ليشير الى معامل مقداره (0.10) وهذا يعني أن 10% من التباين الحاصل في تنمية المشاريع الصغيرة، هو تباين مفسر من قبل تكامل نظام التمويل اما ما تبقى من هذه النسبة والبالغ 90% فهو تباين تفسره عوامل اخرى عشوائية لم تدخل نموذج الانحدار.

ويفسر الباحث هذه النتيجة إلى ان المشاريع تحتاج الى دراسة جدوى قبل الحصول على القرض من المؤسسة ولا شك بان المؤسسات المالية المتخصصة ضعيفة في تحليل واقع هذه المشاريع لعدة أسباب . كما انه لا يتوفر نظام موحد ينظم آليات عمل القطاع الإنتاجي الصغير وسياسات الإقراض والسياسات الضريبية والتشجيعية، كذلك سياسات التأهيل وخدمات الإرشاد للمقترضين والذي يعتبر امرا هاما في تكامل نظام التمويل.

5.1.2.4 الفرضية الخامسة:

لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لفترة السماح على تنمية المشاريع الصغيرة .

لبحث تأثير فترة السماح على تنمية المشاريع الصغيرة . استخدم الباحث اختبار Linear Regression Analysis وتم حساب معادلة خط الانحدار من خلاله ومعامل ارتباط بيرسون وهذا يتضح في الجدول (17.4)

جدول (4.17) يبين اختبار Linear Regression Analysis ومعادلة خط الانحدار ومعامل

ارتباط بيرسون لتأثير فترة السماح على تنمية المشاريع الصغيرة .

الفرضية	معامل ارتباط بيرسون R	قيمة ف F	قيمة بيتا β	قيمة R^2	مستوى الدلالة α
تأثير فترة السماح على تنمية المشاريع الصغيرة	0.29	34.12	2.49	0.09	*0.0

*دالة احصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$)

يتضح من خلال الجدول السابق أن هناك اثرا ذو دلالة احصائية حيث تبين أن مستوى الدلالة اقل من 0.05 وبذلك ترفض الفرضية العدمية ونقبل بالفرض البديل على انه يوجد تأثير لفترة السماح على تنمية المشاريع الصغيرة وان هناك علاقة ضعيفة القوة تقريبا كما نتبين من خلال نتائج معامل ارتباط بيرسون كما أن قيمة بيتا تبين أن العلاقة طردية فكلما زادت فترة السماح زاد تنمية المشاريع الصغيرة، كما وقد جاء معامل التحديد (R^2) ليشير الى معامل مقداره (0.09) وهذا يعني أن 9% من التباين الحاصل في تنمية المشاريع الصغيرة، هو تباين مفسر من قبل فترة السماح اما ما تبقى من هذه النسبة والبالغ 91% فهو تباين تفسره عوامل اخرى عشوائية لم تدخل نموذج الانحدار.

ويفسر الباحث هذه النتيجة إلى ان المقترض عند تقدمه بطلب قرض لمشروعه لا يدرك اهمية فترة السماح لمشروعه. اذ ان فترة السماح في المؤسسات المالية المتخصصة في فلسطين تصل إلى شهرين فقط ويعود السبب الرئيس لذلك ان سياسة المؤسسة ووضعها الحالي بما يخص السيولة النقدية ليس كباقي الدول التي لديها قدرات تمويلية عالية لمؤسساتها المانحة للتمويل. فتحتاج الى سداد سريع للقرض المقدم للمقترض .

كما يفسر الباحث ضعف التأثير لمجموعة من المتغيرات المستقلة على تنمية المشاريع الصغيرة بالتفسيرات الآتية

أ- ان المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي أحد الحلول للبطالة الناتجة عن الخصخصة اذا ما تم استخدام تسديد جزء من عوائدها لتمكين العمالة.

ب- ان التركيز الحاصل على المدن في توزيع الموارد في الاراضي الفلسطينية يؤدي الى تركيز البنية التحتية في هذه المدن مما يؤدي الى خلل في توزيع المشروعات الانتاجية . ويعالج الخلل الناجم عن النمو غير المتوازن والخلل في توزيع الموارد المالية وقت الطفرة وهذه احد الأسباب التي تؤثر في تنمية المشاريع الصغيرة.

ت- هناك العديد من العوائق والمشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة في فلسطين والتي لا تقف عند حدود السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل في فلسطين مثل العوائق الاسرائيلية التي تحدد من الاستيراد للمواد الخام وتصدير المنتجات والاعلاقات الاسرائيلية التي تحدد من الاستيراد للمواد الخام وتصدير المنتجات والاعلاقات الاسرائيلية بين الضفة الغربية وقطاع غزة ونقص الخبرات الادارية التي تدير المشروع .

3.5 النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة المتعلقة بالمتغيرات الضابطة

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير الجنس

جدول (4.18) نتائج اختبار Independent Samples T-Test حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير الجنس

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
المجال الكلي	ذكر	210	3.90	0.40	2.02	0.04 **
	انثى	159	3.80	0.49		

** دال احصائيا عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$)

بالاستناد إلى اختبار Independent Samples T- Test تبين أن قيمة مستوى الدلالة أصغر من 0.05، وهي بذلك دالة إحصائيا على المجال الكلي، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$) في متوسطات استجابات أفراد عينة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير الجنس ونقبل بالفرض البديل وتكون الفروق جوهرية ولصالح الذكور على الاناث.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى ان الذكور اكثر اقتراضا من الاناث لغاية اقامة مشاريع صغيرة لذلك كانت الفروق لصالحهم.

الفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$) في متوسطات استجابات أفراد عينة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير العمر

جدول (4.19) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل

المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير العمر

المجال	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المجال الكلي	اقل من 30 سنة	144	3.89	0.38
	30-اقل من 40 سنة	141	3.85	0.46
	40-اقل من 50 سنة	66	3.85	0.45
	50-60 سنة	18	3.70	0.61
	المجموع	369	3.86	0.44

جدول (4.20) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of

Variance), حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع

الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير العمر

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المجال الكلي	بين المجموعات	0.57	3	0.19	0.98	0.40
	داخل المجموعات	70.90	365	0.19		
	المجموع	71.47	368			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة مستوى الدلالة اكبر من 0.05، على المجال

الكلي وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية على هذا المجال القائلة

بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات

استجابات أفراد عينة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية

المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير العمر .

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$)

في متوسطات استجابات أفراد عينة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة

على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير المؤهل العلمي

جدول (4.21) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات

التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير

المؤهل العلمي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المؤهل العلمي	المجال
0.44	3.85	168	دبلوم	المجال الكلي
0.45	3.81	165	بكالوريوس	
0.32	4.10	33	ماجستير	
0	4.09	3	دكتوراه	
0.44	3.86	369	المجموع	

جدول (4.22) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of

Variance)، حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية

المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير المؤهل العلمي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المجال الكلي	بين المجموعات	2.39	3	0.80	4.21	0.01 **
	داخل المجموعات	69.08	365	0.19		
	المجموع	71.47	368			

** دال احصائيا عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$)

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة مستوى الدلالة اصغر من 0.05، على

المجال الكلي وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية على هذا المجال

والقائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير المؤهل العلمي . ونقبل بالفرض البديل و سيتم استخدام اختبار LSD للمقارنات البعدية

جدول (4.23) يبين نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية تبعا لمتغير المؤهل العلمي على

المجال الكلي

المقارنة	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه
دبلوم		0.04	-24624.*	-0.24
بكالوريوس			-28425.*	-0.28
ماجستير				0.01
دكتوراه				

يظهر الجدول وجود فروق بين دبلوم وماجستير ولصالح ماجستير بكالوريوس وماجستير لصالح

ماجستير

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى انه كلما زادت درجة التعلم كلما كانت ادارة المشروع ناجحة اكثر لهذا كانت الفروق لصالح الماجستير .

الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$) في متوسطات استجابات أفراد عينة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير نوع المشروع

جدول (4.24) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير نوع المشروع

المجال	نوع المشروع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المجال الكلي	تجاري	135	3.92	0.38
	صناعي	57	3.95	0.35
	خدمي	69	3.74	0.43
	زراعي	105	3.83	0.51
	غير ذلك	3	2.65	0
	المجموع	369	3.86	0.44

جدول (4.25) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of

Variance), حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع

الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير نوع المشروع

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المجال الكلي	بين المجموعات	6.40	4	1.60	8.95	0.0**
	داخل المجموعات	65.07	364	0.18		
	المجموع	71.47	368			

** دال احصائيا عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$)

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة مستوى الدلالة اصغر من 0.05، على المجال الكلي وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية على هذا المجال والفاصلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة

على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير نوع المشروع . ونقبل بالفرض البديل و سيتم استخدام اختبار LSD للمقارنات البعدية

جدول (4.26) يبين نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية تبعا لمتغير نوع المشروع على

المجال الكلي

المقارنة	تجاري	صناعي	خدماتي	زراعي	غير ذلك
تجاري		0.03-	*0.17616	0.09	*1.27011
صناعي			*0.20764	0.13	*1.30159
خدماتي				0.08-	*1.09394
زراعي					*1.17644
غير ذلك					

يظهر الجدول وجود فروق بين تجاري وغير ذلك لصالح تجاري صناعي وغير ذلك لصالح

صناعي خدماتي وغير ذلك لصالح خدماتي زراعي وغير ذلك لصالح زراعي

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى ان جميع المشاريع الصغيرة المدرجة هي مشاريع قائمة واصحابها يعملون بها الا ان غير ذلك تعني مشروعا اقيم في المنزل وقد لا يكون ناجحا لذلك كانت النتيجة لصالح المشاريع الناجحة.

الفرضية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$) في متوسطات استجابات أفراد عينة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير المؤسسة التي اقترضت منها

جدول (4.27) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير المؤسسة التي اقترضت منها

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المؤسسة التي اقترضت منها	المجال
0.37	3.96	156	فاتن	المجال الكلي
0.36	3.70	48	اصالة	
0.33	3.93	60	فيتاس	
0.53	3.80	90	ريف	
0.60	3.31	15	غير ذلك	
0.44	3.86	369	المجموع	

جدول (4.28) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance)، حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير المؤسسة التي اقترضت منها

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المجال الكلي	بين المجموعات	7.78	4	1.94	11.11	0.0**
	داخل المجموعات	63.69	364	0.17		
	المجموع	71.47	368			

** دال احصائيا عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$)

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة مستوى الدلالة اصغر من 0.05، على المجال الكلي وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية على هذا المجال والقائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة

على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير المؤسسة التي اقترضت

منها . ونقبل بالفرض البديل و سيتم استخدام اختبار LSD للمقارنات البعدية

جدول (4.29) يبين نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية تبعا لمتغير المؤسسة التي اقترضت

منها على المجال الكلي

المقارنة	فاتن	اصالة	فيتاس	ريف	غير ذلك
فاتن		*0.25326	0.03	*0.15721	*0.64667
اصالة			*-0.22560-	0.10-	*0.39341
فيتاس				*0.39341	0.13
ريف					*0.61901
غير ذلك					

يظهر الجدول وجود فروق بين فاتن واصالة لصالح فاتن فاتن وريف لصالح فاتن فاتن وغير

ذلك لصالح فاتن واصالة وفيتاس لصالح فيتاس واصالة وغير ذلك لصالح اصالة فيتاس وريف

لصالح فيتاس ريف وغير ذلك لصالح ريف

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى ان راس مال مؤسسة فاتن للتمويل يعتبر الاعلى كما انهم

المؤسسة الاكثر اقبالا من قبل جمهور المقترضين بحسب الاحصائيات والبيانات المجموعة من

قبل المبحوثين.

الفرضية السادسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$) في متوسطات

استجابات أفراد عينة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية

المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير عدد العاملين في المشروع

جدول (4.30) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير عدد العاملين في المشروع

المجال	عدد العاملين في المشروع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المجال الكلي	اقل من 5 موظفين	270	3.81	0.43
	5-اقل من 10 موظفين	93	3.96	0.45
	10-اقل من 20 موظف	6	4.14	0.17
	المجموع	369	3.86	0.44

جدول (4.31) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance)

حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية

المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير عدد العاملين في المشروع

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المجال الكلي	بين المجموعات	2.11	2	1.06	5.58	0.0**
	داخل المجموعات	69.35	366	0.19		
	المجموع	71.47	368			

** دال احصائيا عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$)

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة مستوى الدلالة اصغر من 0.05، على المجال الكلي وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية على هذا المجال والقائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير عدد العاملين في

المشروع . ونقبل بالفرض البديل و سيتم استخدام اختبار LSD للمقارنات البعدية

جدول (4.32) يبين نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية تبعا لمتغير عدد العاملين في

المشروع على المجال الكلي

المقارنة	أقل من 5 موظفين	5-أقل من 10 موظفين	10-أقل من 20 موظف
أقل من 5 موظفين		-0.15253*	-0.33
5-أقل من 10 موظفين			-0.18
10-أقل من 20 موظف			

يظهر الجدول وجود فروق بين أقل من 5 موظفين و 5-أقل من 10 موظفين لصالح 5-أقل

من 10 موظفين

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى ان المشاريع الصغيرة التي فيها عدد الموظفين متوسط تكون

انجح كون ان صاحب المشروع يمكنه ان يدفع رواتبهم ويقوم بمستلزمات المشروع بكل اريحية

الفرضية السابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$) في متوسطات

استجابات أفراد عينة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية

المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير قيمة القرض بالدولار الامريكي

جدول (4.33) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير قيمة القرض بالدولار الأمريكي

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	قيمة القرض بالدولار الأمريكي	المجال
3.19	0	3	اقل من 3 الاف	المجال الكلي
3.66	0.40	54	3-اقل من 5 الاف	
3.93	0.45	111	5-اقل من 10 الاف	
3.79	0.39	111	10-اقل من 25 الف	
3.99	0.44	90	25-50الف	
3.86	0.44	369	المجموع	

جدول (4.34) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance), حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير قيمة القرض بالدولار الأمريكي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المجال الكلي	بين المجموعات	6.17	4	1.54	8.61	0.0**
	داخل المجموعات	65.29	364	0.18		
	المجموع	71.47	368			

** دال احصائيا عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$)

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة مستوى الدلالة اصغر من 0.05، على المجال الكلي وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية على هذا المجال والقائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة

على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير قيمة القرض بالدولار

الامريكي . ونقبل بالفرض البديل و سيتم استخدام اختبار LSD للمقارنات البعدية

جدول (4.35) يبين نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية تبعا لمتغير قيمة القرض بالدولار

الامريكي على المجال الكلي

المقارنة	اقل من 3 الاف	3-اقل من 5 الاف	5-اقل من 10 الاف	10-اقل من 25 الف	25-50الف
اقل من 3 الاف		-0.46	-73650.-*	-59635.-*	-79751.-*
3-اقل من 5 الاف			-27233.-*	-0.13	-33333.-*
5-اقل من 10 الاف				14016.*	-0.06
10-اقل من 25 الف					-20116.-*
25-50الف					

يظهر الجدول وجود فروق بين

اقل من 3 الاف و 5-اقل من 10 الاف لصالح 5-اقل من 10 الاف

اقل من 3 الاف و 10-اقل من 25 الف لصالح 10-اقل من 25 الف

اقل من 3 الاف و 25-50الف لصالح 25-50الف

3-اقل من 5 الاف و 5-اقل من 10 الاف لصالح 5-اقل من 10 الاف

3-اقل من 5 الاف و 25-50الف لصالح 25-50الف

5-اقل من 10 الاف و 10-اقل من 25 الف لصالح 5-اقل من 10 الاف

10-اقل من 25 الف و 25-50الف لصالح 25-50الف

ويعزو الباحث هذه النتيجة انه كلما كان التمويل اعلى كانت قدرة المشاريع على النمو اعلى.

ويشير الباحث إلى ان هذه النتائج توافق مع الدراسات الاتية (عمار (2014)، الزيادات

واخرون (2015)، أبو جامع (2016)، المدهون والنخالة (2017)) وتعارضت مع دراسة

(عمار ومقداد (2017) و السمييري (2014))

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

في هذا الفصل سيقوم الباحث بإضافة الاستنتاجات التي توصل إليها بعد إجراء التحليل الإحصائي ومعرفة النتائج ومعرفة علاقتها بالاطار النظري والدراسات السابقة، ومن ثم بناء التوصيات بناء على هذه النتائج.

1.5 ملخص نتائج الدراسة

لقد تبين من نتائج التحليل وجود علاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وفيما يلي توضيح لنتائج هذه العلاقات ومناقشتها:

❖ درجة تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية كانت مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.76). حيث تبين أن المجال الثاني (فترة السداد وقيمة القسط الشهري) قد حاز على أعلى المتوسطات الحسابية وكان متوسطه الحسابي يساوي (4.04)، في حين حصل المجال الثامن (زيادة عدد وإنتاجية العاملين في المشروع) على أدنى المتوسطات الحسابية حيث كان المتوسط الحسابي (3.52).

❖ يوجد تأثير للسياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة وأن هناك علاقة فوق متوسطة القوة تتبين من خلال نتائج معامل ارتباط بيرسون كما أن قيمة بيتا تبين أن العلاقة طردية فكلما زادت السياسة الائتمانية مرونة زادت تنمية المشاريع الصغيرة.

- ❖ يوجد تأثير للضمانات على تنمية المشاريع الصغيرة وان هناك علاقة تقريبا متوسطة القوة تتبين من خلال نتائج معامل ارتباط بيرسون كما أن قيمة بيتا تبين أن العلاقة طردية فكلما زادت الضمانات زاد تنمية المشاريع الصغيرة.
- ❖ يوجد تأثير لفترة السداد وقيمة القسط الشهري على تنمية المشاريع الصغيرة وان هناك علاقة تقريبا متوسطة القوة تتبين من خلال نتائج معامل ارتباط بيرسون كما أن قيمة بيتا تبين أن العلاقة طردية فكلما زادت فترة السداد وقيمة القسط الشهري تحسنا زاد تنمية المشاريع الصغيرة.
- ❖ يوجد تأثير لتوفر التمويل وحجمه على تنمية المشاريع الصغيرة وان هناك علاقة فوق متوسطة القوة تتبين من خلال نتائج معامل ارتباط بيرسون كما أن قيمة بيتا تبين أن العلاقة طردية فكلما زادت توفر التمويل وحجمه تحسنا زاد تنمية المشاريع الصغيرة.
- ❖ يوجد تأثير لتكامل نظام التمويل على تنمية المشاريع الصغيرة وان هناك علاقة ضعيفة القوة تقريبا كما تتبين من خلال نتائج معامل ارتباط بيرسون كما أن قيمة بيتا تبين أن العلاقة طردية فكلما زادت تكامل نظام التمويل زاد تنمية المشاريع الصغيرة.
- ❖ يوجد تأثير لفترة السماح على تنمية المشاريع الصغيرة وان هناك علاقة ضعيفة القوة تقريبا كما تتبين من خلال نتائج معامل ارتباط بيرسون كما أن قيمة بيتا تبين أن العلاقة طردية فكلما زادت فترة السماح زاد تنمية المشاريع الصغيرة.
- ❖ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير الجنس وتكون الفروق جوهرية ولصالح الذكور على الاناث.

❖ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$) في

متوسطات استجابات أفراد عينة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل

المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير العمر

❖ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$) في متوسطات

استجابات أفراد عينة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على

تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير المؤهل العلمي وتكون الفروق

بين دبلوم وماجستير ولصالح ماجستير بكالوريوس وماجستير لصالح ماجستير

❖ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$) في متوسطات

استجابات أفراد عينة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على

تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير نوع المشروع

وتبين وجود فروق بين تجاري وغير ذلك لصالح تجاري صناعي وغير ذلك لصالح صناعي

خدماتي وغير ذلك لصالح خدماتي زراعي وغير ذلك لصالح زراعي

❖ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$) في متوسطات

استجابات أفراد عينة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على

تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير المؤسسة التي اقترضت منها

وتبين وجود فروق بين فائق واصالة لصالح فائق فائق وريف لصالح فائق فائق وغير ذلك

لصالح فائق فائق وريف لصالح فائق فائق وريف فائق فائق وريف فائق فائق وريف فائق فائق

فائق فائق وريف فائق فائق وريف فائق فائق وريف فائق فائق وريف فائق فائق

❖ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$) في متوسطات

استجابات أفراد عينة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على

تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير عدد العاملين في المشروع

وتبين وجود فروق بين اقل من 5 موظفين و 5-اقل من 10 موظفين لصالح 5-اقل من 10

موظفين

❖ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($0.05 \geq \alpha$) في متوسطات

استجابات أفراد عينة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية

المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير قيمة القرض بالدولار الأمريكي

وتبين وجود فروق بين

اقل من 3 الاف و 5-اقل من 10 الاف لصالح 5-اقل من 10 الاف

اقل من 3 الاف و 10-اقل من 25 الف لصالح 10-اقل من 25 الف

اقل من 3 الاف و 25-50 الف لصالح 25-50 الف

3-اقل من 5 الاف و 5-اقل من 10 الاف لصالح 5-اقل من 10 الاف

3-اقل من 5 الاف و 25-50 الف لصالح 25-50 الف

5-اقل من 10 الاف و 10-اقل من 25 الف لصالح 5-اقل من 10 الاف

10-اقل من 25 الف و 25-50 الف لصالح 25-50 الف

2.5 الاستنتاجات العامة

تشير النتائج إلى الاستنتاجات الآتية:

- 1- ان افراد عينه الدراسة من اصحاب المشروعات الصغيرة وعلى اختلاف نسبة هيكل رأس المال في المنشأة يؤكدون على أهمية حجم القرض ودوره في توفير السيولة والحد من التقلص في الارباح.
- 2- هناك جزءا من اموال الاقراض توجهت نحو انشاء مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر تدر على اصحابها دخل مساعدا لتأمين احتياجاتهم وقد ساهمت مؤسسات التمويل وبالاخص المؤسسات محل الدراسة بهذه المساعدات بسبب سياستها الائتمانية التي تعد نوعا ما مرنة في التعامل مع اصحاب المشاريع الصغيرة.
- 3- ان معظم المشاريع الصغيرة تعتمد بشكل اساسي على التمويل المقدم من مؤسسات الاقراض في حال كان تمويل راس المال الذاتي بسيط ومتواضع وبالتالي يمكن القول بان كبر حجم المشروع يعتمد على التمويل الذاتي من قبل مؤسسات الاقراض بالدرجة الاولى.
- 4- في بداية المشروع نجد ان معظم افراد العينة افادوا بان الدخل الشهري للمشروع يكون محدود وهذا غير مرتبط بقيمة القرض الممنوح من قبل مؤسسة الاقراض اذ ان معظم قيمة القرض مستغلة في توفير المواد الخام اللازمة للمشروع وصيانة المعدات والالات اللازمة للمشروع.

3.5 توصيات الدراسة

بناء على نتائج التحليل والاستنتاجات التي توصل لها الباحث فانه يوصي بما يلي:

- 1- على جميع مؤسسات التمويل ان تكثف من برامجها التسويقية حتى تصل الى جميع المشاريع التي تحتاج الى تمويل . كما وان تكثف نشاطها في الوصول الى المشاريع

الصغيرة التي تحتاج الى تمويل وذلك لأن متوسط التأثير على تنمية المشاريع الصغيرة كانت مرتفعة وهذا يحفز المواطنين على الاقتراض منها.

2- يوصي الباحث بضرورة ان تقوم الحكومة بدعم بعض المؤسسات الاهلية التي تقدم القروض الى المشاريع الصغيرة حتى تخفف هذه المؤسسات من شروط منح القروض .

3- وضع استراتيجيات وخطط طويلة الاجل على مستوى الوطني تهدف الى تنمية هذه المشروعات في الاراضي الفلسطينية بما يحقق تكاملها وتحقيق الترابط بين هذه المشروعات وبين المشروعات الكبرى ومن تلك الخطط :

* نشر الوعي بالقوة والامكانات الاقتصادية والاجتماعية الكامنة لهذه المشروعات واشراك الجميع الجهات المعنية في ذلك .

* زيادة دور مؤسسات الاقراض للمشاريع الصغيرة وزيادة التسهيلات الممنوحة لتلك المشروعات .

* زيادة استقرار البنية المؤسسية وشفافيتها وامكانية التنبؤ بتطوراتها حيث يجب التأكيد على انه بإدراجها هي ومخاوفها في عملية صنع القرار وينبغي ان تمنح هذه الالية بعض الوقت لأي عمل بكفاءة ولكن تترسخ في شكل نظام وسيعطيها ذلك في المقابل مزيد من المصادقية في عيون الفئة المستفيدة والمستهدفة.

4- التركيز على المشاريع الصناعية لأنها تستلزم عدد كبير من العمال في كل زيادة لرأس المال كما انها اقل تأثراً بالاضاع السياسية من المشاريع الاخرى مثل مشاريع البناء والخدمات .

5- تعميم مراكز خدمات الاعمال لتجمعات هذه المشروعات حيث من الممكن ان يتأثر نمو هذه المشروعات بسبب انخفاض مستوي الجودة وتدني المعايير البيئية وضعف امكانيات

الحصول على التمويل والوصول للأسواق الأكثر اتساعا لسلعها كما يمكن زيادة الانتاجية عن طريق هذه المراكز التي تقدم الدعم المالي وغير المالي .

- 6- ايجاد نوع من الترابط والاتصال بين المنظمات والهيئات المسؤولة عن تنمية المنشآت الصغيرة المتوسطة في الدول العربية بهدف تطوير وتحديث اساليب العمل لتحقيق افضل مردود اقتصادي وتبادل الخبرات بين الاعضاء في مجالات تنمية المنشآت الصغيرة وغيرها
- 7- التعاون بين الاطراف ذات العلاقة لصياغة التشريعات وسن القوانين على صعيد معالجة السياسة الضريبية والجمارك والتي لا يمكن التحكم بها حاليا كونها اتفاقية مع الاحتلال الصهيوني حسب اتفاق باريس الاقتصادي، والعمل على تذليل المعوقات المعلوماتية على صعيد معالجة البحث والتطوير .

8- المراجع

- ابراهيم، بدر الدين .(2017). مقالات حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وزارة المالية. سلطنة عمان.
- أبو جامع، نسيم حسن .(2016). الائتمان المصرفي وتعزيز قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الفلسطينية، بحث منشور، مجلة الجامعة الاسلامية غزة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 3(24).
- الالفي، احمد .(2016). الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، دار الوراق للنشر والتوزيع، الاردن.
- بوخطة، رقاني وخمقاني، ناريمان .(2013). تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية، دراسة حالة بعض مؤسسات بورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، الجزائر.
- جبار، محفوظ و عمر، سامية .(2010). دور السوق الثانية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة فرنسا. بحث مشترك غير منشور، جامعة سطيف و جامعة قالمة. الجزائر.
- الجبالي، حمزة .(2016). كيف تبدأ مشروعا صغيرا وتديره ليصبح اكبر، دار الاسرة ودار العالم للنشر والتوزيع، الشارقة.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2012). سلسلة المسوح الاقتصادية، 2011 - نتائج أساسية. رام الله - فلسطين.
- ريم عبوشي، مديرة مؤسسة اصالة، مقابلة في مقر المؤسسة في مدينة البيرة بتاريخ

2017/07/23

- الزيادات، محمد عواد .(2015). أثر راس المال البشري في الاستراتيجية التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، ص 123 - ص 154 يناير 2015.
- سكيك، ضياء الدين مصباح (2015). أثر التمويل بالمربحة للآمر بالشراء على نمو راس المال العامل (دراسة تطبيقية على المشاريع الصغيرة الممولة من الإغاثة الإسلامية في فلسطين)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر - شراكة (2009)، "تحليل أثر التمويل الصغير ومتناهي الصغر على حياة المقترضين والمقترضات". الضفة الغربية - فلسطين.
- الشميمري، أحمد بن عبدالرحمن والمحيميد، أحمد بن عبدالكريم .(2014). واقع تمويل مشاريع ريادة الأعمال في السعودية وجهة نظر خبراء ريادة الأعمال، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، سبتمبر 2014 م.
- صالح، هدى دياب .(2015). تقييم تجربة بنك الأسرة في منح التمويل الأصغر دراسة ميدانية تحليلية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية - المجلد الأول - ع (3) - حزيران 2015.
- الصفدي، سماح وخلود، الفليت .(2010). دور مؤسسات الإقراض العاملة في قطاع غزة في علاج مشكلة الفقر، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر رؤية تنمية لمواجهة آثار الحروب والحصار على قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- عبد الكريم، نصر وعابد، محمد وابو زيتون، عبير.(2013). الدور الاقتصادي لمؤسسات الإقراض المتخصصة وأثرها على الاستقرار المالي في فلسطين، ورقة بحثية، شباط 2013.
- العروضي، هبة (2015): ماهية المنهج الوصفي، بحث غير منشور، بغداد.

- العفيف، محمد والقضاة، انس.(2017). أثر التمويل طويل الاجل على خطر وربحية الشركات (دراسة تحليلية: قطاع الصناعة، بورصة عمان). مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد (25)1.
- أبو فايد، احمد (2016). التحليل العاملي: مفهومه، أهدافه، شروطه، انواعه، خطواته، مثال تطبيقي لكيفية استخراج التحليل العاملي بنظام SPSS ، بحث منشور، جامعة الأزهر - غزة.
- قمر، المللي .(2015). المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، بحث، جامعة دمشق. كلية الاقتصاد.
- المدهون، حمد إبراهيم والنخالة، منى رضوان .(2017). واقع الحاضنات التكنولوجية ودورها في تطوير المشاريع الصغيرة في قطاع غزة: دراسة مقارنة بين الحاضنة التكنولوجية في الجامعة الإسلامية والكلية الجامعية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد (25)3.
- مقداد، محمد إبراهيم وعمار، حمد غالب .(2017). أثر سياسة برامج الإقراض على تنمية المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر (دراسة حالة: الإغاثة الإسلامية- قطاع غزة). بحث منشور، مجلة الجامعة الإسلامية غزة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد (25)1.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس (2007)، نحو سياسات لتعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحث منشور ضمن منشورات المعهد.
- النمروطي، خليل .(2014). فاعلية برامج المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية الفقيرة دراسة تطبيقية على برنامج التمكين الاقتصادي(ديب)، بحث منشور، مجلة

الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول، ص

257 - ص 293 يناير 2014.

• هارت، جونيت براندسما ولورنس (دون سنة نشر) تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في

منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا البنك الدولي، ترجمة مجموعة البشرية ومجموعة التمويل

والقطاع الخاص والبنية الاساسية.

• الهواري، سيد وعبيد، سعيد (1998). الإدارة المالية قرارات الأجل الطويل وقيمه المنشأة

(القاهرة عين شمس).

المراجع الاجنبية

- Abor , Joshua Yindenaba. (2014). Bank finance and export activities of Small and Medium Enterprises Joshua. Review of Development Finance 4 (2014) 97–103.
- Aluko, O.A. & Oke, M.O.(2015). Impact of Commercial Banks on Small and Medium Enterprises Financing In Nigeria, Journal of Business and Management, Volume 17, Issue 4.Ver. I (Apr. 2015), PP 23-26.
- Economic Cooperation and Integration among Developing Countries (UNCTAD), (2016) THE ROLE OF DEVELOPMENT BANKS in Promoting Growth and Sustainable Development in the South, December 2016.
- IRENE, AKINYI SUSAN (2014). THE EFFECT OF BANK FINANCING ON THE FINANCIAL PERFORMANCE OF SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTERPRISES IN NAIROBI COUNTY, MASTER OF SCIENCE IN FINANCE, OF THE UNIVERSITY OF NAIROBI. OCTOBER 2014.

- Issed, Razan .(2017). The Impact of Microfinance on Poverty Alleviation: A Case Study of Borrowers in Ramallah, the Master's Degree, Birzeit University, Palestine.
- Jamie, Naseem.(2016). Islamic Financing of the Small Projects—Palestinian Case Economics World, July-Aug. 2016, Vol. 4, No. 4, 157-178.
- Kwarteng, Forkuoh and Li, Yao.(2015). Leasing, Alternative Source of Financing for Small & Medium Enterprises (SMES) in Ghana. British Journal of Economics, Management & Trade, 9(4): 1-9, 2015.
- Lang, Frank.(2016). The role of cooperative banks and smaller institutions for the financing of SMEs and small midcaps in Europe, Research & Market Analysis, European Investment Fund.
- Mairura, C. J.(2013). THE ROLE OF FINANCIAL INTERMEDIATION IN THE GROWTH OF SMALL AND MEDIUM MANUFACTURING ENTERPRISES IN KENYA: A SURVEY OF SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES IN NAIROBI. International Journal of Advanced Research in Management and Social Sciences. Vol. 2 | No. 5 | May 2013.
- Maksimov, Vladislav .(2017). Reducing poverty in the least developed countries: The role of small and medium enterprises, Journal of World Business, Volume 52, Issue 2, February 2017, Pages 244-257.
- Marwa, Nyankomo.(2014). Micro, Small and Medium Enterprises' External Financing Challenges: The Role of Formal Financial Institutions and Development Finance Intervention in Tanzania, International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 5, No. 3, June 2014.
- Muturi, Willy and Osoro, Kepha .(2013). The Role Of Micro Financial Institutions On The Growth Of Smes In Kenya:A Case Study Of Micro

Financial Institutions In Kisi Town, Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS) Volume 16, Issue 1 (Sep. - Oct. 2013), PP 83-93.

- **MWANGI, MIRIAM WANGUI.(2013). COMMERCIAL BANKS PERCEPTION ON THE FINANCING OF SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES (SME), SCHOOL OF BUSINESS, UNIVERSITY OF NAIROBI.**
- Ndikubwimana, Philippe (2016). The Role of Financial Institutions in Promoting Innovation of SMEs in Rwanda: An Empirical Review, British Journal of Economics, Management & Trade14(2): 1-14, 2016.
- Raduan Che Rose, PhD; Naresh Kumar, PhD; Lim Li Yen, 2006. The Dynamics of Entrepreneurs' Success Factors In Influencing Venture Growth, University Putra Malaysia
- Subhanij, Tientip .(2016). Commercial Bank Innovations in Small and Medium-Sized Enterprise Finance: Global Models and Implications for Thailand, ADBI Working Paper Series, No. 583, July 2016.
- Valentine, Marshall Inebi (2014). The Impact of Financial Institutions Financing on Small and Medium Scale Enterprises in Nigeria, Master of Science in Economics, Eastern Mediterranean University July 2014 Gazimausa, North Cyprus.
- Wang, Xitian .(2013). The Impact of Microfinance on the Development of Small and Medium Enterprises: The Case of Taizhou, China, The Johns Hopkins University, Baltimore, MD, USA.

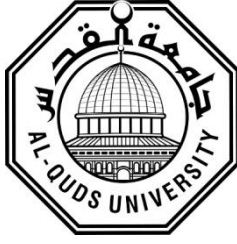
المراجع الإلكترونية

- <http://www.cgap.org/p/site/e/template/19.2747/2012/7/30>
- cgap/world bank, financial services for the ruler poor donor brief no 15
Washington d c p1
- <http://www.unrwa.org/index.php>
- سنابل، (2010). شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية متاح على الموقع الإلكتروني
[/https://arab.org/ar](https://arab.org/ar)
- موقع مشروع الإلكتروني، استرجع بتاريخ 2018/2/13، متاح على الموقع الإلكتروني
<https://www.machro3.com/2017/12/Capital-in-small-business-2018.html>

الملاحق

ملحق رقم (1) اسماء المحكمين

اسم المحكم	الجامعة الحالية	التخصص
د. سعدي الكرنز	جامعة القدس_ابو ديس	دكتوراه احصاء
د. عزمي الاطرش	جامعة القدس - ابو ديس	دكتوراه مالية
د. ابراهيم عوض	جامعة القدس - ابو ديس	دكتوراه اقتصاد
د. احمد حرز الله	جامعة القدس - ابو ديس	دكتوراه ادارة
د. عفيف يوسف حمد	جامعة القدس - ابو ديس	دكتوراه اقتصاد
د. عبد الوهاب الصباغ	جامعة القدس - ابو ديس	دكتوراه اجتماع
د. محمود سحويل	الشركة العالمية المتحدة للتأمين	دكتوراه اقتصاد /مساعد الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والادارية
أ. نبيل العباسي	الشركة العالمية المتحدة للتأمين	نائب الرئيس التنفيذي للشؤون الفنية



ملحق (2) الاستبانة بعد التعديل

جامعة القدس

كلية الدراسات العليا

برنامج الماجستير في التنمية البشرية وبناء المؤسسات

استبانة

عزيزي/ تي المقترض /ة، تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان " تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية ". وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص التنمية البشرية وبناء المؤسسات، وعليه نأمل من حضرتكم التكرم بالإجابة عن أسئلة هذه الاستبانة علماً بأن المعلومات التي سيتم الحصول عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً لكم حسن تعاونكم

الباحث/ وائل كنعان

القسم الأول: المعلومات والبيانات الشخصية (المتغيرات الضابطة).

1. الجنس:

☐ ذكر ☐ أنثى

2. العمر:

☐ أقل من 30 سنة ☐ 30-40 أقل من 40 سنة ☐ 40-50 أقل من 50 سنة ☐ 50-60 سنة

3. المؤهل العلمي:

☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراة

4. نوع المشروع:

☐ تجاري ☐ صناعي ☐ خدماتي ☐ زراعي ☐ غير ذلك

5. المؤسسة التي اقترضت منها :

☐ فاتن ☐ اصالة ☐ فيتناس ☐ ريف ☐ أخرى

6. عدد العاملين في المشروع:

☐ أقل من 5 ☐ 5-10 أقل من 10 ☐ 10-20 أقل من 20

7. قيمة القرض بالدولار الأمريكي:

☐ أقل من 3 آلاف ☐ 3- أقل من 5 آلاف ☐ 5- أقل من 10 آلاف ☐ 10

☐ أقل من 25 ألف ☐ 25- 50 ألف

القسم الثاني: ضع إشارة (X) في المكان الذي يتفق مع رأيك أمام كل فقرة من الفقرات التالية:

الرقم	الفقرات	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	أبدا	لا اعلم
المتغير المستقل: تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل :							
المحور الأول: الضمانات: هي أداة اثبات حق للمؤسسة التي اقترض منها للحصول على أموالها بالطرق القانونية وذلك في حال عدم تسديد المقترضين لديونهم.							
1.	تبالغ مؤسسات التمويل لصالحها عند تقدير الضمانات المقدمة عند منح التسهيلات.						
2.	لدى مؤسسات التمويل القدرة على التقييم المادي للضمانات المقدمة.						
3.	تعتبر مؤسسات التمويل الكفلاء ذوي أهمية كضمان لها عند منح القروض مما يقلل تعثر سدادها.						
4.	يوجد توثيق للضمانات المرهونة لصالح البنك حسب الأصول						
5.	تقوم مؤسسات التمويل بتطوير المشروع كنوع من الضمان لها.						
6.	تتلائم السياسة الائتمانية للمؤسسة مع الوضع الاقتصادي الحالي.						
المحور الثاني: فترة السداد وقيمة القسط الشهري : هي الوقت المحدد من المؤسسة لسداد مبلغ القرض.							
1.	أرغب في سداد مبلغ القرض في وقت قصير لتقليل نسبة الفائدة الشهرية						
2.	أشعر أن القسط الشهري للقرض مناسب مع الدخل الشهري للمشروع						
3.	أرى ان الاجراءات التي تتبعها المؤسسة في حال تأخري عن سداد الدفعة المستحقة مناسبة ومعقولة.						

4.	في حال تأخري عن سداد قسط شهري، تقوم المؤسسة بوضع غرامات تأخير.					
5.	يتم اعادة جدولة القرض مع المؤسسة في حال التعثر في عملية السداد.					
6.	اخترت المؤسسة التي أريد الاقتراض منها بعد أن سألت أكثر من مؤسسة اقراض بناء على قيمة القسط الشهري المناسب لي.					
7.	تعرفتُ قبل الاقتراض على معنى وأهمية فترة السداد					
8.	تعطي فترة السداد الفرصة المعقولة لمشروعي ليقف على قدميه					
9.	تساهم فترة السداد في استفادتي من القرض الذي أحصل عليه					

المحور الثالث: توفر التمويل وحجمه: هو عملية الحصول على الأموال الكافية من انسب المصادر المتاحة.

1.	القرض الذي حصلت عليه أثر إيجابيا على مشروعي مما دفعني للتفكير في الحصول على قرض آخر لتطوير مشروعي.					
2.	تقدم المؤسسة مبلغ القرض المطلوب من قبلي بالضبط وليس حسب تقديرها للمبلغ المطلوب للمشروع فعليا					
3.	عند حاجة مشروعي لقرض اكبر كان هناك مؤسسة تمويل جاهزة لتقديم القرض.					
4.	تقدم مؤسسات التمويل القرض بقيمة كافية مما لا يجبر صاحب المشروع على تغيير مشروعه لنقص التمويل.					
5.	قدمت برامج التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة التمويل الكافي لمشروعي بناء على الضمان الشخصي الذي قدمته					
6.	لدي الفرصة والامكانية للحصول على قرض آخر لتطوير مشروعي بفائدة اقل.					

المحور الرابع: تكامل نظام التمويل: عبارة عن تطبيق مجموعة أساليب يستخدمها الأفراد أو المؤسسات (كيانات) لإدارة اموالهم، وعلى وجه الدقة إدارة الفرق بين مداخيلهم ومصاريفهم بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة باستثماراتهم.

						المؤسسة التي اقترضت منها ساعدتني في التدريب المسبق قبل تنفيذ المشروع.	1.
						المؤسسة التي اقترضت منها تقدم ندوات و/أو ورشات ملائمة لتمكيني من ادارة مشروع بكفاءة وفاعلية.	2.
						المؤسسة قدمت لي القرض مع شرح وتوضيح نظام التمويل الذي حصلت عليه.	3.
						استفدت من التدريب الذي قدمته مؤسسة التمويل التي اقترضت منها في كيفية إقامة مشروع قبل تنفيذه.	4.
• المحور الخامس: فترة السماح: هي المدة الزمنية التي يتم إعطاؤها للمقترض لسداد اول دفعة من القرض.							
						اثرت فترة السماح علي ايجابياً ومكنتني من السداد بانتظام	1.
						كانت فترة السماح عامل أساسي عندي عند الإقدام على عملية الاقتراض.	2.
						ساهمت فترة السماح في منحي الوقت الكافي لتمكين مشروع.	3.
						فترة السماح شجعتني على الاقتراض لإقامة مشروع صغير	4.
						فترة السماح كانت سببا مهما في اختياري للمؤسسة التي اقترضت منها	5.
						قبل الاقتراض تعرفت على فترات السماح المقدمة من أكثر من مؤسسة اقراض	6.
						ساهمت فترة السماح في اعطائي الوقت الكافي قبل تسديد القسط الاول من القرض.	7.

• المتغير التابع: تنمية المشاريع الصغيرة في فلسطين

• المحور الأول: استمرارية المشروع (استدامة)

1.	ساهمت مؤسسات التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة انتاج مشروع.					
2.	تقوم مؤسسات التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على توفير خدمات تزيد من ولاء زبائني					
3.	ساهمت مؤسسات التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة على تحقيق الضمان لاستدامة مشروع واستمراره في العمل.					
4.	ساهمت مؤسسات التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة قدرات مشروع في الإدارية والوظيفية					
5.	ساهمت مؤسسات التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في تطوير الخدمات التي يقدمها مشروع من قبل موظفي المشروع للزبائن.					

• المحور الثاني: أرباح المشروع ونمو راس مال المشروع: هي الأموال التي تمنح المقترض القدرة على شراء سلع تستخدم لإنتاج سلع أخرى أو تقديم خدمة معينة.						
1.	ساعدت مؤسسات التمويل الداعمة في زيادة القدرة التنافسية لمشروعي مع مشاريع منافسة أخرى.					
2.	مكنتني مؤسسات التمويل على زيادة الحصة السوقية لمشروعي .					
3.	ساعدت مؤسسات التمويل الداعمة لمشروعي في استقطاب وجذب زبائن جدد.					
4.	ساهمت مؤسسات التمويل في تحقيق ارباح لمشروعي من خلال التنوع في خدمات مشروعي.					
5.	ساهمت مؤسسات التمويل الداعمة للمشاريع الصغيرة في زيادة قدرة مشروعي للاستجابة السريعة لمتغيرات سوق العمل					
• المحور الثالث: زيادة عدد وإنتاجية العاملين في المشروع						
1.	هناك زيادة في الطلب على مزيد من الايدي العاملة في مشروعي .					
2.	ساهمت مؤسسات التمويل الداعمة لمشروعي على تعزيز بناء قدراتي المهنية كصاحب مشروع					
3.	عززت مؤسسة التمويل التي اقترضت منها قدرات الافراد المنتجين في مشروعي.					
4.	زاد عدد العاملين بمشروعي بسبب مساهمة مؤسسات التمويل في استقطاب الموظفين المؤهلين.					

(اشكر لكم تعاونكم)انتهت الاستبانة

ملحق رقم (3) مجتمع الدراسة

ASALA	VITAS	ACAD	FATEN	UNRWA	REEF	AL-IBDAA
7	10	8	38	11	7	5
55	115	57	288	171	77	81
14	66	26	173	94	55	40
41	49	31	115	77	22	41
24	55	28	123	76	28	34
8	34	11	85	38	24	14
16	21	17	38	38	4	20
5,365	9,555	4,760	42,222	16,993	3,419	7,018
734	7,490	2,369	28,438	10,404	2,662	3,754
4,631	2,065	2,391	13,784	6,589	757	3,264
5,365	9,555	4,760	42,222	16,993	3,419	7,018
4,233	5,639	4,333	25,889	12,770	1,924	7,018
1,132	3,916	427	16,333	4,223	1,495	0
5,365	9,555	4,760	42,222	16,993	3,412	7,018
2,937	5,375	2,531	23,971	8,482	2,254	4,176
2,428	4,180	2,229	18,251	8,511	1,158	2,842
OK	OK	OK	OK	OK	OK	OK
ASALA	VITAS	ACAD	FATEN	UNRWA	REEF	AL-IBDAA
13,967,424	46,005,185	13,062,951	121,865,108	16,574,971	12,396,557	7,940,477
\$2,161,897	36,312,315	\$6,883,501	82,539,895	\$11,507,871	\$9,869,112	\$5,151,137
\$11,805,527	9,692,871	\$6,179,450	39,325,212	\$5,067,100	\$2,527,445	\$2,789,340
5,436	9,802	4,860	42,221	16,993	3,412	7,018
734	7,682	2,416	28,438	10,404	2,649	3,754
4,702	2,120	2,444	13,783	6,589	763	3,264
13,967,424	46,005,186	13,062,951	121,865,108	16,574,971	12,396,557	7,940,477
\$7,125,690	23,226,230	6,811,701	63,917,000	6,464,239	7,672,250	4,776,675
\$6,841,734	22,778,956	6,251,250	57,948,108	10,110,732	4,724,306	3,163,802
5,436	9,802	4,860	42,222	16,993	3,412	7,018
2,970	5,494	2,581	25,253	8,482	2,254	4,176
			16,969	8,511		

2,466	4,308	2,279			1,158	2,842
13,967,424	46,005,186	13,062,950	121,865,108	16,574,971	12,396,557	7,940,477
\$11,162,105	28,948,644	\$11,938,129	79,141,282	\$10,540,931	\$8,741,086	\$7,940,477
\$2,805,319	17,056,542	\$1,124,821	42,723,825	\$6,034,040	\$3,655,471	
5,436	9,802	4,860	42,222	16,993	3,412	7,018
4,333	5,741	4,428	16,362	12,770	1,918	7,018
1,103	4,061	432	25,860	4,223	1,494	0
13,967,424	46,005,185	13,062,951	121,865,108	16,574,971	12,396,557	7,940,477
\$4,775,139	8,100,054	\$6,086,420	\$33,629,524	\$1,794,602	\$4,220,646	\$2,000,049
\$2,195,327	6,382,232	\$152,641	\$20,731,836	\$2,558,712	\$96,099	\$714,034
\$1,254,755	1,757,822	\$1,241,627	\$7,004,295	\$838,800	\$142,016	\$563,757
\$3,472,161	1,314,274	\$4,091,473	\$10,478,565	\$924,085	\$4,901,023	\$1,166,292
\$1,670,748	1,355,953	\$1,318,691	\$17,107,190	\$6,794,968	\$759,995	\$2,711,177
\$599,294	27,094,850	\$172,100	\$32,913,698	\$3,663,803	\$2,276,778	\$785,168
5,436	9,802	4,860	42,222	16,993	3,412	7,594
1,685	1,453	2,119	10,446	2,011	1,087	1,316
704	1,222	61	4,082	2,716	23	736
516	379	460	1,651	1,014	46	358
1,433	251	1,382	3,131	1,131	999	782
898	645	793	14,779	9,396	570	3,773
200	5,852	45	8,133	725	687	629

ASALA	VITAS	ACAD	FATEN	UNRWA	REEF	AL-IBDAA
2,541,253	7,752,780	8,639,533	69,648,900	5,413,936	2,531,608	4,566,773
\$454,100	\$6,262,580	\$4,700,096	\$47,350,140	\$3,544,413	\$1,870,383	\$2,838,298
\$2,087,153	\$1,490,200	\$3,939,437	\$22,298,760	\$1,869,523	\$661,225	\$1,728,475
650	1,368	1,977	20,588	3,728	411	1,979
106	1,053	1,038	13,907	2,215	306	1,076
544	315	939	6,681	1,513	105	903
2,541,253	7,752,780	8,639,533	69,648,900	5,413,936	2,531,608	4,566,773
\$1,919,253	\$5,433,780	\$8,074,828	\$46,832,948	\$3,803,106	\$2,206,725	\$4,566,773
\$622,000	\$2,319,000	\$564,705	\$22,815,952	\$1,610,830	\$324,883	\$0
650	1,368	1,977	20,588	3,728	411	1,979
463	746	1,805	12,570	2,678	316	1,979
187	622	172	8,018	1,050	95	0

2,026,253	7,752,780	8,639,533	69,648,900	5,413,936	2,531,608	4,566,773
\$925,350	\$1,344,620	\$3,873,134	18,020,242	\$633,546	\$974,562	\$1,098,960
\$45,000	\$1,089,680	\$101,663	9,208,410	\$921,626	\$0	\$409,800
\$209,650	\$423,600	\$950,300	3,883,945	\$313,293	\$35,500	\$338,553
\$514,303	\$239,100	\$2,560,313	5,403,980	\$337,766	\$826,762	\$710,630
\$319,700	\$573,280	\$1,154,123	14,908,309	\$2,547,435	\$81,620	\$1,573,930
\$12,250	\$4,082,500	\$0	18,224,015	\$660,270	\$613,164	\$434,900
650	1,368	1,977	20,588	3,728	411	1,979
207	165	816	4,814	474	137	360
101	135	24	1,655	630	0	168
71	39	200	838	250	8	98
139	50	534	1,372	257	98	217
103	316	403	8,228	2,040	41	977
29	663	0	3,683	77	127	159

ASALA	VITAS	ACAD	FATEN	UNRWA	REEF	AL-IBDAA
4,631	2,065	2,391	13,784	6,589	757	3,264
3,499	1,043	2,205	9,548	4,958	521	3,264
1,132	1,022	186	4,236	1,631	236	0
OK	OK	OK	OK	OK	OK	OK

ASALA	VITAS	ACAD	FATEN	UNRWA	REEF	AL-IBDAA
2,937	5,375	2,531	23,971	8,482	2,254	4,759
2,269	3,178	2,307	15,154	6,621	1,156	4,759
668	2,197	224	8,817	1,861	1,098	0

فهرس المحتويات

أ	إقرار.....
أ	الشكر والتقدير.....
ج	تعريف مصطلحات الدراسة.....
د	ملخص الدراسة.....
و	Abstract.....
1	الفصل الأول.....
1	الإطار العام للدراسة.....
1	1.1 المقدمة.....
5	2.1 مشكلة الدراسة.....
7	3.1 فرضيات الدراسة.....
9	3.1 اهداف الدراسة.....
10	4.1 أهمية الدراسة.....
11	5.1 منهج الدراسة:.....
13	الفصل الثاني.....
13	الإطار النظري والدراسات السابقة.....
13	1.2 المقدمة.....
14	2.2 مفهوم التمويل وأهميته واشكاله.....
14	3.2 مفهوم التمويل الأصغر.....
14	4.2 اشكال التمويل.....
15	5.2 البيئة القانونية والتنظيمية والرقابية لمؤسسات الإقراض المتخصصة.....
17	6.2 أهمية المشاريع الصغيرة.....
19	7.2 خصائص المؤسسات الصغيرة:.....
20	8.2 الصعوبات التي تواجه الافراد في تأسيس مشروعات صغيرة:.....
22	9.2 صعوبات تمويل المشروعات الصغيرة.....
18	11.2 المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة.....
23	12.2 عوامل نجاح المشاريع الصغيرة.....
24	13.2 عوامل المحافظة على نجاح المشاريع الصغيرة.....
24	14.2 واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاراضي الفلسطينية:.....
26	15.2 سبل منح القروض الصغيرة.....
26	16.2 نمو قطاع الاقراض في فلسطين.....
28	اولا: الدراسات العربية.....
37	ثانيا: الدراسات الاجنبية.....
50	التعقيب على الدراسات السابقة.....

52	الفصل الثالث
52	الطريقة والإجراءات
52	1.3 المقدمة
52	2.3 منهج الدراسة:
53	3.3 مجتمع الدراسة
53	4.3 عينة الدراسة:
56	5.3 أدوات الدراسة:
	6.3 دلالات صدق وثبات مقياس تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية
57	المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية.
57	أولا : صدق المحتوى:
61	7.3 ثبات المقياس:
	8.3 طريقة تصحيح مقياس تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع
61	الصغيرة في المحافظات الشمالية :
63	9.3 نموذج متغيرات الدراسة
63	10.3 تعريف متغيرات الدراسة
63	11.3 إجراءات الدراسة:
65	12.4 تصميم الدراسة:
65	13.4 المعالجة الإحصائية:
67	الفصل الرابع
67	نتائج الدراسة
108	الفصل الخامس الاستنتاجات والتوصيات
112	1.5 الاستنتاجات العامة
112	2.6 توصيات الدراسة
115	المراجع
122	الملاحق
123	ملحق رقم (1)
123	اسماء المحكمين
124	ملحق (2) الاستبانة بعد التعديل
130	ملحق رقم (3) مجتمع الدراسة
133	فهرس المحتويات
135	فهرس الجداول
139	فهرس الملاحق

فهرس الجداول

جدول (1.4): يمثل تفاصيل مجتمع الدراسة حسب مؤسسة التمويل ونوع المشروع	53
جدول (2.4-أ): توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغيراتها المستقلة بالأرقام والنسب المئوية بحسب متغيراتها الديموغرافية (ن=369)	54
جدول (2.4-ب): توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغيراتها المستقلة بالأرقام والنسب المئوية بحسب متغيراتها الديموغرافية (ن=369)	55
Toc518490329_	
جدول (3.4): يوضح أقسام أداة الدراسة الرئيسة	56
جدول (4.3) يوضح توزيع فقرات المقياس على الأبعاد	57
الجدول (5.3) قيم معاملات التحليل العاملي (one factor analysis) لمقدار صدق الاداة ودرجة التشبع وذلك لفقرات مقياس تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية	58
جدول (6.3) قيم معاملات الارتباط بين ابعاد المتغير المستقل ببعضها والدرجة الكلية للسياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة باستخدام معامل ارتباط بيرسون	59
جدول (7.3) قيم معاملات الارتباط بين ابعاد المتغير التابع والدرجة الكلية لبعء تنمية المشاريع الصغيرة باستخدام معامل ارتباط بيرسون	60
جدول (8.3): ثبات اداة الدراسة المتعلقة بتأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية	61
جدول (9.3): مفتاح التصحيح	62
جدول (1.4): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال الضمانات مرتبة ترتيبا تنازليا	68
جدول (2.4) : يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال فترة السداد وقيمة القسط الشهري مرتبة ترتيبا تنازليا	69
جدول (3.5) : يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال توفر التمويل وحجمه مرتبة ترتيبا تنازليا	71
جدول (4.4) : يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال تكامل نظام التمويل مرتبة ترتيبا تنازليا	73
جدول (5.4) : يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال فترة السماح مرتبة ترتيبا تنازليا	75
جدول (6.4) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات استمارة الدراسة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة مرتبة تنازليا	76
جدول (7.4) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال استمرارية المشروع (استدامة) مرتبة ترتيبا تنازليا	77

80	جدول (8.4) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال أرباح المشروع ونمو راس مال المشروع مرتبة ترتيبا تنازليا
81	جدول (9.4) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال زيادة عدد وإنتاجية العاملين في المشروع مرتبة ترتيبا تنازليا
82	جدول (10.4) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات استمارة الدراسة حول تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية مرتبة تنازليا
83	2.4 ثانيا: الإجابة عن سؤال الدراسة الثاني والذي نصه: جدول (11.4) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات استمارة الدراسة حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية مرتبة تنازليا
84	1.2.5 الفرضية الرئيسية.....
85	جدول (أ.12.4) يبين اختبار multiple Regression Analysis ومعادلة خط الانحدار المتعدد ومعامل ارتباط بيرسون لتأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة
86	1.1.2.4 الفرضية الأولى:.....
87	جدول (13.4) يبين اختبار Linear Regression Analysis ومعادلة خط الانحدار ومعامل ارتباط بيرسون لتأثير الضمانات على تنمية المشاريع الصغيرة.....
88	2.1.2.4 الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لفترة السداد وقيمة القسط الشهري على تنمية المشاريع الصغيرة .
89	جدول (14.4) يبين اختبار Linear Regression Analysis ومعادلة خط الانحدار ومعامل ارتباط بيرسون لتأثير فترة السداد وقيمة القسط الشهري على تنمية المشاريع الصغيرة .
90	3.1.2.4 الفرضية الثالثة:.....
91	جدول (15.4) يبين اختبار Linear Regression Analysis ومعادلة خط الانحدار ومعامل ارتباط بيرسون لتأثير توفر التمويل وحجمه على تنمية المشاريع الصغيرة.....
92	4.1.2.4 الفرضية الرابعة:.....
93	جدول (16.4) يبين اختبار Linear Regression Analysis ومعادلة خط الانحدار ومعامل ارتباط بيرسون لتأثير تكامل نظام التمويل على تنمية المشاريع الصغيرة .
94	5.1.2.4 الفرضية الخامسة:.....
95	جدول (17.4) يبين اختبار Linear Regression Analysis ومعادلة خط الانحدار ومعامل ارتباط بيرسون لتأثير فترة السماح على تنمية المشاريع الصغيرة
96	3.5 النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة المتعلقة بالمتغيرات الضابطة.....
97	جدول (18.4) نتائج اختبار Independent Samples T-Test حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير الجنس.....
98	جدول (19.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير العمر.....

جدول (20.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance),حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير العمر	97
جدول (21.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير المؤهل العلمي.....	98
جدول (22.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance),حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير المؤهل العلمي.....	98
جدول (23.4) يبين نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية تبعا لمتغير المؤهل العلمي على المجال الكلي ..	99
جدول (24.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير نوع المشروع.....	100
جدول (25.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance),حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير نوع المشروع.....	100
جدول (26.4) يبين نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية تبعا لمتغير نوع المشروع على المجال الكلي ..	101
جدول (27.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير المؤسسة التي افترضت منها	102
جدول (28.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance),حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير المؤسسة التي افترضت منها	102
جدول (28.4) يبين نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية تبعا لمتغير المؤسسة التي افترضت منها على المجال الكلي.....	103
جدول (29.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير عدد العاملين في المشروع	104
جدول (30.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance),حول تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير عدد العاملين في المشروع	104
جدول (31.4) يبين نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية تبعا لمتغير عدد العاملين في المشروع على المجال الكلي	105
جدول (32.4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات الشمالية تبعا لمتغير قيمة القرض بالدولار	106
الامريكي	

جدول (33.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE WAY Analysis of Variance),حول	
تأثير السياسة الائتمانية لمؤسسات التمويل المتخصصة على تنمية المشاريع الصغيرة في المحافظات	
الشمالية تبعا لمتغير قيمة القرض بالدولار الامريكي.....	106
جدول (34.4) يبين نتائج اختبار LSD للمقارنات البعدية تبعا لمتغير قيمة القرض بالدولار الامريكي على	
المجال الكلي.....	107

فهرس الملاحق

123	ملحق رقم (1) اسماء المحكمين
124	ملحق (2) الاستبانة بعد التعديل
130	ملحق رقم (3) مجتمع الدراسة